

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

التخصص : تقنيات كمية مطبقة

الشعبة : العلوم الاقتصادية

تأثير الضرائب على الاستثمار المحلي دراسة قياسية ما بين فترة 1995-2015

تحت إشراف الأستاذ :

مقدمة من طرف الطالب :

د. بن زيدان الحاج

مشقى عبد القادر

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
د. بن شني يوسف	أ.محاضر	رئيسا
أ. مؤقت ناصر ميلود	أ.محاضر	مناقشا
د. بن زيدان الحاج	أ.محاضر	مقررا

التشكرات

نحمد الله ونشكره كثيرا ، ونصلي ونسلم على حبيبنا المصطفى أشرف المرسلين وإمام المتقين صلاة زكية تؤدي حقه الذي بسنته أثار لنا درج الحياة وعلمنا الحكمة وهادنا إلى سبيل الحق .

أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور / بن زيدان الحاج ، على ما أسداه لي من نصح وتوجيه وإرشاد خلال إعداد هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من أمدني بيد العون والمساعدة في طبع وإخراج هذه الرسالة، وأخص بالذكر، أصدقاء دربي : بوخاتم بن ذهبية ، كرشيش أحمد ، وأستاذي الفاضل : د/ حيمور مصطفى و ، د، قاسمي عبد القادر رحمه الله.

كما أتوجه بالشكر إلى الاساتذة الذين ساهموا في تكوين تخصص تقنياته كمبة مطبعة وعلى رأسهم الدكتورة/ زرواط فاطمة الزهرة .

وفي الأخير لايفوتني أن أتقدم بشكري إلى الاساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولها مناقشة المذكرة لاثراء العلمي

إلى جميع من ساهم في إعداد بحثي من قريب أو من بعيد.....شكرا

إلى اخوتي وجميع أفراد عائلتي...

إلى كافة الأهل والأقارب ...

إلى الأصدقاء والأحباب، وزملاء في مهنتي وأخص بالذكر

زملاء الدرب في الدراسة : أحمد ، بن ذهبة ، مصطفى

محمد.

إلى كل أساتذة وموظفي كلية العلوم الاقتصادية

إلى رئيس مكتبة جامعة عبد الحميد بن باديس وموظفيها

إلى كل طالب يفتح مذكرتي طالبا للعلم والمعرفة .

إلى هؤلاء جميعا أهدي حصاد جهدي وثمرة عملي.

عبد القادر

قائمة المحتويات

الرقم	المحتويات	الصفحة
1.	الإهداء	
2.	تشكرات	
3.	المقدمة العامة	
4.	الفصل الأول: الاستثمار وإستراتيجية التنمية في الجزائر	
5.	تمهيد	05
6.	المبحث الأول: السياسة الاستثمارية الجزائرية في ظل الاقتصاد الموجه (1962-1988)	05
7.	المطلب الأول: تنظيم الاقتصاد الجزائري في مرحلة الانتظار (1962-1966)	06
8.	المطلب الثاني: السياسة الاستثمارية في ظل المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)	07
9.	المطلب الثالث: السياسة الاستثمارية في ظل المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	08
10.	المطلب الرابع: السياسة الاستثمارية في ظل المخطط الرباعي الثاني (1774-1977)	10
11.	المطلب الخامس: السياسة الاستثمارية في إطار المخطط الخماسي الأول (1980-1984).	11
12.	المطلب السادس: السياسة الاستثمارية في إطار المخطط الخماسي الثاني 1985-1989	13
13.	المبحث الثاني: السياسة الاستثمارية الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية	15
14.	المطلب الأول: أسباب وأدوات الإصلاحات الاقتصادية و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري	15
15.	المطلب الثاني: الخصخصة وعلاقتها بالسياسة الاستثمارية في الجزائر	18
16.	المبحث الثالث: سياسة الاستثمارات في الجزائر وأثرها على التنمية في ظل اقتصاد السوق (1988-2002)	22
17.	المطلب الأول: السياسة الاستثمارية والتوزيع الجغرافي والقطاعي للمشاريع	23

28	المطلب الثاني: سياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر	.18
31	المطلب الثالث: اثر الاستثمار على التشغيل في الجزائر	.19
33	المطلب الرابع: دور الاستثمارات في ترقية الصادرات الجزائرية.	.20
34	المبحث الرابع: دور استثمارات المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر.	.21
34	المطلب الأول: استثمارات المحروقات في الدول النامية وتطور أسعار البترول	.22
38	المطلب الثاني: الاستثمار في قطاع المحروقات الجزائري واستراتيجية التنمية	.23
41	المبحث الخامس: معوقات وآفاق الاستثمار في الجزائر	.24
42	المطلب الأول: معوقات الاستثمار في الجزائر	.25
46	المطلب الثاني: آفاق وتوقعات الاستثمار في قطاع المحروقات الجزائري	.26
51	خلاصة الفصل الأول	.27
	الفصل الثاني : دراسة تحليلية للضرائب	.28
	مقدمة	.29
52	المبحث الأول: مفاهيم حول الضرائب	.30
52	المطلب الأول: تعريف السياسة الضريبية	.31
53	المطلب الثاني: تعريف الضريبة و خصائصها	.32
55	المبحث الثاني: خصائص الضريبة وأهدافها	.33
55	المطلب الأول : خصائص الضريبة	.34
56	المطلب الثاني : مبادئ الضريبة وأهدافها	.35
59	المبحث الثالث: أنواع الضرائب	.36
61	المطلب الثاني: الضرائب النسبية التصاعدية	.37
62	المطلب الثالث : الضرائب العينية والضرائب الشخصية	.38
62	المبحث الرابع : التقسيم الاقتصادي للحماية	.39
62	المطلب الأول : الضرائب على الدخل	.40
63	المطلب الثاني: الضرائب على رأس المال	.41
64	المطلب الثالث: الضرائب على الإنفاق	.42
65	المطلب الرابع : الضرائب الجمركية	.43
67	خلاصة الفصل	.44
	الفصل الثالث: دراسة قياسية تأثير الضرائب عللا الاستثمار المحلي	.45

68	المطلب الأول:دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية المستقلة المكونة للضريبة والمتغير التابع مؤشر الاستثمار المحلي	.46
70	المطلب الثاني : تطور مداخيل الضريبة خلال الفترة الممتدة من 1995-2015	.47
72	المطلب الثالث:صياغة وتقدير النموذج	.48
77	المبحث الثاني : الدراسة التحليلية للنموذج المقدر	.49
77	المطلب الأول:الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج	.50
88	خلاصة الفصل	.51
	الخاتمة	.52

تطور مفهوم الضريبة باعتبارها مصدر هام للدولة نتيجة لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي بعد أن تخلت عن الأفكار الحيادية في سياستها الاقتصادية، و ذلك من خلال الاعتماد على الآليات الملائمة لإدارة السياسة الاقتصادية العامة، بهدف تحقيق التنمية الشاملة ، فلم يعد دور الضريبة يقتصر على تحقيق المردودية المالية فقط بل تعداه لتصبح أداة من أدوات الضبط الاقتصادي التي تتدخل الدولة بواسطتها لتحقيق الأهداف المرغوب فيها، و ذلك عن طريق الأثر الذي يمكن أن تحدثه في مكونات المتغيرات الاقتصادية الكلية كالدخل الوطني، الإدخار والاستثمار... و الجزئية من خلال تأثيرها على الأفراد و المؤسسات و خاصة تلك التي تنتمي للقطاع الخاص حيث تعتبر مولا لخزينة الدولة من خلال خضوعها للضريبة.

و تبرز أهمية الضريبة بالنسبة للقطاع الخاص للانعكاسات التي تحدثها الضريبة في نشاط هذا الأخير ، حيث تتعارض مع مصلحته في تعظيم الربح ، و عليه فإنه يسعى إلى تجنبها بالتهرب أو تقليل أثرها عليه بالغش، وبالتالي حرمان خزينة الدولة من أموال يمكن أن توجهها لتغطية نفقاتها، و لهذا تلجأ الدولة لسياسة الامتيازات الضريبية أو "التحريض الضريبي" لتحفيز المستثمرين الخواص على إقامة مشاريعهم و التوسع فيها، بحيث لا تقف الضريبة عائقا في وجه القرارات التي تتخذها المؤسسة فيما يخص الاستثمار في ظل الاهتمام المتزايد الذي يحظى به القطاع الخاص باعتباره وسيلة لتحقيق الأهداف التنموية و كأسلوب لتسريع خطى النمو و خلق فرص العمل و تعزيز قدرة الصادرات على المنافسة هذا إلى جانب تخفيف العبء على ميزانية الدولة مما يمكنها من تمويل مشاريع الخدمات العامة، حيث يمثل القطاع الخاص محور عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في معظم البلدان المتقدمة و النامية على حد سواء و ذلك لما يتمتع به من إمكانيات كبيرة تؤهله بالقيام بدور ريادي في شتى المجالات .

و الجزائر من بين الدول التي تعمل جاهدة على ترقية و تطوير الاستثمار الخاص مستعينة في ذلك بالضريبة سواء من ناحية إيجاد المزيج الملائم من الضرائب و الرسوم المكونة لبنية النظام الجبائي و هو ما يسعى إليه المشرع الجبائي من خلال التعديلات المستمرة التي تهدف إلى تبسيط نصوصها و تخفيض معدلاتها و تسهيل إجراءاتها والرفع من أداء الإدارة الضريبية التي تعمل على تحصيلها ، و من ناحية أخرى تخفيف الضغط الضريبي على المؤسسة الخاصة بتحفيزها و منحها امتيازات جبائية ، ضف إلى ذلك إنشائها لهياكل إدارية متخصصة تسعى إلى تمويل و تسهيل عمل المستثمرين الخواص ، و لمعرفة أهم المتغيرات التي تؤثر على الاستثمار المحلي في الجزائر تستلزم إستخدام طرق وأساليب كمية تساعد على القياس والتنبؤ بمسار محل الاستثمار المحلي مستقبلا ومن بين الطرق الكمية نجد النماذج الاقتصادية القياسية التي تكتسي أهمية بالغة في دراسة وتفسير بعض المتغيرات الاقتصادية سواء كانت جزئية أو كلية حيث تعمل هذه الأخيرة على تبسيط الواقع وتسمح بالحصول على نتائج تفضي إلى تفسير مختلف المتغيرات محل الدراسة على أساس موضوعي غير متحيز وتعد النماذج الاقتصادية القياسية على التصورات النظرية نظرا لاستعمالاتها الواسعة والمتعددة إذ يمكن من رصد التغيرات الكلية المستقبلية لوضع خطط إقتصادية .

أهمية البحث :

يكتسي البحث أهمية كبيرة في إعطاء فكرة شاملة عن أهم الآثار الضريبية بمختلف أنواعها على الاستثمار المحلي في الجزائر كما يعطينا فكرة عن أهم المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيرا بشكل مباشر على الاستثمار المحلي ومدى سعي الدولة في إنتهاج بعض الإصلاحات والسياسات لحلها والتخفيف من حدتها وعليه وجب الوقوف على مدى فعالية السياسات والبرامج المنتهجة وتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر عليها .

أهداف البحث :

- تحديد الاستثمار وإستراتيجية التنمية في الجزائر كونه يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع لاستثمار المحلي والقطاع الخاص بتقديم الحوافز و الامتيازات الفعالة للنهوض به.
- دراسة تحليلية للضرائب محاولة تبيان أن شفافية الضريبة من حيث تحديد وعائها و جبايتها و تبسيط التعقيدات الإدارية يسمح بإقبال المستثمرين و إلتزامهم بواجباتهم اتجاه مصلحة الضرائب.
- محاولة بناء نموذج قياسي إقتصادي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل الاستثمار والتنبؤ به مستقبلا في الجزائر .

الإشكالية :

سنقوم بطرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم المتغيرات الجبائية التي تؤثر على الاستثمار المحلي في الجزائر ؟

و من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما هو مفهوم الاستثمار وما هي الإستراتيجية المنتهجة في تطوير و تنمية الاستثمار في الجزائر؟
- ✓ ما هي السياسات الاستثمارية الجزائرية المنتهجة في الإصلاحات الاقتصادية ؟
- ✓ ما هو تأثير الضريبة على الاستثمار المحلي في الجزائر ؟
- ✓ ما هي المتغيرات التي تؤثر على الاستثمار المحلي ؟
- ✓ كيف يمكن بناء نموذج إقتصادي قياسي للاستثمار في الجزائر والتنبؤ به مستقبلا ؟

الفرضيات :

بناءً على الإشكالية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- إن الاستثمار المحلي له دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي ، والتنمية المستدامة ويعتبر كأسلوب لتسريع خطى النمو و خلق فرص العمل و تعزيز قدرة الصادرات على المنافسة إلى جانب تخفيف العبء على ميزانية الدولة مما يمكنها من تمويل مشاريع الخدمات .

- يوجد العديد من المتغيرات الضريبية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الاستثمار المحلي والتي يمكن إستعمالها لبناء نموذج قياسي لتفسير الظاهرة الاستثمار المحلي .

تحديد إطار البحث :

لمعالجة البحث قمنا بتحديد الإطار العام الذي تسير في هذه الدراسة على النحو التالي:

تدور هذه الدراسة حول تأثير الضرائب (الجباية) على الاستثمار المحلي .

تتمحور دراستنا على تأثير الضرائب على الاستثمار المحلي . والعلاقة التي تربط بينهما.

(لقد حددت فترة الدراسة ما بين 1995-2015 .)

و هذا راجع إلى أن في هذه الفترة شهدت الجزائر إصلاحات جبائية من أجل مسايرة التطورات الاقتصادية ومن بين هذه الإصلاحات ، إصلاح المنظومة الجبائية، و صدور قوانين متعلقة بتطوير و ترقية الاستثمارات.

منهج البحث :

لمعالجة هذا الموضوع إستخدمنا المنهج الوصفي والمنهج تحليلي إستقرائي لكونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع فالمنهج الوصفي يسمح لنا بوصف تأثير الضريبة على الاستثمار المحلي وكيفية تحصيلها ومعرفة المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر عليها من خلال إستخدام الأدوات القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاستثمار المحلي ، اما المنهج التحليلي الاستقرائي فيسمح لنا بتحليل واقع الاستثمار في الجزائر من خلال تحليل نتائج سياسات المطبقة والتحفيزات المقدمة في هذا المجال لغرض جلب المستثمرين ، كما يسمح لنا بتحليل نتائج الاقتصاد القياسي من خلال الدراسة التحليلية القياسية والاقتصادية للنموذج المقدر الذي يمثل العلاقة بين المتغيرات الضرائب والمختارة والاستثمار المحلي .

7- خطة و هيكل البحث :

إستنادا للاشكالية العامة للبحث ومن أجل الاجابة عن التساؤلات المختلفة المترتبة عنها و على ضوء الفرضيات والأهداف الأساسية للبحث، وتطبيقا للمنهج الذي تم تحديده تم تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

يتناول الفصل الأول الاستثمار المحلي ، حاولنا توضيح النظريات التي يقوم عليها هذا الأخير والعلاقة التي تربطه بالضرائب .

الفصل الثاني : يتناول الضرائب المباشرة ، حيث تم فيه عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالضريبة و التنظيم الفني لها و كذا مدى تأثير المؤسسة الاقتصادية بها.

الفصل الثالث: دراسة قياسية (1995 _ 2015) الذي حاولنا من خلاله إبراز تأثير النظام الضريبي الجزائري على الاستثمار المحلي .

تمهيد:

إن السياسة الرشيدة للاستثمارات، تعتبر من بين الأدوات والعوامل الرئيسية لنجاح الإستراتيجية التنموية. وإن ضرورة اللحاق الفعال بركب الاقتصاد العالمي، أدت بالسلطات العمومية الجزائرية انطلاقا من سنة 1988 إلى خوض برنامج الإصلاح الاقتصادي، ضمن اقتصاد تميزه هيمنة القطاع العمومي والتسيير المركزي، وذلك بوضع آليات تشريعية ضرورية للانتقال إلى اقتصاد السوق. فأصدرت عدة نصوص، لاسيما قانون 10/90 للنقد والقرض، وقانون الاستثمار رقم 12/93 لعام 1993، والأمر المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية لعام 1995، وقرار 6 أكتوبر 1995 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة، والذي يسلم تسيير رؤوس أموال المؤسسات العمومية الاقتصادية إلى 11 تجمع وطني و 5 تجمعات جهوية، يعوضون صناديق المساهمة التي سبقت حقائبها طوال 7 سنوات خلت فتم الخوض في هذه الإصلاحات والاقتصاد الجزائري يعاني من تدني مداخيل تصدير المحروقات، أدخله في فترة عدم استقرار يميزها ركود اقتصادي وتضخم متصاعد ونُدرة في الموارد المالية.

مما أدى بالجزائر إلى إعادة جدولة ديونها وإمضاء اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي ، وفي إطار هذه التوجهات والإصلاحات، التي قامت بها الدولة من خلال تبنيها سياسات إستثمارية في ظل التنمية الاقتصادية وحتى يتسنى لنا عرضها بشكل عام من خلال تقسيم هذا الفصل إلى خمسة مباحث يتمثل الأول في السياسة الاستثمارية الجزائرية في ظل الاقتصاد الموجه (1962-1988)، ويتمثل المبحث الثاني في السياسة الاستثمارية الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، ويتمثل الثالث في سياسة الاستثمارات في الجزائر وأثرها على التنمية في ظل اقتصاد السوق (1988-2002) والمبحث الرابع في دور استثمارات المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر وخامسا تطرقنا إلى معوقات وآفاق الاستثمار في الجزائر.

المبحث الأول: السياسة الاستثمارية الجزائرية في ظل الاقتصاد الموجه (1962-1988)

قبل الحديث عن سياسة الاستثمارات الجزائرية في إطار الإصلاحات، ينبغي التطرق بصفة موجزة، عن وضعية الاستثمارات في الفترة ما بين الاستقلال وعام 1967، ثم مرحلة المخططات الوطنية ابتداء من المخطط الثلاثي الأول إلى المخطط الخماسي الثاني. حتى نعرف عند الأسس التي اعتمدتها الدولة في إستراتيجية التنمية في تلك المرحلة. لتكون منطلقا لدراسة السياسة الاستثمارية في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتوجهات الجديدة.

المطلب الأول: تنظيم الاقتصاد الجزائري في مرحلة الانتظار (1962-1966)

كان الوضع الاقتصادي الذي واجهته الحكومة الجزائرية سنة 1962 وضعاً صعباً، من جراء الحرب المدمرة للهياكل الاقتصادية. وبالتالي ورثت الجزائر منظومة اقتصادية تابعة لفرنسا، إذ كانت الصادرات الموجهة

لفرنسا تمثل 85 % من مجموع الصادرات الجزائرية عام 1962، و 80 % من الواردات تأتي من فرنسا. وبناء على ذلك عمدت الجزائر في تلك المرحلة إلى الإجراءات التالية:

1- الإجراءات الاقتصادية:

في مراسيم سنة 1963 أنشأ نظام التسيير الذاتي، الذي يهدف إلى تأمين أملاك المعمرين التي تركوها وخاصة المزارع والوحدات الصناعية. إذ أن قطاع التسيير الذاتي ⁽¹⁾ يضم 80 % من الأراضي المزروعة باستمرار، ويساهم بنسبة 30 % من الدخل القومي الجزائري، وبنسبة 60 % من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي.

كما تم إنشاء دواوين وشركات وطنية، مثل شركة الكهرباء والغاز، وديوان الحبوب .. إلخ، وقامت الجزائر في تلك المرحلة بعدة تأميمات، كتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، وتأميم المناجم سنة 1966، ثم تأميم البنوك عام 1967. وكان الهدف ⁽¹⁾ الأخير من هذه الإجراءات، هو التحكم في الموارد الوطنية، وحماية الاقتصاد الوطني، كمراقبة الصرف والتجارة الخارجية، وإنشاء شركات وطنية تمتلكها الدولة.

2- السياسة الاقتصادية:

* في القطاع الزراعي سيطرت الدولة على تسيير المزارع، إذ أصبح التسيير مركزيا. وفي تلك المرحلة تم إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، بحيث يقوم هذا الديوان بتمويل جميع المزارع ذاتيا بمدخلات الإنتاج وتسويق المحاصيل التي يقوم بإنتاجها. لكن لغياب المحاسبة في تلك المزارع، أدى إلى خلق بيروقراطية في تسيير المزارع، مما أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل وركود في الإنتاج الزراعي.

* أما على مستوى القطاع الصناعي، كان يشمل هذا القطاع مؤسسات صغيرة الحجم. بحيث قدر عددها عام 1964 بـ 330 مؤسسة يعمل فيها 3000 عامل ⁽²⁾.

غير أن الشركات الأجنبية الكبيرة في الجزائر حافظت على ممتلكاتها. وبصفة عامة يمكن تفسير عدم اتساع فكرة التسيير الذاتي، نظرا لضعف التركة التي تم امتلاكها، واستحالة قيام السلطات الإدارية العامة بتطبيق نظام معين لصالح القطاع المسير ذاتيا وضعف الجانب المالي للدولة.

* أما حجم الاستثمارات الإجمالي، كان في تراجع ملحوظ خلال الفترة (1963-1966) نتيجة لضعف التراكم. إذ أن الشركات الأجنبية هي التي حققت الحجم الأكبر من تراكم رأس المال المنتج، خاصة في قطاع

(1) - اسماعيل العربي: التنمية الاقتصادية في الدول العربية (في المغرب)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر، 1980، ص: 120.

(1) - DENIS CLERC: économie de l'Algérie, l'imprimerie centrale de Annaba- Alger, 1975, P:126.

(2) - عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، 1982، ص: 26.

المحروقات والذي أخذ حصة 60 % من استثمارات الشركات. والميزة التي ميزت تلك المرحلة أن الاقتصاد الجزائري أصيب بالركود، بحيث نلاحظ انخفاض الإنتاج الزراعي، وانخفاض في حركة البناء والأشغال العمومية وركود في قطاع المحروقات. وهذا نتيجة لضعف الاستثمارات. والجدول الموالي يوضح حجم وبنية الاستثمارات في تلك المرحلة:

الجدول رقم (01-): حجم وبنية الاستثمارات خلال الفترة (1963-1966)

(الوحدة: مليون دج)

السنوات الاستثمارات	1963	1964	1965	1966
- استثمارات الدولة	386	811	718	559
- استثمارات الشركات	2.297	1.497	1.680	1.623
* في قطاع النفط	940	780	1.070	1.020
* في القطاعات الأخرى	1.357	717	610	603
استثمارات الأسر	30	20	10	10
المجموع	2.713	2.328	2.408	2.192

المصدر: كتابة الدولة للتخطيط - الحسابات الوطنية، الجزائر.

المطلب الثاني: السياسة الاستثمارية في ظل المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)

كان هدف هذا المخطط، إنشاء قاعدة اقتصادية واجتماعية وثقافية مهمة لتلبية حاجيات المواطنين. وكانت في هذا المخطط تعطى الأولوية في الاستثمارات لقطاع التصنيع. وحجم الاستثمار المخصص لهذا المخطط قدر بـ 11,081 مليار دج، أما الحجم المنجز بلغ 9,124 مليار دج، أي أن نسبة الإنجاز بلغت 82 % (أنظر الجدول التالي):

الجدول رقم (02): التقديرات والإنجازات الفعلية لاستثمارات المخطط الثلاثي (1967-1969)
الوحدة: مليون دج.

السنوات	1967		1968		1969		المجموع		النسبة المئوية للإنجاز
القطاعات	التقديرات	الإنجاز الفعلي	التقديرات	الإنجاز الفعلي	التقديرات	الإنجاز الفعلي	التقديرات	الإنجاز الفعلي	الإنجاز الفعلي (%)
الزراعة	569	303	612	618	688	680	1.869	1.606	85,9 %
الصناعة	1200	798	1.750	1.755	2.450	2.200	5.400	4.750	87 %
المرافق الأساسية	298	193	324	292	502	370	1.124	855	76 %
السكن	133	59	140	70	140	120	413	249	60,2 %
التعليم	172	88	138	106	602	500	912	704	77 %
التكوين	28	14	33	33	66	56	127	103	71,6 %
السياحة	63	35	70	62	152	80	285	177	60 %
الشؤون الاجتماعية	61	45	89	74	145	110	295	229	76 %
الإدارة	125	69	109	105	207	130	441	304	71,2 %
شؤون أخرى	98	43	57	49	60	55	215	147	70 %
المجموع	2.747	1.652	3.322	3.174	5.012	4.301	11.081	9.124	82 %

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية: التقرير العام للمخطط الرباعي 1970-1973، ص: 84

المطلب الثالث: السياسة الاستثمارية في ظل المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

كانت أهداف هذا المخطط ترمي إلى تعزيز وبناء اقتصاد اشتراكي مستقل، وإنشاء صناعات قاعدية تسهل فيما بعد إنشاء صناعات خفيفة. وبالتالي كان هدف هذا المخطط، تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية، بتفضيل الاستثمار في الصناعة الثقيلة، مع إعطاء الأهمية للاستثمار في ميدان المحروقات من بترول

وغاز. كما تم تحديد نسبة النمو في هذا المخطط بـ 9 % وحجم الاستثمارات بـ 28 مليار دج (أنظر الجدول التالي):

الجدول رقم(03): البرنامج الرباعي الأول للاستثمار (1970-1973)

الوحدة: مليون دج

القطاع	1970	1971	1972	1973	مجموع 73/1970	بنية الاستثمار (%)
الصناعة	3.100	3.100	3.100	3.100	12.400	45 %
الزراعة	720	910	1.100	1.400	4.170	15 %
المرافق الأساسية	404	500	600	730	2.307	8 %
التعليم	650	665	682	721	2.720	10 %
التكوين	135	160	160	132	587	2 %
السكن	238	368	438	476	1.520	5 %
النقل	268	308	131	93	800	3 %
السياحة	165	170	180	185	700	2,5 %
الشؤون الاجتماعية	190	213	243	288	934	3,5 %
التجهيزات العامة	165	175	195	225	762	3 %
التجهيزات الإدارية	210	210	220	230	870	3 %
المجموع	6.435	6.679	7.059	7.563	27.740	100 %

المصدر : المخطط الرباعي الأول 1970-1973 التقرير العام، ص: 85.

المطلب الرابع: السياسة الاستثمارية في ظل المخطط الرباعي الثاني (1977-1974)

تعتبر أهداف هذه الخطة متطابقة مع أهداف المخططات السابقة، مع التركيز أكثر على زيادة الإنتاج وتوزيع الاستثمارات على مختلف مناطق الوطن.

وكانت الأولوية دائما تعطى لقطاع التصنيع فيما يخص الاستثمارات، بهدف رفع الإنتاج وتوفير مناصب الشغل.

وكانت التوقعات⁽¹⁾ فيما يتعلق بالناتج الوطني الإجمالي، أن يرتفع بنسبة 46 % وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 10 %. وهذا ما يستلزم حجم استثمار عمومي مقداره 110,22 مليار دج، ويزيد هذا الحجم عن الحجم الاستثمار التقديري للمخطط الرباعي الأول بـ 4 مرات، وتقرر توظيف 50 مليار دينار جزائري للمحروقات (أنظر الجدول التالي):

الجدول رقم (-04): الاستثمارات الجزائرية (1967-1979) - بالمليون دج.

المخططات استثمارات القطاعات	المخطط الثلاثي -1967 1969	المخطط الرباعي الأول 1973-1970		المخطط الرباعي الثاني 1977-1974		1978- 1979
		التقديرات	الإنجازات	التقديرات	الإنجازات	
الفلاحة	1.605	4.140	4.350	12.005	8.913	3.259
الصناعة	4.750	12.400	20.803	48.000	63.100	66.864
مجموع القطاعات	9.121	27.740	36.297	110.210	93.200	106.759

Source : HOUICINE BENISSAD : la réforme économique en Algérie..., op. cit, P : 17.

(1) _

- DENIS CLERC..., op. cit, PP : 167.169

- F.Z. OUFRIHA- A.DJEFLAT..., op.cit, PP : 112. 114.

إن بنية هذه الاستثمارات تستدعي الملاحظات التالية:

- الملاحظ أن هناك نموا سريعا في حجم الاستثمارات السنوي الذي ينطلق من 3,2 مليار دج في السنة خلال المخطط الثلاثي، إلى 9,2 مليار دج خلال المخطط الرباعي الثاني، ليصل إلى 52 مليار دج خلال عام 1978⁽²⁾. فلنتساءل عن التنفيذ والرقابة لأعمال التنمية على مستوى المؤسسات والإدارات العمومية. إذن هذا النمو السريع في الإنفاق الاستثماري يقتضي رقابة يقظة وصارمة في مستوى الإنجاز للمتعاملين الاقتصاديين الخواص الذين يتدخلون مع القطاع العام.

- إن هدف أجهزة التخطيط، التقليل من نصيب استثمار الصناعة لفائدة البنى الأساسية، ولكن تلك النسب المثوية لم تنفذ. فالصناعة عمليا تحتفظ بنصيبها بل تزيد خلال المخططات، بينما نصيب البنى الأساسية يزيد بسرعة أقل من المتوقع، بنفس نسبة الهبوط في الزراعة، ومن هنا نلاحظ أن النسب الأساسية للمخطط لم تحترم.

المطلب الخامس: السياسة الاستثمارية في إطار المخطط الخماسي الأول (1980-1984).

لقد جاء هذا المخطط بهدف تقويم المرحلة السابقة، التي وإن وسعت قواعد الاقتصاد الوطني، واستجابت لتلبية الحاجيات الاجتماعية، إلا أنها سجلت اختلالا في التوازن. وبالتالي كانت أهداف هذا المخطط ترمي إلى التحكم في التوازن، والإقلال من حجم الديون، واستيعاب التأخر في بعض القطاعات وإدخال اللامركزية في اتخاذ القرار.

ومنذ سنة 1980 شرع في رفع قيمة الاستثمارات العمومية في قطاعي الفلاحة والري وتدعيم المنتجين. أما أهداف هذا المخطط في القطاع الصناعي، هي مضاعفة العمل الصناعي، من أجل إتمام المشاريع الجاري إنجازها في نهاية سنة 1979، ومنح الأولوية للقطاعات التي تخدم قطاعات الفلاحة والري من أجل تلبية الحاجيات الوطنية. ومساهمة الجماعات المحلية في عملية التصنيع، وكذلك إدماج القطاع الخاص في عملية تطوير الصناعة. وكان هيكل توزيع الاستثمارات في المخطط الخماسي الأول كما يلي:

الجدول رقم (05-): هيكل توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

القطاعات	باقي سنة 1979 دج (10 ⁹)	برامج جديدة دج (10 ⁹)	تكلفة البرامج دج (10 ⁹)	الترخيص المالي 1984/1980	الأوزان النسبية للترخيص المالي (%)
الصناعة	82,9	153,8	236,7	174,5	43,6 %
الزراعة	17,8	41,6	59,4	47,1	11,8 %
النقل	02,4	13,4	15,8	13,0	3,2 %
البريد والمواصلات	1,8	6,2	8,0	6,0	1,5 %
التخزين والتوزيع	8,8	9,0	17,8	13,0	3,2 %
الطرق ومحطات النقل	8,6	19,6	28,2	17,5	4,4 %
تهيئة المناطق الصناعية	0,7	1,4	2,1	1,4	0,3 %
التجهيزات الجماعية	2,4	10,9	13,3	9,6	2,4 %
التربية والتكوين	30,3	35,4	65,7	42,2	10,5 %
السكن	34,5	58,0	92,5	60,0	15 %
الصحة	3,6	6,2	9,8	7,0	1,7 %
البنيات الاجتماعية الأخرى	3,1	8,1	12,2	9,3	2,3 %
المجموع	196,9	363,6	560,5	400,6	100 %

المصدر: المخطط الخماسي الأول 1980-1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية- الجزائر.

نلاحظ أن المخطط الخماسي الأول، قد حدد ترخيصا ماليا للاستثمارات مقدارها 400,6 مليار دج وهي أقل من حجم الاستثمارات التقديرية المقررة في هذا البرنامج والبالغة 560,5 مليار دج. مما يدل على أن جزء من الاستثمار في هذا البرنامج يبقى غير منجز في نهاية الفترة، وهو 159,9 مليار دج، سيتم نقله إلى المخطط التالي.

كما يبرز توزيع الاستثمارات في هذا المخطط أن 63,3 % من الاستثمارات تعتبر استثمارات إنتاجية، والباقي استثمارات غير إنتاجية. وهي أولوية متوافقة مع أهداف المخطط في استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع. وبذلك أعطيت الأولوية للقطاع الصناعي، الذي يمثل معدل استثماراته المعتمدة ما يقرب من 44 %.

ومن نتائج هذا المخطط⁽¹⁾، أن في تلك المرحلة تضاعف الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الجارية، حيث انتقل من 113,2 مليار دج سنة 1979 إلى 225,4 سنة 1984، وسجل بقطع النظر عن المحروقات زيادة قدرها 5,8 % من حيث الحجم في السنة، والقطاعات التي ساهمت أكثر في ذلك هي الصناعة بزيادة قدرها 9,5 %، وبزيادة قدرها 8,6 % في قطاع البناء والأشغال العمومية، في حين لم يسجل القطاع الزراعي سوى 1,2 % من الزيادة.

المطلب السادس: السياسة الاستثمارية في إطار المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

لقد كانت أهداف هذا المخطط، ترمي إلى دعم وتوسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان، والتحكم في التوازنات الخارجية. وعليه تم تخصيص مبلغ قدره 550 مليار دج للاستثمارات في هذا المخطط. أما نسبة النمو المتوقعة باستثناء المحروقات هو 7 %، وإنشاء 180.000 منصب شغل عمل سنويا، وتخفيض حجم الديون وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

لكن الظروف السيئة منذ 1985، قد أثرت سلبا على توقعات هذا المخطط نتيجة لانخفاض الإيرادات البترولية بمقدار 20 % بسبب الأزمة الاقتصادية الدولية نتيجة إنحيار أسعار البترول التي انخفضت من 60 % إلى 70 %، مما أصبحت الجزائر عاجزة عن تمويل مشاريعها التنموية.

وفيما يلي نستعرض مخصصات الاستثمار حسب كل قطاع، ضمن برنامج استثمار المخطط الخماسي

الثاني:

الجدول رقم (١-06): برنامج استثمار المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

القطاعات	مبالغ الاستثمار (مليار دج)	الأوزان النسبية (%)
الصناعة	174,2	% 31,67
منها المحروقات	39,8	% 07,24
الفلاحة والري	79	% 14,36
الإسكان	76	% 13,82
الهياكل القاعدية الاقتصادية	45	% 08,18
التربية والتكوين	45	% 08,18
التجهيزات الجماعية	44	% 08
هياكل قاعدية اجتماعية أخرى	20,45	% 03,72
وسائل وإنجاز	19	% 03,45
التخزين والتوزيع	15,85	% 02,88
النقل	15	% 02,73
الصحة	8	% 01,45
البريد والمواصلات	8	% 01,45
المجموع	550	% 100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية- تقرير المخطط الخماسي الثاني، الجزائر

وفي هذا المخطط تحتل الفلاحة مع الري، قمة الهرم في سلم الأولويات بعد الصناعة والمحروقات، وذلك بنسبة 14,36 %. ويتمركز الاهتمام الممنوح إلى الصناعة أساسا على تامين طاقة التحويل (31,67 % من الميزانية) لتعويض الاستيراد بالمنتجات المحلية (ناقص 6 % سنويا من الاستيراد). ومن الأولويات التي تتطلب تدخل الدولة، قطاع المواصلات (1,45 %) المطالب بفك العزلة على المناطق المحرومة. وكذا قطاع التخزين والتوزيع (2,88 %) الحيويين للأمن الغذائي، والإسكان (13,82 %)، وجهاز التربية الذي أخذ حصة (8,18 %).

وكانت التوقعات في هذا المخطط، تتمثل في التراكم بنسبة 40 %، وإنشاء مليون منصب شغل في نهاية الفترة، والحصول على فائض في الميزان التجاري يقدر بـ 7,20 مليار دولار.

المبحث الثاني: السياسة الاستثمارية الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية

تمثل فترة الثمانينات الخطوة الأولى للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. وهذا مع سياسة إعادة الهيكلة والتي كانت تحمل تصورا جديدا لتطور الاقتصاد الجزائري، والقطاع الصناعي بشكل خاص، معاكسا تماما لما كان عليه من قبل. أي التحول إلى نهج اقتصاد السوق كأسلوب لتسيير الاقتصاد الوطني. إلى أن لجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتبني سياستهما الإصلاحية وقبول شروطهما. حيث وقعت الاتفاقيات الرسمية الأولى مع مطلع التسعينات مع الجزائر.

المطلب الأول: أسباب وأدوات الإصلاحات الاقتصادية و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري

1- أسباب الإصلاحات الاقتصادية:

يمكن تلخيص أسباب ظهور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في النقاط التالية:

- الانخفاض المفاجئ للإيرادات البترولية عام 1986 بسبب انخفاض أسعار البترول العالمية.
- تدهور المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، من حيث ضعف الجهاز الإنتاجي كما وكيفا.
- الرغبة في محاربة البيروقراطية والإجراءات الإدارية، التي أصبحت معرقة للمؤسسة.
- قرارات الاستثمار للمؤسسة العمومية، كانت مرتبطة بأجهزة التخطيط المركزية. فمخطط المؤسسة (Plan d'entreprise) لا يعد سوى جزءا من المخطط القطاعي (Plan sectoriel).

- لقد ميز عام 1986، حالة الإنكماش والركود الاقتصادي⁽¹⁾، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي بـ 0,6 %، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 0,4 %، مع انخفاض الاستثمار بـ 4,2 %، وتدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة 159,6 %، وهبوط الواردات بنسبة 16,4 %، وانخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة من 122.000 إلى 74.000 منصبا أي بنسبة 40 %.

- معاناة الاقتصاد الجزائري من تدني مداخيل تصدير المحروقات، الذي أدخله في فترة عدم الاستقرار، يميزها ركود حاد وتضخم ومتصاعد وندرة في الموارد المالية⁽¹⁾.

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي سنتي 86 و 1987 إلى معدل 1 % بعدما كان 3,5 في سنة 1985⁽²⁾.

2- أدوات الإصلاحات الاقتصادية:

في ظل الإصلاحات الاقتصادية لجأت الجزائر إلى عدة وسائل وأدوات وإجراءات دعمت بها الإصلاح أهمها:

أ- إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية كنقطة انعطاف في مسار الإصلاح:

لقد ظهرت عملية إعادة الهيكلة في الثمانينات، نتيجة لضخامة المؤسسات العمومية التي أثرت على فعاليتها وطاقته إنتاجها. مما دفع التفكير في إيجاد صيغة جديدة لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، متمثلة في إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات، أي فصل وظيفة الإنتاج عن وظيفة التوزيع.

ومن أهم الأهداف التي كانت مسطرة بخصوص هذه العملية⁽³⁾، هو توزيع النشاطات الاقتصادية بكيفية متوازنة على المستوى الوطني والإقليمي. كما أن التخفيف من حجم المؤسسات سيؤدي إلى تحسين كمي ونوعي للإنتاج، والقضاء على الفوضى والإهمال، والتقليل من التبذير والقضاء على البيروقراطية، وتحقيق ديمقراطية القرار. فبموجب هذه العملية تحولت المؤسسات التي كان عددها 80 مؤسسة إلى حوالي 460 مؤسسة موزعة بين مختلف القطاعات⁽¹⁾.

(1) : ... : 31-30.

(1) - APSSI : Alegria investment..., op, cit, P : 09.

(2) 37 1989 : 33.

(3) : () -

1996/1995 : 21.

(1) - ABDELHAMID BRAHIMI : l'économie Algérienne, opu, Alger, 1991, P : 387.

أما عن مضمون إعادة الهيكلة المالية، فتتمثل في مجموعة التدابير المتخذة من طرف الدولة والمؤسسة، قصد تجسيد الاستقلالية المالية. وإدخال المردودية كمبدأ أساسي في التسيير. وتخصيص قروض طويلة ومتوسطة عن تلك التي كان لها طابع قصير الأجل.

وأخيرا يمكن تخلص المبادئ العامة لإعادة الهيكلة في النقاط التالية :

تخصص المؤسسات - فصل وظيفة الإنتاج عن وظيفة التسويق - وفصل وظيفة الإنتاج عن وظيفة الاستثمار.

ب- استقلالية المؤسسات وصناديق المساهمة:

لقد جاء المرسوم 88-101 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988. بهدف جعل المؤسسات تتكفل بشؤونها بنفسها، كما أعطى صلاحيات لمجلس الإدارة، وكذا المدراء العامون، من إتخاذ أي قرار يساعد على تحقيق الاستقلالية، سواء في الميدان المالي أو مجال إعادة ترتيب النشاطات.

ويركز مسار استقلالية المؤسسات على تنظيم وتوفير شروط الانتقال من مؤسسات اشتراكية ذات الطابع الإقتصادي إلى مؤسسات عمومية إقتصادية.

وفي شهر جوان 1988، وعلى أساس المرسومين 88-119 و 88-120 المتعلقين بتوظيف صناديق المساهمة، ثم إنشاء ثمانية صناديق مساهمة، يشمل مجال إختصاصها مجموع النشاطات الإقتصادية الوطنية (المناجم والصناعات المختلفة - الخدمات - الصناعة الغذائية - الكهرباء - المواصلات والإعلام الآلي - الكيمياء والبروكيمياء - الصيدلة - البناء ومواد التجهيز). وتعتبر صناديق المساهمة كوسطاء يعملون لصالح الدولة، ويمارسون حقوق الملكية والمراقبة، ويسيطرون رؤوس أموال الدولة وينموها وفق قوانين إقتصادية موحدة.

3- إنعكاسات الإصلاحات الإقتصادية على الإقتصاد الوطني:

إن تجربة الجزائر في الإصلاح الإقتصادي لسنوات 1994 وحتى 1998، من خلال برنامج الإستقرار الإقتصادي الأول المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي (أفريل 1994 - مارس 1995)، وبرنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995 - مارس 1997).

لها سمات أساسية تنبثق من محتويات وأهداف سياسات الإصلاحات الاقتصادية التي ينادي بها صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك العالمي (BIRD).

وفي إطار الإصلاحات، انخفض العجز في الميزانية العامة من 8,7 % عام 1993 إلى 4,4 % عام 1994. لتسجل فائضا بلغ 3 % و 2,4 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 1996 و 1997 على التوالي⁽¹⁾. وهذا كان بسبب التقليل من النفقات العامة، وزيادة إيرادات الدولة من الضرائب، بالإضافة إلى توقف الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية.

النقطة الثانية في تجربة الإصلاحات الاقتصادية تتعلق بمعدل التضخم، حيث تشير التقارير والإحصائيات أن هذا المعدل انخفض من 38,4 % عام 1994 إلى 15 % عام 1996، ليصل إلى 5,73 % عام 1997. ثم 2,66 % عام 1999 إلى أن وصل إلى ما يقارب 1 % عام 2000. في حين أن ميزان المدفوعات سجل بعض الفوائض.

فبالرغم من بعض النجاحات على المستوى الاقتصادي، فإن تقرير الأمم المتحدة للتنمية لعام 2001 يشير أن الجزائر تراجعت إلى المرتبة 100، بعد أن كانت تحتل المرتبة 95 في تقرير عام 2000. كما أن 6,5 مليون من الجزائريين بنسبة 22,6 % يعيشون تحت عتبة الفقر، نتيجة لغياب الاستثمارات المنتجة، وتصفية الكثير من المؤسسات الاقتصادية أو التخلي عنها، وانتشار الفساد الإداري وسوء توزيع الثروات الوطنية.

المطلب الثاني: الخصخصة وعلاقتها بالسياسة الاستثمارية في الجزائر

"يطلق مفهوم اقتصاد القطاع الخاص على الاقتصاد الحر الذي يتركز على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة، لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة"⁽¹⁾. وتعتبر الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، كأحد تطبيقات الوصفات المقدمة للدول النامية من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، من أجل تقديم التمويل للمشروعات الإنمائية. ولقد تم ربط تطبيق برامج التصحيحات الهيكلية بقيام الحكومة بتخفيض العجز في الموازنة العامة، وهذا يتطلب إجراء تعديلات على النفقات العامة، واتخاذ إجراءات صارمة لضبط المصروفات ورفع الدعم⁽²⁾. وقد برهنت التجارب بما لا يدع مجالا للشك، أنها تؤدي إلى اضطرابات وعدم استقرار سياسي واجتماعي.

والخصوصية التي تأتي كجزء من برنامج التصحيحات الهيكلية، قد شملت من عام 1980 وحتى عام 1991 حوالي 373 مؤسسة عامة في أقطار شبه الصحراء الإفريقية، بالمقارنة مع إجمالي 1357 مؤسسة ذات

⁽¹⁾ - عماري عمار: الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة سطيف - الجزائر، العدد 01-2002، ص: 97-98.

⁽¹⁾ - ضياء مجيد الموسوي: الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص: 18.

⁽²⁾ - آدم مهدي أحمد: الخصخصة في الدول النامية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة - مصر، 2001، ص: 91.

ملكية عامة تمت خصخصتها لنفس الفترة، منها 59 % في أمريكا اللاتينية، و 28 % في دول شبه الصحراء الإفريقية و 9 % في آسيا و 4 % في دول نامية أخرى (انظر الجدول التالي):

الجدول رقم (06): المؤسسات التي تمت خصخصتها في مجموعة من الدول (1980-1991)

المنطقة	المؤسسات التي تمت خصخصتها
- أوروبا الشرقية	5305
- دول السوق الأوروبية	170
- دول إمريكا اللاتينية والكاريبي	804
- دول شبه الصحراء الأفريقية	373
- دول آسيا (ما عدا روسيا)	122
- الدول العربية	58

المصدر: آدم مهدي أحمد: الخصخصة في الدول النامية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، 2001، ص: 91.

أما في الجزائر في ظل الظروف المتدهورة للمؤسسات العمومية الاقتصادية، والتي بلغ عجزها حوالي 400 مليار دج، وجمود الاقتصاد الوطني، مع تدني المساعدات للجزائر من جهة، وفي ظل الإنخفاض المستمر لإيرادات ميزانية الدولة بسبب هبوط أسعار البترول. لم تجد الجزائر حلا إلا إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من جديد لتطلب مساعدات وقروض. فاشتراط صندوق النقد الدولي (FMI) على الجزائر بإصلاحات عميقة وتحقيق الشروط التالية⁽¹⁾:

■ تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وهذا ما تم فعلا في سنة 1994 وذلك بنسبة 40 %.

(1) —

- ABDERRAHMANE MEBTOUL : l'Algerie face aux défis de la Mondialisation (2. Réformes économique et privatisation), OPU, Alger, 2002, PP : 146-240.

- HOUICINE BENISSAD : l'ajustement structurel (l'expérience du Maghreb) OPU, Alger, 1999, PP : 26-32.

- توقيف الدعم للأسعار وتحريرها.
 - خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تعاني من عجز.
- وفعلا تمت المصادقة في 22 جويلية 1995 على قانون الخوصصة للمؤسسات العمومية من طرف المجلس الانتقالي. وصدر القانون رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 لتحديد إطار الخوصصة.
- وعلى الرغم من تجاوز تكلفة تطهير المؤسسات من 1994 إلى 1999 إلى أكثر من 13 مليار دولار إلا أن نتائج عملية الخوصصة التي تلازمت مع اتفاقات ستاندباي⁽¹⁾، والتمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي لم تعط نتائج مرضية بل بقيت العروض المقدمة للمؤسسات (89) المعروضة للبيع تحت المستوى المطلوب.
- فيما تأجلت عملية خوصصة المؤسسات الكبرى التي برمجت في الفترة 1999/98 وعددها 250 مؤسسة. بالرغم من خلق ثلاث هيئات مكلفة بعملية الخوصصة وهي: الشركات القابضة (Holding)، ومجلس الخوصصة، ومجلس مساهمات الدولة.
- ومن نتائج الخوصصة في الجزائر، تمثلت في تقليص عدد العمال في المؤسسات العمومية الاقتصادية بنسبة 60 % من المجموع، وتأتي بعدها المؤسسات العمومية المحلية بنسبة 39 %، ثم تأتي المؤسسات الخاصة بنسبة ضئيلة 1 % وذلك في الفترة بين 1994 و 1998. وفي نفس الفترة تم حل 815 مؤسسة، وبصورة أساسية المؤسسات العمومية المحلية بـ (38 %)، وكذلك نسبة لا يستهان بها من المؤسسات العمومية الاقتصادية بـ (16 %). أنظر الجدول التالي:

(1) - : -2751 3 2000 : 02.

الجدول رقم (07): توزيع المؤسسات المنحلة في الجزائر حسب قطاعات نشاطها وإطارها القانوني (إلى 30 جوان 1998)

المجموع	مؤسسات خاصة	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات عمومية اقتصادية	القطاعات
25	2	18	5	الفلاحة
443	–	383	60	الصناعة
249	–	195	54	البناء والأشغال العمومية والسكن
98	–	83	15	الخدمات
815	2	679	134	المجموع

المصدر: المفتشية العامة للعمل – الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن القطاع الذي سجل أكبر عدد من المؤسسات التي غلقت أبوابها هو قطاع الصناعة بـ 54 % من عمليات حل المؤسسات، منها 86 % مؤسسات عمومية محلية. ويليه قطاع البناء والسكن بـ 30 % من مجموع المؤسسات، منها 78 % من المؤسسات العمومية المحلية.

وهكذا يتجلى سواء من حيث تخفيض عدد العمال، أو من حيث عدد المؤسسات المنحلة، أن قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن هو الذي تضرر أكثر من غيره من عمليات التصحيح. كما أن القطاع الصناعي تضرر بصورة ملحوظة من حل المؤسسات، الذي شمل حقا عددا كبيرا من المؤسسات العمومية المحلية، بالإضافة إلى حوالي 60 مؤسسة عمومية اقتصادية. وعلى العكس من ذلك فإن القطاع الخاص نجح من هذا الاتجاه العام، حيث لم تحل سوى مؤسستان تنتمي للقطاع الفلاحي.

لكن التطهير المالي الذي ضم 249 مؤسسة، التي كلفت الجزائر من عام 1994 إلى عام 1999 أكثر من 1000 مليار دج حسب عبد الكريم حرشاوي وزير المالية السابق ⁽¹⁾. والتي أدت إلى تسريح 500 ألف عامل، تعتبر عملية لا جدوى منها، لأنه لم يتم اختيار مؤسسات مؤهلة للخصوصية، أي مؤسسات قادرة على

العمل في ظل المنافسة، ولها قدرات وإمكانيات مالية، وهو النموذج الأفضل لتقديم هذه المؤسسات للخصوصية. والواقع فقد تم عرض المؤسسات العاجزة وهو الأمر الذي أدى إلى نفور المشتري منها.

المبحث الثالث: سياسة الاستثمارات في الجزائر وأثرها على التنمية في ظل اقتصاد السوق (1988-2002)

تقوم سياسة التكيف الهيكلي التي تتبناها المؤسسات المالية الدولية، وتكاد تفرضها على الدول النامية من أجل تصحيح الأوضاع الاقتصادية، تقوم على أساس انسحاب القطاع العام من الأنشطة الإنتاجية وإطلاق قوى السوق⁽¹⁾.

ويقصد بنظام اقتصاد السوق الحديث³، ذلك النظام الذي يعتمد على الفلسفة الاقتصادية الليبرالية الهادفة إلى تصحيح مسار الاقتصاد القومي ونقله من نظام يعتمد على التخطيط إلى نظام يأخذ بأسباب التنظيم الاقتصادي السوقي لإقامة قطاعات اقتصادية جديدة قادرة على خلق النمو الذاتي.

ولقد واصل الاقتصاد الجزائري مسيرته التي بدأها عام 1988، الرامية إلى التحول التدريجي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر تحكمه قواعد السوق.

وباعتبار السياسة الاستثمارية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية بصفة عامة في إطار اقتصاد السوق. إذن كيف انعكست هذه السياسة الاستثمارية على التنمية الاقتصادية في الجزائر في تلك المرحلة هذا ما نستعرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: السياسة الاستثمارية والتوزيع الجغرافي والقطاعي للمشاريع

لقد اعتمدت الحكومة الجزائرية على مقارنة جديدة للاستثمار، تهدف إلى إحداث نمو اقتصادي، بالتركيز على الإجراءات القانونية والتشريعية التي أحدثتها المراسيم التنفيذية والقوانين التي أصدرت عام 2001. والتي سمحت بتنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI). ومن شأن هذه المقاربة، الارتقاء بالجزائر اقتصاديا بالصفة الجنوبية لحوض المتوسط.

1- التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية:

حسب السياسة الاستثمارية المتبعة من طرف الدولة، فقد بلغ عدد المشروعات المرخص بها من طرف وكالة ترقية الاستثمارات بين الفترة 1993/11/13 و 2000/12/31 حوالي 43.213 مشروعا استثماريا موزعة على 48 ولاية. وتكلفة استثمار إجمالية تقدر بـ 3.343.499 × 10⁶ دج (أنظر الجدول التالي):

الجدول رقم (08): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب ولايات الوطن

(من 1993-11-13 إلى 2000-12-31)

الولاية	عدد المشاريع	النسبة (%)	التشغيل	النسبة (%)	المبلغ الإجمالي (مليون دج)	النسبة (%)
1- أدرار	609	% 1	33971	% 2	54.708	% 2
2- الشلف	1102	% 3	45802	% 3	82.146	% 2
3- الأغواط	705	% 2	18055	% 1	71.483	% 2
4- أم البواقي	337	% 1	12554	% 1	26.630	% 1
5- باتنة	975	% 2	51849	% 3	89.802	% 3
6- بجاية	1967	% 5	44725	% 3	118.770	% 4
7- بسكرة	511	% 1	42438	% 3	27.688	% 1
8- بشار	439	% 1	10509	% 1	22.555	% 1
9- البليدة	2115	% 5	56075	% 3	101.385	% 3
10- البويرة	686	% 2	15569	% 1	22.962	% 1
11- تمنراست	250	% 1	8965	% 1	20.089	% 1
12- تبسة	593	% 1	22223	% 1	133.175	% 4
13- تلمسان	460	% 1	18.004	% 1	39.153	% 1
14- تيارت	305	% 1	9234	% 1	26.116	% 1
15- تيزي وزو	2870	% 7	55960	% 3	80.079	% 2
16- الجزائر	8945	% 21	367602	% 12	792.070	% 24
17- الجلفة	717	% 2	22044	% 1	54.764	% 2

18- جيجل	596	% 1	14114	% 1	32.628	% 1
19- سطيف	1567	% 4	52314	% 3	113.634	% 3
20- سعيدة	116	% 0	3967	% 0	5.610	% 0
21- سكيكدة	526	% 1	18859	% 1	35.827	% 1
22- سيدي بلعباس	230	% 1	7548	% 0	14.463	% 0
23- عنابة	860	% 2	40208	% 3	132.092	% 4
24- قالمة	167	% 0	4670	% 0	8.802	% 0
25- قسنطينة	967	% 2	31524	% 2	59.569	% 2
26- المدية	724	% 2	17322	% 1	28.179	% 1
27- مستغانم	393	% 1	15664	% 1	27.616	% 1
28- المسيلة	725	% 2	19837	% 1	32.933	% 1
29- معسكر	336	% 1	11923	% 1	25.186	% 1
30- ورقلة	2241	% 5	113901	% 7	246.469	% 7
31- وهران	1913	% 4	85551	% 5	262.755	% 8
32- البيض	163	% 0	6012	% 0	8.346	% 0
33- إيزي	167	% 0	10705	% 1	14.222	% 0
34- برج بوعرييج	649	% 2	23300	% 1	41.848	% 1
35- بومرداس	1991	% 5	57946	% 4	108.966	% 3
36- الطارف	305	% 1	27688	% 2	22.036	% 1
37- تندوف	71	% 0	2358	% 0	2.674	% 0

38- تسمسيت	94	% 0	4360	% 0	41.070	% 1
39- الواد	578	% 1	16.683	% 1	41.462	% 1
40- خنشلة	173	% 0	22.812	% 1	5.893	% 1
41- سوق أهراس	228	% 1	5749	% 0	18.974	% 1
42- تيبازة	1115	% 3	40140	% 3	58.526	% 2
43- ميلة	642	% 1	11177	% 1	22.871	% 1
44- عين الدفلة	443	% 1	17993	% 1	27.780	% 1
45- النعامة	166	% 0	13470	% 1	24.120	% 1
46- عين تموشنت	122	% 0	9429	% 1	11.553	% 0
47- غرداية	1055	% 2	48817	% 3	67.232	% 2
48- غيليزان	358	% 1	13271	% 1	16.570	% 0
المجموع	43.213	% 100	1.604.891	% 100	3.343.499	% 100

المصدر: وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSSI) - الجزائر

لقد اتخذت الدولة عدة تدابير جبائية تحضيرية لصالح المستثمرين، وممارسة نشاطهم في المناطق الجنوبية والمعزولة، وذلك في إطار سياسة التوازن الجهوي، والتخفيف من حدة تركز الاستثمارات بالشمال.

غير أنه بقراءة الجدول أعلاه. نلاحظ تركز الاستثمارات في المناطق الشمالية عموما، وفي ولايات الوسط الشمالية خصوصا. بحيث نجد من بين 43.213 مشروعا إجماليا، استقطبت الولايات: الجزائر - البلدية - بومرداس - تيبازة - تيزي وزو ما يعادل 17.036 مشروعا بنسبة 39,42 % من مجموع المشاريع الاستثمارية. وهذا ما يوحي بعدم التوازن بين المناطق الشمالية (الوسط، الغرب، الشرق)، إذ حصلت ولايات: الجزائر، وهران،

قسنطينة على التوالي من مجموع عدد المشاريع: 8945، 1913، 967. أي بنسب 21 %، 4 %، 2 %، على التوالي.

ويزداد عدم التوازن وضوحا في عدم استجابة المستثمرين الخواص للاستثمار في المناطق المحرومة والمعزولة والجنوبية. بحيث لم تجذب ولاية سعيدة سوى 0,17 % من مجموع الاستثمارات، وولاية قالمة سوى 0,26 %، أما ولاية تيسمسيلت لم تستفد إلا من 94 مشروعا، وولاية تندوف 71 مشروعا.

ونستنتج من هذا أن ميول اتجاه الاستثمار الخاص للتمركز بالمناطق الشمالية، يوحي بأن قانون ترقية الاستثمار لم يفلح في إحداث التوازن الجهوي بين المناطق، وذلك بسبب عدم توفر مناخ استثمار ملائم بالمناطق المراد ترقيتها وتطويرها. إذ غالبا ما تعاني هذه المناطق من نقص كبير في المنشآت القاعدية الضرورية للتنمية كالطرق، الكهرباء، الماء... إلخ .

2- التوزيع القطاعي للمشروعات الاستثمارية:

تتجلى سياسة توزيع مشروعات الاستثمار حسب كل قطاع وفق الجدول التالي:

الجدول (09): توزيع مشروعات الاستثمار حسب كل قطاع في الجزائر

(من 1993/11/13 إلى 2000/12/31)

القطاعات	عدد المشاريع	%	التشغيل	%	المبلغ الإجمالي (مليون دج)	%
الفلاحة	2.227	% 5	55.238	% 3	116.070	% 3
البناء والأشغال العمومية والإسكان	8.124	% 19	453.943	% 28	738.995	% 22
الصناعة	16.141	% 37	638.169	% 40	1.503.426	% 45
الصحة	732	% 2	16.418	% 1	37.443	% 1
الخدمات	4.099	% 9	186.146	% 12	301.834	% 9
السياحة	1.778	% 4	63.347	% 4	232.571	% 7
النقل	9.681	% 22	177.057	% 11	385.746	% 12
التجارة	431	% 1	14.573	% 1	27.413	% 1
المجموع	43.213	100 %	1.604.891	% 100	3.343.499	100 %

المصدر: (APSSI) وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها

بقراءتنا للجدول السابق نستنتج ما يلي:

- إن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى من حيث استفادته من حجم المشاريع بـ 16.141 مشروعاً بنسبة 37 %، وبحجم استثمار قدره $1.503.426 \times (10)^6$ دج بنسبة 45 % من مجموع التكاليف الإجمالية للاستثمار.

- يصنف قطاع النقل في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بـ 9.681 مشروعا. أما من حيث حجم الاستثمارات يصنف قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية بمبلغ قدره 738.995 × (10)⁶ دج بنسبة 22 % من مجموع الاستثمارات. وتعزى هذه النتيجة، بسبب توجه الدولة لمنحها المشاريع المتعلقة بنشاطات النقل والبناء للقطاع الخاص.

- غير أن القطاع الفلاحي لم يتحصل سوى على 2.227 مشروعا بنسبة 5 % من مجموع عدد المشاريع وبحجم استثمار قدره 116.070 × (10)⁶ دج بنسبة 3 % من إجمالي التكاليف الاستثمارية. وهي نسب ضئيلة جدا بالمقارنة مع الصناعة والبناء والنقل والخدمات. رغم توجه الدولة إلى تشجيع قطاع الزراعة، من خلال التدعيم والإعانات الممنوحة من طرف الدولة للفلاحين في السنوات الأخيرة، مع العلم أن قطاع الزراعة يعتبر قطاع حيوي ومهم يضمن الأمن الغذائي للمواطنين ويقلل من التبعية للخارج.

- أما قطاع السياحة لم يستقطب سوى 7 % من مجموع الاستثمارات، وهذا كان نتيجة للأوضاع الأمنية والسياسية المتدهورة القائمة في العشرية الأخيرة. علما أن قطاع السياحة يعتبر مهم لجلب العملة الصعبة عن طريق السواح الأجانب، والدور المهم الذي يلعبه في رفع قيمة الدينار الجزائري.

المطلب الثاني: سياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

فيما يخص توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، في إطار الشراكة مع الدول الأجنبية. تعتبر أوروبا الشريك الأول للجزائر، على رأسها فرنسا بـ 82 مشروعا بنسبة 21 % من المجموع البالغ 397 مشروعا استثماريا.

ثم تليها إيطاليا بـ 40 مشروعا بنسبة 10 %، ثم إسبانيا في المرتبة الثالثة بـ 33 مشروعا. أما بالنسبة للدول العربية، فأول شريك للجزائر هي تونس بـ 24 مشروعا، ثم سوريا بـ 17 مشروعا.

أما بالنسبة لدول أمريكا، أول شريك للجزائر هي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 4 % بـ 15 مشروعا استثماريا، ثم كندا بنسبة 3 % (انظر الجدول والشكل الموالين):

الجدول رقم (10): توزيع المشروعات المصرح بها في الجزائر في إطار الشراكة مع الدول الأجنبية (من 1993/11/13 إلى 2000/12/31)

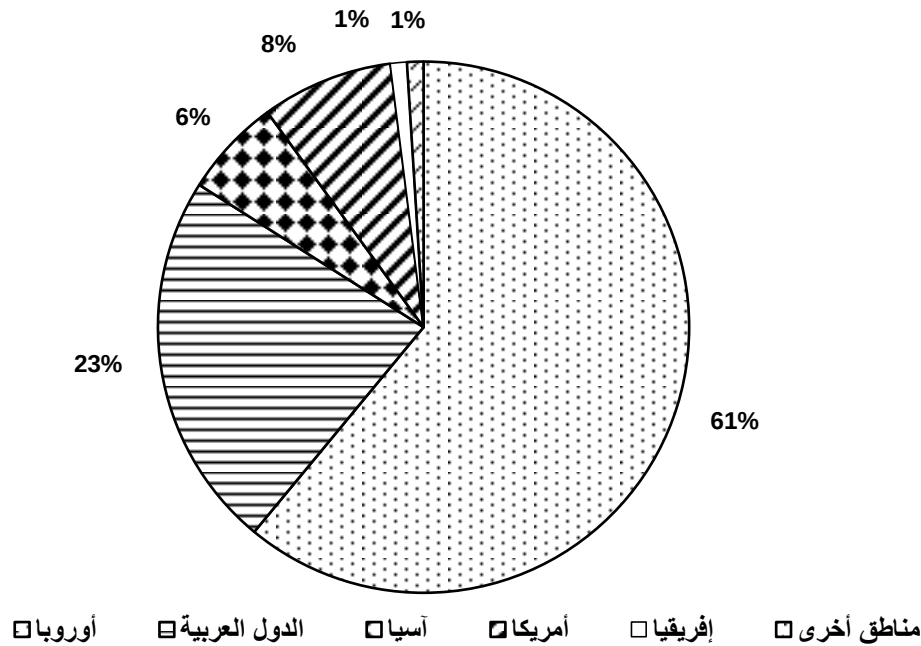
المناطق	عدد المشاريع	النسب (%)	التشغيل	النسب (%)	مبالغ الاستثمار 10 ⁶ دج	النسب (%)
---------	--------------	-----------	---------	-----------	---------------------------------------	-----------

أوروبا	248	% 61	31832	% 67	69.661	% 42
الدول العربية	91	% 23	8.966	% 19	55.075	% 33
آسيا	23	% 6	2.257	% 5	2.220	% 1
أمريكا	30	% 8	3.562	% 8	27.084	% 16
إفريقيا	2	% 1	27	% 0	476	% 0
مناطق أخرى	3	% 1	656	% 1	9.944	% 6
المجموع	397	% 100	47.300	% 100	164.460	% 100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) - الجزائر

ويمكن تمثيل عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي في الجزائر حسب الدول (نفس الفترة)



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) الجزائر

وتعتبر سنة 2001 من أحسن السنوات، من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، بحيث بلغ هذا الحجم ⁽¹⁾ 1,196 مليار دولار، بعد ما كان 438 مليون دولار سنة 2000، أي ارتفع بنسبة 173 % وهي نسبة معتبرة.

كما أنه من بين 3.109 ملف استثماري، التي أودعت عام 2002 يوجد 86 ملف استثمار أجنبي أو بالشراكة، بقيمة 4.063 مليار دج، أي ما يعادل 500 مليون دولار. ومن هذه المشاريع يوجد 62 مشروعا استثماريا أجنبيا مباشرا بنسبة 100 % و 24 مشروعا بالشراكة.

ونستنتج من هنا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض بالمقارنة مع سنة 2001⁽¹⁾.

المطلب الثالث: اثر الاستثمار على التشغيل في الجزائر

لقد سمحت المشاريع الاستثمارية، على امتصاص البطالة ولو بنسبة قليلة، وخلق مناصب شغل من خلال الامتيازات الضريبية التي استفاد منها المستثمر بصفة عامة. والجدول التالي يبين التوزيع السنوي للمشروعات الاستثمارية، ومناصب الشغل المخلقة بواسطة هذه المشروعات المصرح بها لدى وكالة (ANDI) خلال الفترة 2000/1993.

الجدول رقم (11): التوزيع السنوي للمشاريع الاستثمارية واليد العاملة في الجزائر خلال الفترة 1993-2000.

السنوات	عدد المشاريع	النسب (%)	مناصب العمل	النسب (%)	مبالغ الاستثمار 10 ⁶ دج	النسب (%)
1993-1994	694	2 %	59.606	4 %	114.000	3 %
1995	834	2 %	73.818	5 %	219.000	7 %
1996	2.075	5 %	127.849	8 %	178.000	5 %
1997	4.989	12 %	266.761	17 %	438.000	13 %
1998	9.144	21 %	388.702	24 %	912.000	27 %

1999	12.372	% 29	351.986	% 22	685.000	% 20
2000	13.105	% 30	336.169	% 21	798.000	% 24
المجموع	43.213	% 100	1.604.891	% 100	3.344.000	% 100

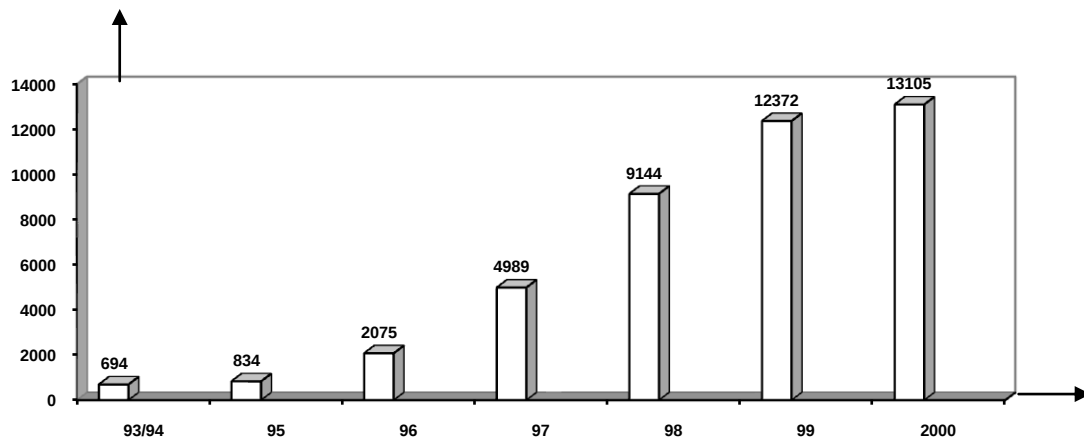
المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) - الجزائر

من خلال الجدول، نلاحظ تزايد عدد المشاريع من سنة لأخرى. لكن عدد مناصب الشغل ومبالغ الاستثمار ارتفعت حتى عام 1998. لكن بعد هذه السنة بدأت في الانخفاض رغم ارتفاع عدد المشاريع سنّي 1999 و 2000.

وهذا معناه ارتفاع عدد المشاريع على حساب نوعيتها. أي أن معظم المشاريع التي ظهرت عامي 1999 - 2000 هي مشاريع ذات حجم صغير.

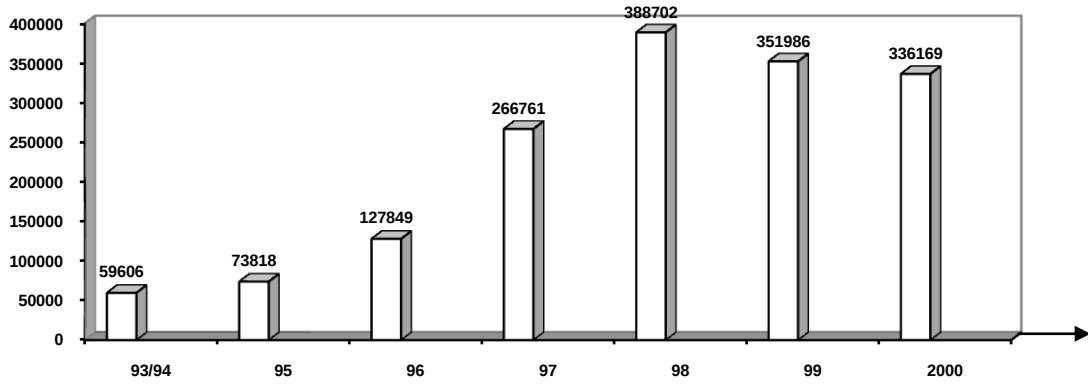
ويمكن توضيح الصورة أكثر لعدد المشاريع ومناصب العمل خلال فترة 1993/2000 في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (02): التوزيع السنوي لعدد المشاريع خلال الفترة (1993-2000)



الشكل رقم (03): التوزيع السنوي لمناصب العمل خلال الفترة (1993-2000)





المصدر: تم إعداد الشكّلين استناد إلى الجدول رقم (11).

والسبب في انخفاض مناصب العمل، يرجع أساسا إلى نقص الوعي الإقتصادي للمستثمرين الخواص. فأغلب المستثمرين إستغلوا الإمتيازات الضريبية لتحقيق أغراضهم الشخصية، بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن وفي أقرب وقت، وميولهم إلى النشاطات الإستثمارية التي تنخفض فيها كثافة اليد العاملة ورأس المال، ولا تتطلب تقنيات عالية، دون المبالاة بمساعي الدولة وأهدافها، من جراء حرمان خزيتها من الإيرادات الضريبية. وهذا ما ينعكس سلبا على مستوى التشغيل، في الوقت الذي تواجه فيه البلاد ظاهرة البطالة المتفشية.

المطلب الرابع: دور الاستثمارات في ترقية الصادرات الجزائرية.

تعتبر عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات من المسائل الهامة، المتبناة من قبل السياسة الإقتصادية المنتهجة في إطار الإصلاحات. وهذا نظرا لمساهمتها الضئيلة في إجمالي الصادرات. والتي بلغت 4.4 % ، 3.9 % ، 3.3 % خلال سنوات 1989، 1990، 1991 على التوالي.⁽¹⁾

وترمي التدابير الضريبية المحفزة على التصدير، الواردة في قوانين الإستثمار خاصة قانون 12/93، وكذا القانون الضريبي، إلى جلب العملة الصعبة، وتنويع الصادرات، بالإضافة إلى إحداث القدرة التنافسية للسلع الجزائرية في الأسواق وضمن رواجها.

ولكن على الرغم من كل هذه الإجراءات الضريبية، المحفزة على تشجيع الإستثمار والتصدير وترقيته. تبقى الصادرات خارج قطاع المحروقات تسجل نتائج ضئيلة وغير مشجعة. وفيما يلي نعرض جدول يبين تطور بنية الصادرات المتعلقة بقطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1992-2001:

الجدول رقم (12): معدل تطور الصادرات الجزائرية (1992-2001)

السنوات أنواع الصادرات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المحروقات	95,4 %0	94,9 %1	96,85 %	94,83 %	95,69 %	96,4 %0	96,3 %3	96,63 %	97,2 %7	97,0 %4
الصادرات خارج المحروقات	4,60 %	5,09 %	3,15 %	5,17 %	4,31 %	3,60 %	3,67 %	3,37 %	2,73 %	2,96 %
المجموع	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %

المصدر: الموقع على الأنترنت: www.finance-algeria.org

من هذا الجدول نلاحظ أن نتائج الصادرات خارج قطاع المحروقات غير مشجعة، وذلك راجع إلى مخاوف ومخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية، نتيجة لنقص المنتجات وعدم تنوعها وجودتها. وضعف وسائل التمويل كضمان القروض عند التصدير، وكذا عدم القدرة من الرفع من مستوى مردودية عمليات ترقية الصادرات.

المبحث الرابع: دور استثمارات المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

يعتبر قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، بمثابة القلب النابض في جسم الإنسان، ومن ثم فإن الاستثمار في هذا القطاع يعتبر ضروريا، لأنه ينعكس على جميع القطاعات الأخرى. حيث أنه يمثل مصدرا مهما للتمويل بالعملة الصعبة، فهو يشكل أكثر من 97 % من مداخيل العملة الصعبة من الخارج، وأكثر من 60 % من الإيرادات الجبائية لميزانية الدولة. ويلعب دورا كبيرا في الحصول على فائض في ميزان المدفوعات، ويشكل أكثر من 90 % من الدخل الوطني الجزائري. وبفضله أحرزت الجزائر في نهاية 2003 على 33 مليار دولار كاحتياطي للصرف، بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية. وعليه سنتعرض في هذا المبحث إلى تطور أسعار البترول العالمية، ودور استثمارات قطاع النفط في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الاول: استثمارات المحروقات في الدول النامية وتطور أسعار البترول

1- وضع استثمار المحروقات في الدول النامية:

تقدر الاستثمارات المطلوبة لمشروع الطاقة في الدول النامية خلال الفترة 1982-1992 بحوالي 130 مليار دولار سنويا. بمعنى أن الاستثمارات المطلوبة من الناتج المحلي الإجمالي سوف تكون في حدود 4 %. بينما كانت الاستثمارات التي نفذت في أواخر السبعينات تقدر بين 2 % و 3 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾. وكانت الاستثمارات المطلوبة لمشروعات الطاقة في الدول النامية خلال الفترة 1982-1992 كما يلي:

الجدول رقم (13): استثمارات المطلوبة لمشروعات الطاقة في الدول النامية خلال الفترة 1982-1992 (بالمليار دولار)

المتوسط السنوي خلال الفترة 82-1992	كل الدول النامية	الدول متوسطة الدخل		الدول منخفضة الدخل	مصادر الطاقة
		مصدرة للبترول	مستوردة للبترول		
59,8	658,4	129,6	354,9	173,9	الطاقة الكهربائية
42,4	465,9	311,7	87,3	66,9	البترول
11,2	123,3	39,7	52,8	30,8	مصافي البترول
8,2	90,1	43,8	24,5	21,8	الغاز الطبيعي
8,1	88,7	6,3	27,2	55,2	الفحم
129,7	1.426,4	531,1	546,7	348,6	الإجمالي

المصدر: تقديرات البنك الدولي - نقلا عن مرجع: محمد محروس: اقتصاديات البترول والطاقة، دار الجامعات المصرية- الإسكندرية، 1998، ص: 287.

يتضح من هذا الجدول، أن 46 % من الاستثمارات المطلوبة، أي 60 مليار دولار سوف توجه للاستثمار في مشروعات الكهرباء، أما قطاع البترول فإنه يتطلب 42,4 مليار دولار سنويا، وهو ما يعادل 32,6 % من إجمالي الاستثمارات المطلوبة. وهذا الرقم قد ارتفع في السنوات الأخيرة⁽²⁾. بسبب ازدياد عدد

(1) - محمد محروس اسماعيل: اقتصاديات البترول والطاقة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية- مصر 1998، ص: 286.

(2) - محمد محروس اسماعيل، مرجع سابق، ص: 286.

الدول التي تنقب عن البترول، والتي تقوم بتطوير الحقول التي يتم اكتشافها. كذلك فإن الحقول التي يتم إكتشافها الآن أصبحت أكثر تكلفة من الحقول التي تم إكتشافها في الستينات والسبعينات.

أما عن الاستثمارات المطلوبة في قطاع الغاز الطبيعي فإنها صغيرة نسبيا (3,6 %)، حيث أنها تستخدم في أغلب الأحيان لتطوير الاحتياطيات التي تم إكتشافها في السابق. ويمثل قطاع البترول والغاز 39 % من جملة الاستثمارات المطلوبة خلال الفترة 82-1992. أما عن مشروعات الفحم فإنها تتطلب استثمارات بسيطة (2,6 %) ومعظمها بالعملة المحلية، وذلك لأن 60 % من الاستثمارات الخاصة بالفحم سوف تكون في الهند والصين، وكلتا الدولتان تعتمدان على الصناعات الرأسمالية المحلية، في إمداد صناعة الفحم باحتياجاتها من الآلات والأجهزة المطلوبة.

2- تطور أسعار البترول العالمية:

لقد شهدت السوق البترولية تطورات هامة، أدت إلى تغيرات في أسعار البترول خاصة منذ حرب أكتوبر 1973. حيث ارتفع سعر برميل النفط من 3 دولارات قبل حرب أكتوبر إلى ما يقرب من 16,5 دولار عام 1974، ثم ما لبث أن ارتفع إلى ما يقارب من 40 دولار للبرميل في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات. ثم حدث فائض في العرض البترولي في السوق الدولية، مما أدى إلى انخفاض مفاجئ، بل انهيار في أسعار البترول، حيث وصل سعر البرميل إلى ما يقارب من 5,5 دولار وذلك في نهاية 1985 وأوائل 1986. ثم عاد التوازن لأسعار البترول مرة أخرى، حيث استقر سعر البترول عند مستوى 16 دولار للبرميل⁽¹⁾.

وقد شهدت الفترة 73-1979 تطورات هامة تمثلت في انخفاض المعروض في السوق العالمية. مما أدى إلى ارتفاع أسعار البترول من 3 دولار سنة 1973 إلى ما يقرب 20 دولار سنة 1979⁽²⁾. كما حدث إلغاء مبدأ التفاوض مع الشركات المنتجة بشأن تحريك أسعار البترول، حيث أصبحت السوق البترولية سوقا للبائع، وهي الدول المنتجة وليست سوقا للمشتري.

أما الفترة 1979-1982 شهدت فيها منطقة الخليج العديد من التغيرات والاضطرابات السياسية. فقيام الثورة الإيرانية وتغير نظام الحكم أدى إلى حرمان السوق البترولية، من إنتاج إيران 7 مليون برميل يوميا، وهذا ما أدى إلى ارتفاع سعر البرميل 20 دولار للبرميل. وحدوث الحرب العراقية الإيرانية، وما ترتب عليه من نقص المعروض العالمي، الشيء الذي أدى إلى الارتفاع بـ 40 دولار للبرميل.

(1) - علاء محمد علي الحاج أحمد: دور الاستثمارات الأجنبية في صناعة البترول و جدوى الاتفاقيات البترولية، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة

عين شمس، مصر، 1999، ص: 09.

(2) - علاء محمد علي الحاج أحمد...، مرجع سابق، ص: 13.

أما خلال فترة الثمانينات، حدث انكماش في الطلب العالمي على الطاقة.

مع زيادة المعروض من البترول، أدى إلى حدوث انهيار في أسعار البترول، حيث وصلت هذه الأسعار إلى أدنى مستوى لها عام 1985. ولقد ساعد على تدهور هذه الأسعار قيام الولايات المتحدة بضخ جزء من مخزونها الاستراتيجي في السوق البترولية لتعظيم هذا الانهيار في حرب جديدة لأسعار البترول⁽¹⁾. وترتب على تدهور الأسعار عام 1986 إلى انخفاض الاستثمارات الموجهة إلى مجال البحث والاستكشاف في الدول البترولية.

وفي عام 1991 إثناء حرب الخليج الثانية (العراق - الكويت) حدث الارتفاع مرة أخرى في أسعار البترول، ثم عاد السعر إلى مستواه التوازني السابقة.

ويمكن توضيح تطور أسعار البترول بالقيمة الاسمية والحقيقية للفترة 1970-1999 في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): تطور أسعار البترول بالقيمة الاسمية والحقيقية خلال الفترة 1970-1999

(الوحدة: دولار، سنة الأساس 1970)

السنوات	القيمة الاسمية	القيمة الحقيقية	السنوات	القيمة الاسمية	القيمة الحقيقية
1970	1,67	2,36	1985	27,01	15,21
1971	2,04	2,67	1986	13,53	6,02
1972	2,30	2,68	1987	17,73	6,81
1973	3,07	3,07	1988	14,24	5,14
1974	10,77	9,87	1989	17,31	6,30
1975	10,73	8,70	1990	22,26	7,06
1976	11,51	9,31	1991	18,62	5,71
1977	12,40	9,10	1992	18,44	5,34

⁽¹⁾ - أنظر المراجع التالية:

- ضياء مجيد الموسوي: الأزمة الاقتصادية العالمية (1986-1989) دار الهدى، الجزائر، 1990، ص: 11-45.
- بلعيد عبد السلام: الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، ترجمة محمد هناد مصطفى الماضي، دار النشر بوثان- الجزائر، 1990، ص: 241-248.

5,08	16,33	1993	7,88	12,70	1978
4,76	15,53	1994	9,48	17,28	1979
4,76	16,86	1995	13,94	28,67	1980
5,61	20,29	1996	16,43	32,50	1981
5	20	1997	17,16	32,38	1982
2,8	14	1998	15,76	29,04	1983
3,1	15	1999	16,00	28,02	1984

Source : OPEP-PRO ECO, N° 2586, 1999, P : 24.

المطلب الثاني: الاستثمار في قطاع المحروقات الجزائري وإستراتيجية التنمية

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، باعتباره مصدرا للتمويل بالعملية الصعبة، ومادة أولية وطاقوية للصناعة. لعب دورا هاما في الأمس القريب، رغم تذبذبات الأسعار التي وصلت إلى 17 دولار في سنة 1997، لتنتقل إلى 12,8 دولار في سنة 1998، لتصل إلى 28 دولار في عام 2000. وحققت إيرادات هائلة سنوات 2000، 2001، 2002 حيث فاقت 20 مليار دولار. ساهمت هذه الإيرادات في تصفية ديون كثير من المؤسسات الوطنية. إذ أن قطاع المحروقات ساهم بأكثر من 90 % من مجموع مداخيل الوطن، وفي نفس الوقت يوجه 75 % من هذه المداخيل لفائدة الديون الخارجية دون إعادة الجدولة.

والجدول التالي يوضح تحديد حجم الاستثمارات في قطاع البترول والقطاعات الأخرى، أي الاستثمارات خارج قطاع البترول للفترة (1967-1989)

الجدول رقم (15): توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1967-1989) بالمليار دج

السنوات		قطاع المحروقات		الصناعة ما عدا المحروقات		الزراعة		هياكل أساسية وقطاعات أخرى		المجموع	
القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2,7	% 28	2,7	% 28	1,6	%16	2,7	% 28	9,7	%100	69-67	
9,8	% 27	11	% 30	4,6	%13	11,3	% 30	36,7	%100	73-70	
36	% 30	38,2	31,4 %	5,8	%4,8	10,8	33,8 %	120,8	%100	77-74	
14,7	% 28	17,8	33,8 %	2,4	%4,5	17,7	33,7 %	52,6	%100	1978	
17,5	31,9 %	16,6	30,3 %	1,8	%3,3	18,9	34,5 %	54,8	%100	1979	
63	15,7 %	94,5	22,8 %	47,1	11,7 %	199	49,8 %	400,6	%100	84-80	
39,8	% 7,2	134,4	24,4 %	79	14,4 %	297	% 54	550	%100	89-85	

Source : Ministère de la planification et d'aménagement du territoire (M.P.A.T), rapport général du plan 1985-1989, Alger, 1985, P : 135

أما في مرحلة الإصلاحات الإقتصادية، فقد عرف قطاع الطاقة والمناجم نمو الانتاج بنسبة 4,3 % بين سنتي 1996 و 1997. وبلغ إنتاج المحروقات 37,654 مليون طن سنة 1997، بزيادة 185.000 طن مقارنة بسنة 1996. أما إنتاج غاز البروبان فكان معتبرا، إذ بلغ مستوى 5,8 مليون طن.

وبلغت عدد الاكتشافات خلال سنة 1997 بـ 7 اكتشافات تعد احتياطاتها المؤكدة والمحتملة حسب تقدير أولي بحوالي 109 مليون طن⁽¹⁾.

وتتوقع شركة سوناطراك التي تحتل المرتبة 12 عالميا، استثمار 21 مليار دولار بين عامي 1999 وحتى نهاية عام 2003⁽²⁾. وذلك لدعم موقعها في الإنتاج والتنوع أكثر في الصناعات البتروكيميائية، وقد دعت الشركات الأجنبية للمساهمة في هذا الاستثمار.

وفي بداية عام 1998 زادت الشركة الوطنية الجزائرية للبترول والغاز الطبيعي، من مجالات نشاطها بشكل ملحوظ، وتم وضع اليد كليا على شركات "نافتك" للتكرير و"نافتال" للتوزيع، و"أنيب" للصناعات البتروكيميائية، كما تم الحصول على حصة 51 % من الشركات الخمس الباقية: "ENTP" للآبار و"ENSP" للخدمات النفطية، و"إيناجيو" للدراسات الجيو فيزيائية، و"GTP" لأعمال البترول، و"إينافور" للتنقيب والحفر.

وتعكس هذه الصورة الوضع الناتج عن هذا التطور، الذي جعل من شركة سوناطراك مجموعة بترولية متكاملة ومتنوعة ذات المكانة العالية، تحتل المرتبة 12 عالميا⁽¹⁾. وتحتل المرتبة الأولى بين الشركات الوطنية الجزائرية برقم أعمال يقدر بـ 10,7 مليار دولار عام 1998⁽²⁾.

أما الانفتاح على الشراكة والمستثمرين الأجانب، أصبح ممكنا بعد البدء في الإصلاحات في أواخر الثمانيات وخاصة بعد عام 1994. ورغم أن الشركة لم تنطلق إلا منذ فترة قليلة، إلا أن نتائج عام 1998 جاءت مشجعة جدا، فتم إكتشاف 18 بئرا جديدا على الأقل، مما أضاف 3 مليار برميل للإحتياط الوطني من الغاز والبترول⁽³⁾.

كما أحرزت شركة "سوناطراك" تقدما كبيرا بزيادة 12 % للبترول السائل و 15 % للغاز الطبيعي و 11,18 % للنفط الخام. وتعكس هذه الأرقام المحصلة الإيجابية للشراكة مع 19 شركة بترولية كبيرة. وتتوقع الشركة في مشارف عام 2003 أن تزداد طاقة إنتاجها إلى ربع ما كانت عليه في عام 1998، كما يمكن أن ترتفع حصة الشراكة الخارجية من 7 % إلى 28,3 % (50 % في البترول). وأن هذه الزيادة نتيجة برنامج

(1) — (CNES) 1998 .

(2) — : -14 / 2000 : 29.

(1) — : 29 ...

(2) — ECONOMIA : Publication du Groupe Jeune Afrique Paris, N° 2-3 Decembre 2000/ Janvier 2001, P : 117.

(3) — INVESTIRE MAGAZIN ; N° 5, Dec/Janvier 2002/2003 Blanky Industrie Trading Company, Alger, P: 09.

الاستثمار الضخم الذي اعتمدته شركة سوناطراك بين عامي 1999 و 2003، وتبلغ قيمة هذا الاستثمار بـ 21 مليار دولار.

وسيكون الهدف الأساسي منه زيادة طاقة الشركة الإنتاجية وتطوير آبار النفط. وسيتم تحقيق أكثر من نصف المشاريع بالشراكة مع شركات أجنبية. وسيدعم هذا البرنامج مكانة سوناطراك العالمية بحيث تحتل المرتبة الرابعة عالميا بتصدير الغاز الطبيعي بـ 26,4 مليون طن.

ولا يقتصر دور سوناطراك على القطاع البترولي فقط، وإنما شمل الاستثمارات الاجتماعية الرأسية⁽¹⁾. فقد قامت بعمليات استصلاح وإنشاء الطرق خدمة للاقتصاد الوطني، كمشروع طرق البورما (حاسي مسعود)، وتوسيع وتجديد مرفأ سكيكدة وإقامة مراكز صناعية جديدة. وإنشاء العديد من الشركات المتعلقة بالصناعة التحويلية، ومن هنا يبرر دور سوناطراك القيادي في تدعيم إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الخامس: معوقات وآفاق الاستثمار في الجزائر

إن الاستثمار في الجزائر يعاني من عدة مشاكل وعراقيل، الأمر الذي أدى إلى عرقلة هذا الأخير، مما ينعكس سلبا على التنمية في جميع الميادين، وانسحاب المستثمرين الخواص إلى مزاولة أنشطة أخرى كالتجارة التي تضمن لهم الأرباح السريعة. إذن ما هي هذه المعوقات والمشاكل؟ في حين الجزائر تتطلع إلى وضع إستراتيجية مستقبلية للاستثمار تكون متوافقة مع الإصلاحات الاقتصادية، وتكون في مستوى الأحداث والمتغيرات العالمية المعاصرة. فما هي إذن آفاق وتوقعات الاستثمار عموما في الجزائر وفي قطاع المحروقات على الخصوص؟ سنجيب على هذه الأسئلة خلال هذا المبحث.

(1) _

:

المطلب الأول: معوقات الاستثمار في الجزائر

1- المعوقات الاجتماعية:

هناك عدة معوقات اجتماعية، التي أثرت سلبا على الاستثمار في الجزائر نذكر منها:

- انخفاض الوعي الادخاري والاستثماري لدى أغلب أفراد المجتمع، وعدم وجود دراية لديهم فيما يتعلق بأوعية الادخار المختلفة والبورصة ومجالات الاستثمار المختلفة.
- ضعف السياسات التعليمية والتكوينية المنتهجة، لما لها من أثر بالغ على القوة العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدماتية⁽¹⁾.
- إن مشاكل العمالة والتشغيل، هي عنصر مهم في تأثيره على الاستثمار، من جهة ارتفاع المعدل السنوي للنمو الديمغرافي، مقابل نمو سنوي أقل. لمعدل التشغيل من جهة أخرى. وقد أدى الاختلال التوازني الاجتماعي، إلى تفاقم البطالة من 15 % سنة 1984، إلى 17 % سنة 1987، وإلى 17,2 % سنة 1989، ثم 19,2 % سنة 1990، وفي سنة 1991 بلغت 20,2 %.

والمواقع أن هذه الزيادة في البطالة تفسر انخفاض النشاط التنموي، لأن التشغيل معناه الاستثمار⁽²⁾. وإن هذه الظاهرة تعبر عن اختلال توازني بين تطور الاستثمار من جهة الذي سجل معدل نمو 1,5 % فقط سنة 1990، ومن جهة أخرى تطور السكان الذي كان معدله في نفس السنة بـ 2,8 %⁽³⁾. إن هذا الضعف في الاستثمار، يقدم لنا الجواب عن سبب نمو التشغيل بصفة عامة، لأن الدافع في رفع النمو السنوي للتشغيل هي هذه الاستثمارات.

2- المعوقات السياسية والأمنية:

هناك بعض المشاكل السياسية الأمنية، التي شهدتها الجزائر في العشرة الأخيرة ابتداء من سنة 1988 والتي أثرت سلبا على الاستثمار نذكر منها:

- انفجار المظاهرات الشعبية الشاملة في 5 أكتوبر 1988. وهي تعبر عن حالة أزمة سياسية، نتجت عن الممارسات البيروقراطية للإدارة، والسلوكات غير لائقة للمقربين من بعض رجالات النفوذ. وهي مظاهر اجتماعية

(1) ...

: 78.

: 33.

...

:

: 33 ...

(3) ...

سلبية ظهرت خلال ندرة التمويل في السوق، ومشاكل تفشي البطالة وسط الشباب والعجز المتفاقم في السكن الاجتماعي.

- التدابير المتخذة من طرف القيادة السياسية، التي أفرزت نتائج سيئة على المسار الاستثماري والتنموي. وأحدثت أزمة ثقة شعبية في نظام الحكم، وتحلى ذلك واضحا في نتائج الانتخابات المحلية (البلدية والولائية) في جوان 1990. وأيضا الدور الأول للانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991 التي ألغى مسارها، باستقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد في 11 جانفي 1992، حيث كان الفوز ساحقا لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحذور، وتولى السيد محمد بوضياف رئاسة المجلس الأعلى للدولة يوم 16 جانفي 1992، وتم حل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ يوم 1992/04/29.

- حدوث المواجهة بين الحزب المنحل، والمجلس الأعلى للدولة. فاستعمل ذلك الحزب كل الوسائل المتاحة لديه بما في ذلك القوة والسلاح، للإطاحة بالنظام وحدثت تصفيات جسدية متكررة ضد رجال الأمن والجيش واعتداءات وتخريب لممتلكات الدولة.

- إغتيال الرئيس محمد بوضياف بعنابة يوم الإثنين 29 جوان 1992 وهو أول اغتيال منذ الاستقلال لرئيس دولة.

- أحداث الإرهاب ابتداء من عام 1992، والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني وخاصة الاستثمار السياحي و في نهاية التسعينات تغير الوضع السياسي والأمني إلى التحسن، بحيث بدأت المؤسسات السياسية بالوصول إلى مستوى من الاستقرار. كذلك سمح الوئام المدني الذي حققه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتحسين الوضع الأمني بدرجة كبيرة.

وخلاصة القول أن كل هذه الأحداث والمشاكل السياسية والأمنية التي عاشتها البلاد، كانت عائقا أمام تطوير وترقية الاستثمارات في أغلبية القطاعات الاقتصادية خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستلزم توفر الأمن والاستقرار السياسي في البلد.

3- المعوقات الإدارية:

إن الاستثمار في الجزائر يواجه عدة مشاكل إدارية أهمها:

أ- مشكل الحصول على الموافقة:

إن طلب الموافقة على المشروع الاستثماري، تعتبر عملية معقدة. وأن جل المستثمرين يعانون من هذا المشكل الصعب الذي يتطلب نفس طويل وصبر كبير. بالإضافة إلى طول مدة دراسة الملفات الخاصة بالاستثمار التي تصل في بعض الأحيان إلى سنة كاملة.

ب- مشكل الحصول على التجهيزات:

إن التجهيزات الضرورية واللازمة قد لا يتحصل عليها المستثمر في وقتها، حيث أن آجال تسليم هذه التجهيزات تتأخر عن وقت الحصول عليها.

ج- مشكل الحصول على أراضي البناء:

في حالة ما إذا تحصل المستثمر على الموافقة على الاستثمار، فإنه قد يواجه مشكل آخر وهو مشكل الحصول على أماكن للبناء لتنفيذ مشاريعه الاستثمارية، والتي تكون في بعض الأحيان غير مهيئة أو غير صالحة للاستثمار.

وإن ما يفسر ضالة تدفق حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل التراب الوطني مقارنة بالإمكانيات المتوفرة. يرجع في غالب الأحيان إلى وجود عراقيل بيروقراطية إدارية وذهنية غير اقتصادية، حسب ما أكده العديد من مسؤولي الشركات الأجنبية. ولا يزال القطاع المصرفي في الجزائر لا يتكيف مع الإنفتاح الاقتصادي والتجاري. بالإضافة للصعوبات القانونية التي يلاقيها المستثمر في إنجاز مشروعه، ابتداء من الحصول على وثائق السجل التجاري إلى الإجراءات الجبائية، وعقود الحصول على العقارات.

وتجدر الملاحظة أن الاستثمار في الجزائر، يتميز بخاصية مواجهة الأوضاع السياسية التي قد لا تكون مواتية. وتعمل الحكومة الآن على توفير الضمان ضد المخاطر السياسية، ومخاطر التأمين ونزع الملكية ومخاطر تحويل أصول الاستثمار.

4- المعوقات البنكية والتمويلية:

رغم أهمية المشاكل السابقة الذكر. يبقى المشكل الرئيسي الذي يواجه المستثمرين يتمثل في التمويل. فعدم وضوح قواعد السياسة النقدية، وضعف فعالية وسائلها يؤثر على سياسة التمويل، ويؤدي بها إلى الانحراف عن المسار الذي رسم لها، بالابتعاد عن الأسس التي يعتمد عليها نظام التمويل.

ويتجسد هذا المشكل في صعوبة الحصول على رؤوس الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية خاصة الضخمة منها، مما يؤدي إلى تعطيل هذه الأخيرة.

وقد يجعل المستثمرين أن يتخلوا عن مشاريعهم الاستثمارية والتوجه لأعمال أخرى كالتجارة مثلا.

في آخر السبعينات أصبحت الخزينة العمومية عماد البنية المصرفية الجزائرية. بحيث أن الطلبات الاستثمارية كانت تعتمد على الموارد البترولية وعلى ميزانية الحكومة. وأدى ذلك تحويل البنوك التجارية إلى هيئات إدارية تقوم بتنفيذ ما قرره الخزينة، حتى أصبح البنك المركزي متخصص في إعادة تمويل هذه البنوك، ومتخليا عن القواعد التقليدية في إصدار العملة⁽¹⁾. ومنذ سنة 1970 أصبح الاستثمار العمومي يمثل الاستثمار الرئيسي في الجزائر. في حين أدت الموارد البترولية المتزايدة إلى إهمال تعبئة الادخار الخاص لتمويل الاستثمار. ولذا أصبح تمويل الاستثمار العمومي يعتمد أساسا على المداخل النفطية وميزانية الدولة والديون الخارجية الأمر الذي أدى إلى إهمال الادخار المحلي، وانعدام اصدار السندات العمومية، وانعدام السوق المالية.

كل هذه الإجراءات أدت إلى جعل الخزينة العمومية عنصرا رئيسيا في الاستثمار، وتحويل البنوك التجارية إلى مكاتب للتسجيل للحركات المالية، ما بين الخزينة العمومية والمؤسسات الاقتصادية، وأهملت وظيفة الإقراض والاقتراض، وهذا ما أدى إلى انعدام دور سعر الفائدة في السياسة الاقتصادية⁽²⁾.

ومنذ سنة 1980 قامت السلطات بإجراءات تجسدت في إعادة هيكلة المنظومة المصرفية، تهدف إلى تحرير الخزينة العمومية من الأعباء التي تتحملها وإرجاعها إلى وظيفتها الأساسية كصندوق للدولة. تهدف إلى منح البنوك دورا جديدا فعلا يتمثل في تعبئة الموارد المالية الوطنية والادخار الوطني المعطل⁽¹⁾، وإعطاءها الصبغة التجارية. على هذا الأساس وضع قانون 1986 المجلس الأعلى للقرض مهمته، ضبط التطور في ميدان النقود والقروض وإنجاز خطة وطنية في هذا الشأن.

ثم جاء القانون 10/90 المؤرخ في سنة 1990، المتعلق بالنقد والقرض الذي يحلر تماما البنوك التجارية من قيودها الإدارية. ويركز السلطة النقدية في بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، ويفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة.

1993 : 69.

(1) :

(2) : ... 70.

(1) : ... 71.

إن النظام البنكي والمصرفي الجزائري، لم يتمكن من مواكبة التحول الاقتصادي الجاري حيث أنه يعاني من نقص فادح في المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية، فمثلا نقل صك بنكي من بنك لآخر يقع بنفس المدينة عملية تأخذ على الأقل شهرا كاملا ويرجع ذلك إلى سيطرة البنوك العمومية مقابل العدد القليل من البنوك الخاصة. وحسب بعض الخبراء ⁽³⁾، فإن النظام المصرفي الجزائري قد أثر بقسط كبير على اهتمام المستثمرين الأجانب، بسبب معاناة البنوك الجزائرية من عدة مشاكل خصوصا وأنها وظفت لتمويل عجز ميزانية المؤسسات وانقازها خلال 20 سنة، حيث قدرت القروض غير المضمونة التسديد إلى غاية 1998 بـ 500 مليار دج.

ولقد أشار تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي "CNES" للسداسي الأول من سنة 2000، أن القطاع البنكي لا يزال يسير بطريقة كلاسيكية جدا، مما عمل أكثر على تعطيل السير الحسن لآية انطلاقة اقتصادية، ويتميز بنقص في المهنية و التسيير وضعف في مراقبة تسيير القروض، مما يجعل البنوك غير قادرة على منافسة المؤسسات المالية الأجنبية الموجودة في الجزائر ⁽⁴⁾. وهذا كله ينعكس سلبا على تمويل الاستثمارات في الجزائر.

وفي الختام، يمكن القول أن الاستثمار في الجزائر يعاني من عدة معوقات وعراقيل اجتماعية، وسياسية أمنية، وكذا مشاكل إدارية متمثلة في البيروقراطية والضعف في التسيير، وخاصة الجهاز البنكي والمصرفي الذي يقع عائقا أمام الاستثمارات عموما والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة خصوصا. لذلك ينبغي تدارك هذه المشاكل والقضاء عليها، من أجل النهوض وترقية وتدعيم هذه الاستثمارات وجعلها في المستوى اللائق بها.

المطلب الثاني: آفاق وتوقعات الاستثمار في قطاع المحروقات الجزائري

إن شركة سوناطراك تحضر نفسها لزيادة قيمة الموارد الجزائرية بالبترو. كما تسعى للمشاركة في التطور الوطني لتأمين الحاجات الداخلية للطاقة. وللقيام بذلك بقوة وتأمين مساهمة الشركاء الأجانب، تعتمد سوناطراك على مزايا متينة، كحجم الاحتياطي، وإمكانية اكتشافات جديدة وكبيرة (أكثر من نصف مساحة الجزائر لم يتم الكشف عنها بعد)، وجاذبية قانون الاستثمارات في قطاع المناجم والخبرة الصناعية التي تتمتع بها هذه الشركة. وفيما يلي نستعرض بعض الجداول التي توضع توقعات وآفاق الاستثمار في قطاع المحروقات كما يلي:

الجدول رقم (16): الاحتياجات الاستثمارية المتوقعة لصيانة النفط وزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط في

الجزائر (2002-2006) - بالمليار دولار

...	: 02.	18	2000	: 02.	(3)
:	478				(4)

التكاليف الفترة	تكاليف صيانة الطاقة المتاحة	تكاليف زيادة الطاقة الإنتاجية	مجموع التكاليف
2002- 2006	2,7	3,0	5,7

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 101، 2002، الكويت، ص: 16.

وبقراءة الجدول السابق، إن تقديرات الاحتياجات الاستثمارية لصيانة الطاقة الإنتاجية للنفط في الجزائر بلغت حوالي 2,7 مليار دولار، وذلك للفترة ما بين 2002-2006. أما زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط فقد قدرت بحوالي 3 مليار دولار للفترة نفسها. وبذلك ستبلغ مجموع الاحتياجات الاستثمارية للفترة المعنية بالدراسة حوالي 5,7 مليار دولار.

وعلى الرغم من أن الظروف الاقتصادية المتقلبة التي يشهدها العالم، فإن قيام الجزائر بزيادة طاقتها الإنتاجية لمواجهة ارتفاع الطلب على النفط، هو مؤشر مهم على المسؤولية التي تتحملها الجزائر اتجاه توفير امدادات النفط. وسيترتب على ذلك تكاليف مالية باهظة. لأن جزءا من هذه الطاقة الإنتاجية الإضافية سيكون عرضة لعدم الاستغلال بشكل كامل. في حالة انخفاض الطلب العالمي على النفط.

- أما من حيث مشروعات الغاز الطبيعي والبيتروكيماويات المتوقعة تنفيذها في الجزائر خلال الفترة (2002-2006) هي كالتالي:

الجدول رقم (17): مشروعات الغاز الطبيعي في الجزائر المتوقعة تنفيذها خلال الفترة (2002-2006)

الجهة الراعية للمشروع	الموقع	طبيعة المشروع	الطاقة الإنتاجية	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار)	الموقف الحالي والتاريخ المتوقع لبدء الإنتاج
سوناطراك/ البترول البريطانية	عين صالح	تطوير سبعة حقول في منطقة عين صالح وربطها بحاسي مسعود	900 مليون قدم مكعب يوميا	2700	قيد التعاقد وتدير التمويل (2004)
سوناطراك/ البترول	عين أمناس	معالجة الغاز وربطه	700 مليون قدم	900	قيد التشييد

البريطانية		بالشبكة المحلية	مكعب يوميا	(2004)
سوناطراك	حاسي الرمل	استخراج الغاز ومعالجته وإعادة تدويره	2 مليون طن/ سنة غاز بترولي سائل (GPL)	التصاميم الهندسية (2005)
سوناطراك/ بتروكندا	حقل تنهارت	تطوير حقل الغاز وربطه بالشبكة	400 مليون قدم مكعب يوميا	قيد التعاقد (2004)
			950	
			500	

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول...، مرجع سابق ، ص: 40.

الجدول رقم (18): المشروعات البتروكيميائية في الجزائر المتوقع تنفيذها خلال الفترة

(2006-2002)

الموقف الحالي والتاريخ المتوقع لبدء الإنتاج	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار)	الطاقة الإنتاجية (ألف طن/سنة)	طبيعة المشروع	الموقع	الجهة الراعية للمشروع
التخطيط (2006)	400	ميثانول: 1000	إنتاج الميثانول وتسويقه	أرزيو	الوطنية للبتروكيمياويات / شريك أجنبي
التخطيط (2006)	2000	إيثيلين: 800 بولي إيثيلين: 500 إيثيلين جلايكول: 500	إنتاج الإيثيلين من غاز الإيثان.	أرزيو	الوطنية للبتروكيمياويات / شركاء آخرون
التخطيط (2005)	300	أمونيا: 600	إنتاج الأمونيا للتصدير	الشرقي الجزائري	أسمدال / شريك أجنبي
التخطيط (2005)	230	ألكيل بنزين: 80	إنتاج الكيروسين في إنتاج ألكيل بنزين والبرافينات الشمعية	سكيكدة	الوطنية للبتروكيمياويات / شريك عربي

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول...، مرجع سابق، ص: 47

وعلى أساس هذه التوقعات المستقبلية لمشروعات الاستثمار في قطاع المحروقات، خاصة الغاز الطبيعي والبتروكيمياياء. قامت الجزائر ببعض الجهود الترويجية للاستثمار بصفة عامة من أجل تشجيع المستثمرين الأجانب والخواص على الاستثمار في الجزائر (أنظر الجدول التالي):

الجدول رقم (19): الجهود الترويجية للاستثمار في الجزائر لعام 2002

مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى
عقدت الجزائر حوالي 24 ملتقى داخل البلاد بهدف الترويج للاستثمار في البلاد. بالإضافة إلى استعراض مجالات أخرى منها إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة. وكذلك لقاء وفد جزائري مع وفود من كل من تونس وبلجيكا والصين	شاركت الدولة في ثلاثة ملتقيات في فرنسا والبحرين بهدف الترويج للاستثمار في الجزائر.	قامت الدولة ممثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، ورجال أعمال جزائريين بزيارتين لكل من تركيا وفرنسا وزيارة لكل من ليبيا وألمانيا وإيطاليا.	شهد العام إصدار المرسوم التنفيذي رقم 295-02 الصادر بتاريخ 15 سبتمبر 2002. والذي يحدد كيفية تسيير التخصيص الخاص رقم 107- 302 المتعلق بصندوق دعم الاستثمار	شهد العام إنشاء مجلس الأعمال السعوديين والجزائريين وذلك خلال انعقاد اللجنة المشتركة الجزائرية السعودية بهدف ترقية التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين والترويج لفرص الاستثمار وتنميته.

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. 2002- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص: 83.

خلاصة الفصل الأول

إن الحديث عن سياسة الاستثمارات وكيفية تأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، ولاسيما في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق يؤدي بنا استخلاص النتائج التالية:

- نتيجة للانخفاض المفاجئ للإيرادات البترولية عام 1986، بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، وتدهور المؤسسات العمومية الاقتصادية، وركود الاقتصاد الوطني. لم تجد الدولة حلا إلا إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لطلب قروض ومساعدات، فإشتراط عليها إدخال إصلاحات عميقة تتمثل في خصخصة المؤسسات وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية والاستثمار. إذن يمكن أن نقول أن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، كانت نتيجة لضغوطات خارجية .
- من نتائج سياسة الاستثمارات، تواجد المشاريع الاستثمارية في المناطق الشمالية عموما وفي ولايات الوسط الشمالية خصوصا. ونقص الاستثمار في بعض الولايات والمناطق المحرومة والحدودية وبعض ولايات الجنوب. مما يدل على عدم توفر مناخ الاستثمار الملائم في هذه المناطق والولايات، وهذا يشير إلى عدم التوازن الجهوي بين المناطق.
- خلال مرحلة الإصلاحات، الاستثمار في قطاع الفلاحة لم يحظ سوى على 3 % من مجموع حجم الاستثمارات، وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع حجم الاستثمار في قطاع الصناعة والبناء والنقل والخدمات، وهذا بالرغم من وجود مناطق فلاحية خصبة لم تسغل وخاصة في الجنوب، مما يجعلنا دائما في تبعية غذائية للخارج.
- إن الاستثمارات في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، لم تلعب دورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات، ولم تلعب دورها الفعال في امتصاص البطالة إلا بنسبة ضئيلة. ويبقى الدور الريادي لإستثمارات المحروقات، ليأخذ نصيب الأسد خاصة من الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة مع المتعاملين الأجانب.
- إن الاستثمارات في الجزائر، تعاني من عدة معوقات ومشاكل يمكن أن نقول أنها إدارية واجتماعية وسياسية وبنكية... إلخ، ينبغي القضاء عليها حتى يمكن النهوض وتدعيم الاستثمار المحلي والأجنبي، إلى مستوى التطورات الاقتصادية العالمية.

مقدمة :

إن الدور الذي تلعبه الجباية في تعبئة الموارد المالية للدول وإعطاء أقصى قدر الفعالية الاقتصادية, جعل كل دول العالم تعتمد على هذه الوسيلة التي تشكل منبعاً مالياً أساسياً لا يمكنه أن يختفي ما دام أن هناك اقتصاد يشمل نشاطات صناعية وتجارية خاضعة تقطع عليها حصص مالية إجبارياً لتوجه فيما بعد إلى تمويل النفقات العمومية والتكفل المباشر بالاستثمارات والخدمات ذات الطبيعة الاجتماعية التي تعتبر ضرورة الحياة المتحضرة, ولا يمكن تحقيق هذا إلا بتطبيق سياسة جبائية فعالة تركز على الضرائب ذات المردودية المالية لعالية, والمقبولة سياسياً واجتماعياً بغية تحقيق أهداف الدولة وقيامها بواجباتها المختلفة دون خلق صعوبات للأعوان الاقتصاديين.

فبعد انهيار أسعار البترول سنة 1986 تقلصت عائدات الجباية البترولية التي تحتل المرتبة الأولى من حيث الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة لتمويل ميزانيتها مما جعل التفكير في موارد أخرى أمراً لا مفر منه, حيث انطلق في إصلاحات جبائية قصد تغطية هذا العجز بالتوجه إلى الجباية العادية.

فبالإضافة إلى كونها مورداً أساسياً لتغطية النفقات فإنها أداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية لما لها من قدرة على التأثير في حجم الإنتاج, والاستهلاك والادخار, وكذا خلق التوازن المطلوب بين الأنشطة من جهة إلى جانب إيجاد نوع من العدالة في توزيع العبء بين مختلف فئات المجتمع عن طريق إعادة توزيع الدخل الوطني من جهة أخرى.

المبحث أول : مفاهيم حول الضرائب.

- المطلب الأول : تعريف السياسة الضريبية.

يمكن تعريف السياسة الضريبية بأنها " مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها و تنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية و المحتملة لإحداث آثار اقتصادية و اجتماعية سياسية مرغوبة ، و تجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع " ¹ انطلاقاً من هذا التعريف يمكن استخلاص ما يلي :

1: يونس أحمد البطريق ، سعيد عبد العزيز عثمان . النظم الضريبية . مدخل تحليلي، الدار الجامعية . طبعة 2000 ، ص 13 .

السياسة الضريبية ليست مجرد إجراءات و تدابير و إنما مجموعة برامج قوية الترابط ، التناسق و التكامل في جزئياتها و عندما نقول برامج فهذا يعني إعداد خطط في إطار إستراتيجيات محددة باستعمال تقنيات تسيير عالية و بوجود بني تحتية مرتكزة على وحدات عملية متكاملة .

و يشترط التكامل لمكونات السياسة الضريبية لأنه عامل مهم في تخفيف حدة التناقض و التعارض الذي قد يوجد بين بعض الأهداف المراد بلوغها ، فتحقيق التنمية الاقتصادية على سبيل المثال يقضي برفع الطاقة الضريبية* و هو ما يستدعي وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل الوطني على الأفراد لزيادة نسبة الدخل المرتفعة و هذا في الحقيقة يتعارض و هدف تحقيق العدالة الاجتماعية ، لكن الضريبة التصاعدية بالشرائح تخلق نوع من التوازي للهدفين.

. لا تهتم السياسة الضريبية في برامجها بالإيرادات الضريبية الفعلية فقط و لكنها تهتم أيضا بالإيرادات الضريبية المحتملة التي قد تحققها على المدى المتوسط أو البعيد مثلا إيرادات التسهيلات الجبائية ، التي منحت في إطار سياسة الحث الجبائي تشجيعا من الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية .

. السياسة الضريبية هي أحد مكونات أو أدوات السياسة المالية و بالتبعية السياسة الاقتصادية تستعملها الدولة لتحقيق أهداف خاصة تساهم في تحقيق الأهداف العامة .

المطلب الثاني : تعريف الضريبة و خصائصها .

لا يوجد تعريف موحد للضريبة ، فالبعض يعرفها على أنها " فريضة إلزامية يلتزم المكلف بأدائها إلى الدولة تبعا لمقدرته على الدفع بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من وراء الخدمات التي تؤديها السلطات العامة " ¹ و البعض الآخر يعرفها على أنها " مبلغ من المال تفرضه الدولة و تج فيه من المكلفين بصورة جبرية ، نهائية و دون مقابل في سبيل تغطية النفقات العمومية أو في سبيل تدخل الدولة فقط " ²¹ ، كما نحاول إعطاء تعريف على

* : الطاقة الضريبية هي ذلك الجزء من الدخل الوطني الذي يمكن امتصاصه عن طريق الضرائب .

1 : عبد المنعم فوزي . المالية العامة و السياسة المالية . دار النهضة العربية . ص 88 .
2 : حسن عواضة ، عبد الرؤوف قطيش . المالية العامة الوازنة ، الضرائب و الرسوم ، دراسة مقارنة . دار الخلود الطبعة الأولى . 1995 . ص 346 .
3: بن جوزي محمد ، مقدمة لطلبة محاسبة وضرائب ، محاضرات غير منشورة ، كلية علوم إقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر سنة 2003_2004

أنها " مبلغ مالي تقتطعه الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بمقتضى القانون من دخل الفرد أو رأس ماله جبرا بشكل غير قابل للاسترداد ، و دون مقابل خاص و ذلك لتلبية الحاجات العامة للمجتمع " .

عرفها قاسطون جيز الذي يقول " إن الضريبة هي الأداء المالي الإلزامي الذي يدفعه الملتزم بها (أي الضريبة) بصفة نهائية وبدون مقابل لتحقيق تغطية النفقات العمومية" 3

1- التعريف الأول:

إستنتاجا لهذا التعريف أن له أربعة أركان أساسية والتي تفرق الضريبة عن باقي الموارد الأخرى:

__ الضريبة مساهمة نقدية وأداء مالي بمعنى انه لا يجوز أن تكون في شكل سلعة أو خدمة فكنا كان عليه الحال في التقدم حيث كانت تدفع عينا كنسبة معينة من المحصول الزراعي وفي الوقت الحاضر تم الاستغناء عن الأسلوب لأنه لا يتوافق مع مقتضيات النقدي 2

__ الضريبة تدفع إجباريا ويبدو جليا مفهوم الجبر في إنفراد السلطات العامة بوضع النظام القانوني للضريبة من خلال تحديد وعائها وكيفية تحصيلها ولا تفرض أي الضريبة إلا بقانون ولا يجري تعديلها أو إلغائها إلا بقانون يظهر عادة من خلال قوانين المالية 5

__ تدفع الضريبة بدون مقابل فالمكلف لا يعرف مقدار ولا طبيعة المنفعة التي تعود عليه والسبب في ذلك أن المنفعة التي يستفيد منها لا تتناسب مع مقدار الضريبة المدفوعة وعادة تقوم الدولة بخدماتها تحقيق للنفع العام مما يستلزم تكاثف وتضامن الجميع في المساهمة في الأعباء ولا يمكن أن يحتج الشخص بعدم المساهمة بحجة أنه لا يوافق على الخدمات المقدمة .

إذن الضريبة فريضة عامة يتحملها كل قادر على الدفع ، تدفع الضريبة بصفة نهائية ولا يمكن إستردادها .

2- التعريف الثاني : " هي مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الاموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد نحو تحقيق الاهداف المحددة من طرف السلطة العمومية " 3

3- التعريف الثالث:

2 : حسين الصغير ،دروس في المالية والمحاسبة العمومية ،دار المحمدية العامة ، الجزائر ، سنة 1999، ص9

5 : بن صافي نورالدين، بصغير منصورية ، مذكرة تخرج ، دور الضرائب في التنمية المحلية ، جامعة عبد الحميد بن باديس ،سنة 2013_2014 ص5.

"الضريبة هي فريضة نقدية يتحملها المكلفون بصورة نهائية دون مقابل وهي أداة مالية تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهدافها"⁴

خلاصة للقول :

أن الضريبة هي إقتطاع نقدي إجباري بدون مقابل وبصفة نهائية تقوم به الدولة وفقا لقواعد قانونية وهذا الإقتطاع يكون من أموال الاشخاص الطبيعيين والمعنويين (الاعتبارين) حسب قدراتهم التكلفة بغرض إستخدامه لتحقيق المنفعة العامة³.

- المبحث الثاني : خصائص الضريبة وأهدافها :

المطلب الاول : خصائص الضريبة :

من التعاريف السابقة يمكن إستخلاص الخصائص التالية :

1. **الضريبة اقتطاع نقدي :** ويقصد بذلك أن المكلف بالضريبة يقوم بدفعها لصالح الدولة في صورة نقدية ، عكس ما كان عليه الحال السابق ، عندما كانت المقايضة هي الصفة المميزة للاقتصاد دُفعت الضرائب في شكل عيني (محاصيل زراعية ..) ولما أصبحت النقود لغة التعامل الاقتصادي في النظم الحديثة ، أصبح من الضروري دفع الضرائب نقدا .

2. **الضريبة اقتطاع نهائي** : تدفع الضرائب بمقتضى القانون و لهذا فهي غير قابلة للاسترداد و لو أثبت المكلف عدم استفادته من الخدمات العامة للدولة .

3. **الضريبة اقتطاع بلا مقابل خاص** : يدفع المكلف بالضريبة المبلغ دون أن ينتظر مقابلا محددًا يعود بالنفع الخاص و المباشر عليه ، فالمقابل يحدد حسب سياسة الدولة و توجهاتها الاقتصادية و الاجتماعية و يكون جماعيا و عاما .

4. **الضريبة اقتطاع إجباري** : تشريع الضرائب و تحديد مبلغها و تواريخ تحصيلها حق خاص تنفرد به الدولة لا يجوز للمكلف مناقشتها فيه ، بل هو مطالب بصورة إجبارية الالتزام بكل ما تقره الدولة فيما يخص الضريبة .

انطلاقا من هذه الخصائص نجد أن الضريبة تختلف عن الرسم الذي هو " مبلغ يدفعه المنتفع إلى الدولة أو لأي سلطة عامة لقاء خدمة معينة ذات نفع خاص تؤديها الدولة أو السلطة العامة له " ¹ في النقاط التالية :

- يرتبط الإجبار في الضريبة بإرادة المكلف بينما في الرسم يرتبط بإرادته و برغبته في الاستفادة من المنفعة الخاضعة للرسم .
- الغرض من الضريبة هو تحقيق نفع عام بينما في الرسم تحقيق نفع خاص .
- أساس تحديد الضريبة هي المقدرة التكليفية بينما أساس تحديد الرسم هو تكلفة إنتاج الخدمة حيث يكون عادة مبلغ الرسم أقل منها أو على أكثر تقدير مساويا لها .

المطلب الثاني : مبادئ الضريبة و أهدافها

حتى يكون النظام الضريبي نظاما فاعلا و قويا لا بد أن يتضمن المبادئ الأساسية التي حددها **أدم سميث** * ، لما لهذه المبادئ من دور مهم في التوفيق بين مصلحة الدولة في الحصول على الأموال و مصلحة المكلف في تخفيف العبء الضريبي ، و تتمثل هذه المبادئ في :

1. العدالة : تتحقق العدالة الضريبية بمشاركة جميع أفراد الدولة في تحمل الأعباء

1 : حسن عواضة ، عبد الرؤوف قطيش . نفس المرجع السابق . ص 348 .

* : أدم سميث اقتصادي إنجليزي (1723 - 1790) من أهم أفكاره الاقتصادية ما جاء في كتابه " ثروة الأمم " الصادر في

1776 عن طبيعة و أسباب الثروة .

العامة ، مع مراعاة توزيع العبء الضريبي بطريقة عادلة بين هذه الأفراد كل حسب مقدراته التكليفية .

2. اليقين : يجب أن يكون المكلف على دراية تامة بكل ما يتعلق بالضريبة من شروط

قانونية سواء من حيث :

. الواقعة المنشئة للضريبة .

. معدل الضريبة .

. المادة الخاضعة للضريبة .

. موعد التحصيل .

. الإعفاءات الممنوحة .

. الجزاءات المترتبة (في حالة التأخر أو عدم الدفع) .

3. الملاءمة في التحصيل : يقر هذا المبدأ ضرورة تلاؤم موعد تحصيل الضريبة مع موعد تحقق الوعاء

الخاضع لها حتى لا يكون هناك نوع من التعسف في التكليف بل على العكس مراعاة ظروف المكلف قدر الإمكان ، و يتحقق هذا المبدأ مع الضرائب المباشرة فالضريبة على أرباح الشركات (**IBS**) مثلا لا تحصل إلا بعد استخراج . نتيجة ربح في نهاية الدورة المالية و تحصيله .

4. الاقتصاد في النفقات : تتحمل عملية تحصيل الضرائب تكاليف مختلفة (الوثائق المستعملة ، أجور

العمال ،) و يشترط مبدأ الاقتصاد في النفقات أن تكون هذه التكاليف أقل ما يمكن من قيمة الضرائب المحصلة و لا يتحقق ذلك إلا بتوفر جهاز ضريبي كفء و فعال .

طبيعة الضريبة و أهدافها : تطورت طبيعة الضريبة بتطور الأنظمة السياسية و الاقتصادية، حيث كانت في البداية

مجرد جزية يدفعها الرعايا للحاكم بغرض تغطية نفقاته الشخصية ثم سرعان ما ظهرت فكرة جديدة نادى بها فلاسفة إنجليز كـ **جون لوك** و **أدم سميث** و فرنسيون كـ **جون جاك روسو** و تتمثل في أن " الضريبة إذ تصيب الملكية الفردية ، لا ينبغي أن تفرض إلا مقابل خدمات تؤديها الدولة للأفراد " ¹ ، و لم تصمد هذه الفكرة لسببين :

1 : عبد المنعم فوزي . مرجع سبق ذكره . ص 123 .

أولاً : لا مجال للمقارنة بين ما يدفعه الفرد كضريبة و الخدمات التي يتلقاها من الدولة .

ثانياً : الأخذ بهذا المنطق سيزيد من حجم العبء الضريبي على الفقراء باعتبارهم الأكثر استفادة من خدمات الدولة .

و لهذا يدفع الفرد الضريبة في ظل النظم الضريبية المعاصرة لكونه عنصراً منتمياً للدولة من حق هذه الأخيرة مطالبته بالمساهمة في تمويل الخدمات التي من شأنها تحقيق الرفاهية و الاستقرار للمجتمع ، و من هذا المنطلق ظهرت أهداف جديدة للضريبة بالإضافة إلى هدفها المالي الذي يتمثل في أن الضريبة أهم الموارد المالية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل نفقاتها العامة و هذه الأهداف تشمل المستويات التالية :

1. على المستوى الاقتصادي : و قد اختلفت بشأنه المدرسة التقليدية و المدرسة الحديثة ، حيث ترى المدرسة التقليدية أنه لا يمكن للضريبة لعب دور اقتصادي لأن الدولة لا يجب أن تتدخل في النشاط الاقتصادي و أن الضريبة هي أحد الأدوات الاقتصادية التي تتحكم فيها الدولة و لهذا نادى الاقتصاديون التقليديون بجداية الضريبة ، بمعنى أن لا تتدخل الضريبة في توجيه نشاط الأفراد سواء بدفعهم إلى القيام بعمل معين أو الامتناع عنه .

أما المدرسة الحديثة فترى في الضريبة أداة مهمة في يد الدولة تتدخل بواسطتها لتحقيق أهداف اقتصادية تعود بالنفع العام على اقتصادها :

. كدعم الإنتاج المحلي عن طريق تشجيع الصادرات من خلال التخفيضات أو الإعفاءات الجمركية و الحد من الاستيراد برفع الرسوم الجمركية .

. ترقية الاستثمارات بإعفاءها أو تخفيض المعدلات المفروضة عليها ، فالاستثمارات الجديدة مثلاً معفاة من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) في السنوات الثلاثة الأولى لبداية نشاطها .

. المساهمة في تحقيق توازن اقتصادي جهوي والمثال على ذلك ما أقره قانون المالية لسنة 1995¹ من تخفيض ضريبي فيما يخص المشاريع المنجزة في ولايات تمنراست ، إليزي، تندوف و أدرار (50 % من IRG / IBS و لمدة 5 سنوات) .

. محاربة التضخم عن طريق زيادة معدلات الضريبة التي تؤدي إلى انخفاض في مستوى الدخل و بالتالي انخفاض الطلب فلا يكون هناك زيادة للعرض النقدي من حجم المنتجات .

2. على المستوى الاجتماعي : تؤدي الضريبة دوراً اجتماعياً مهماً من خلال :

1 : المادة 74 من الأمر 94 - 03 المؤرخ في 1994/12/31 المتضمن لقانون المالية 1995 .

. التقليل قدر الإمكان من حجم الفوارق الاجتماعية مثال ذلك الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) التي لا تعامل ذوي الأجر المتساوية بنفس الطريقة ، و إنما تراعي الحالة الاجتماعية التي يوجد عليها أصحاب هذه الأجر .

. توجيه الاستهلاك بتخفيض الضرائب أو إلغاءها فيما يخص المواد و السلع الضرورية و رفع معدلها للمواد والسلع الأخرى .

. المساهمة في حماية الصحة العمومية بالرفع من قيمة الضرائب على المنتجات ذات الاستهلاك الضار كالتبغ .

. إعادة توزيع الدخل بطريقة عادلة و ذلك بفرض ضرائب بمعدلات مرتفعة على الدخل العالية للرفع من قيمة المساعدات و النفقات العمومية الموجهة لدعم الأجر المنخفضة .

3. على المستوى السياسي : يمكن استعمال الضريبة لتحقيق أهداف سياسية و لتوضيح هذه الفكرة نقدم الأمثلة التالية :

- اعتمد المستعمر الفرنسي في حصوله على الأراضي الجزائرية على إقبال الفلاحين بالضرائب
- تعدد الضرائب و الرسوم المفروضة على التصدير و الاستيراد أهم وسائل الحرب التجارية القائمة بين اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية .
- تحقيق الإيديولوجية الاشتراكية في روسيا تمّ بالاعتماد على الضرائب التي استعملت لكسر الطبقة الإقطاعية (الكولاك) .

المبحث الثالث: أنواع الضرائب .

المطلب الأول : الضرائب المباشرة والغير المباشرة.

تفرض الضرائب على الثروة في النظم المالية المعاصرة باختيار طريقتين لتتبع الثروة وهما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، وهو يعني الخيار بين الضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة، وهذا يعني في الوقت نفسه الخيار بين نوعين من الموضوعات التي تفرض عليها الضريبة.

يمكن أن نعلم إلى تحديد عناصر ثروة الخاضع عند منبعاها، ونفرض عليها الضريبة المباشرة وفي هذه الحالة نكون قد فرضنا الضريبة على ذات وجود الثروة تحت يد الخاضع.

كما يمكن أيضا وبدلا من تتبع الثروة وهي تحت يد الخاضع، أن نتبعها في تداولها أو في استعمالها، وذلك بفرض الضريبة على التصرفات وعلى المعاملات إذ تزداد عددا وقيمة بازدياد الثروة، ويشكل فرض الضريبة على

تداول الثروة وعلى استعمالها الطريقة غير المباشرة لتتبع الثروة ويمكن تسجيل عدة ملاحظات على هاتين الطريقتين أهمها:

- تهدفان على تتبع الثروة، أي في حالة وجودها أو تحركها، فيما يخص الطريقة غير المباشرة نلاحظ أن الفن المالي يتخذ من تداول الثروة ومن استعمالها موضوعا للضريبة بصفقتها مظهرا خارجيا لوجود الثروة.
- أن الخيار بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة لتتبع الثروة يعني في الوقت نفسه خيارا بين نوعين من الموضوعات التي تفرض عليها الضريبة وهما وجود الثروة وتداولها.
- أن كل طريقة من هاتين الطريقتين في تتبع الثروة تقتضي بالإضافة إلى اختلاف المادة التي تتخذها موضوعا للضريبة عن تلك التي تتخذها الطريقة الأخرى، إجراءات فنية خاصة تختلف عن تلك التي تقتضيها الطريقة الأخرى.

لقد اعتمد الفكر المالي على التفرقة بين الضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة على ثلاثة معايير:

1. المعيار الإداري:

يتخذ بعض علماء المالية أسلوب التحصيل كمعيار للتفرقة بين هذين النوعين من الضرائب، فيرون أن الضريبة مباشرة إذا كانت عن طريق جداول اسمية تندرج فيها أسماء الخاضعين للضريبة ومقدار المادة الخاضعة والمبلغ الواجب تحصيله وتاريخ الاستحقاق إذ تعتبر غير مباشرة إذا لم تحصل بهذه الطريقة وإنما بحدوث وقائع أو تصرفات معينة، ومثال ذلك عبور سلع معينة مستوردة على إدارة الجمارك إذ تفرض عليها هذه السلع ضرائب جمركية، ويعاب على هذا المعيار في التفرقة أنه غير علمي، وكذلك نجد أنه من المفروض أن يراعي اختلاف في طبيعة الضرائب لا في أساليب تحصيلها لأن هذه الأساليب معرضة للتغيير إذا اقتضت الظروف ذلك "وليس من المعقول أن تعتبر ضريبة ما من الضرائب المباشرة في وقت معين ثم تصبح من الضرائب غير المباشرة لمجرد تغيير طريقة جبايتها"⁴.

2. معيار راجعية الضريبة:

تعني راجعية الضريبة تحديد الشخص الذي يتحمل عبء الضريبة بصفة نهائية وهو ما أسماه آدم سميث بظاهرة استقرار الضريبة⁵.

إذ أنه ليس من الضروري أن الذي يتحمل العبء في النهاية هو نفسه الملتزم قانونيا بأدائها وعلى ضوء هذا المدلول تفرق الإدارة بين شخصين:

⁴ مسني أسعد عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص 195.

⁵ مسني أسعد عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص 196.

أ - المكلف القانوني: وهو شخص وسط تفرض عليه الضريبة ثم ينقلها إلى شخص آخر وذلك بدمج ثمنها في السلعة ويسمى هذا بدفع العبء إلى الأمام.

ب - المكلف الحقيقي: يعتبر هذا الشخص الذي لا يتعامل مع الإدارة الجبائية، مكلفا حقيقيا ولكنه يتحمل عبء الضريبة بصفة نهائية، وعلى هذا الأساس تكون الضريبة مباشرة إذا كان الذي يتحملها نهائيا هو الذي يدفعها للخزينة، وتكون غير مباشرة إذا كان الشخص الذي يدفعها يستردها عن طريق عبئها إلى المكلف الحقيقي أي المستهلك النهائي، وهكذا تكون الضريبة على الدخل مثلا ضريبة مباشرة والضريبة على رأس المال ضريبة غير مباشرة.

يؤخذ بهذا المعيار إلى حد ما، لكنه يعاب عليه أن نقل العبء الضريبي يتأثر باعتبارات اقتصادية، فقد يحدث وأن يبقى ثمن السلعة كما كان فرض الضريبة (عند المستورد) إذا كان الطلب الداخلي على هذه السلعة كثير المرونة، فيضطر إلى تحمل العبء الضريبي للحفاظ على العملاء وذلك بتخفيض الثمن ويصبح مكلفا حقيقيا كونه يتحمل الضريبة بصفة نهائية.

3. معيار الثبات أو عرضية المادة الخاضعة للضريبة:

يتفق معظم الاقتصاديون على هذا المعيار وبمقتضاه تكون الضريبة مباشرة إذا فرضت على مادة تتسم بالثبات أو الاستقرار النسبيين كالضريبة العقارية المفروضة على الملكية والضريبة العامة المفروضة على الإيرادات والمفروضة على الدخل، وتعتبر الضريبة غير مباشرة إذا كانت مفروضة على وقائع وتصرفات عرضية غير متوقعة كإجراءات نقل الملكية التي تفترض عليها الضريبة عند توثيق العقد الناقل لها.

فعلى الرغم من وضوح هذا المعيار إلا أن بعض الكتاب يشيرون التساؤل عن حقيقة الضريبة على التركات، إذ تعتبر هذه الأخيرة ضريبة غير مباشرة إذا ما فرضت بسعر مرتفع لأنها تكون في الحقيقة مفروضة على الثروة ذاتها لا على واقعة انتقالها، وأيا كان الأمر في شأن دقة المعايير المقترحة وعدم كفايتها فإن التقسيم ذاته مفيد ومرغوب فيه، وهذه الفوائد تقاس من وجهة النظر الاقتصادية والمالية بمدى إسهامها في التعرف على طبيعة الضرائب وأثرها في الحياة الاقتصادية فالضرائب المباشرة هي التي تقبل بطبيعتها أن تكون محلا لمراعاة الظروف الشخصية للمكلف أما الضرائب غير المباشرة فهي التي لا يمكن معها أعمال فكرة شخصية للضريبة أو مراعاة هذه الظروف.

المطلب الثاني : الضرائب النسبية التصاعدية.

يقصد بالضرائب النسبية تلك الضرائب التي تفرض على الدخل أو الثروة بنسبة معينة أو بسعر محدد ويكون هذا السعر ثابتاً لا يتغير بتغير قيمة ما تفرض عليه ، ويعرفها الدكتور عاطف صدقي "الضرائب النسبية هي التي يكون سعرها ثابتاً رغم تغير المادة الخاضعة لها"⁶ .

إذ تتميز هذه الضريبة بالسهولة وعدم التعقد في تطبيقها ، لكنها تبقى بعيدة عن مبدأ العدالة خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتفاوت الكبير بين دخول أفرادها فأصحاب الدخل الضعيفة هم أكثر المتضررين من هذه الضريبة ، إذ أن العبء النسبي للضريبة يكون أكبر بالنسبة للمكلف ذي الدخل الأقل ويكون أقل بالنسبة للمكلف ذي الدخل الأكبر .

أما الضرائب التصاعدية فيعرفها أيضاً الدكتور عاطف صدقي في كتابه "مبادئ المالية العامة" أنها: هي الضريبة التي يتغير سعرها بتغير قيمة وعائها أي يزداد سعرها بازدياد المادة الخاضعة لها .

من مزايا هذه الضريبة تحقيق مبدأ العدالة الضريبية بقدر أكبر من الضريبة النسبية لأن كل مكلف يدفع القدر الملائم لدخله على العكس في الضريبة النسبية ، كما أنها تراعي الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية ، أي أن في تطبيق مبدأ تصاعد الضريبة سيقبل من حدة الطبقات الموجودة في المجتمع ويعاب عليها أنها تقلل من درجة تكوين رأس مال المكلف بالقدر الموجود في الضريبة النسبية .

المطلب الثالث: الضرائب العينية والضرائب الشخصية.

نجد أنه من اللفظ المسماة به الضرائب العينية أنه يخص بالذكر الأشياء المادية كالمال والضرائب العينية أو الحقيقية تنصب على المال كوعاء لها ودون اعتبار لشخصية مالكة وهي ذات عنصر اقتصادي بدون ما تأخذ بعين الاعتبار وضعية الأفراد الخاضعين لها ، فالضريبة العقارية وحقوق التسجيل هي ضرائب حقيقية ، يمكن لعدة أشخاص مكلفين أن يدفعوا نفس الضريبة المطبقة على نفس الوعاء الضريبي⁷ ، وعلى هذا الأساس فهي تعتدل بالمال الخاضع لها دون الشخص ويتسم هذا النوع بسهولة تطبيقها وغزارة حصيلتها لأنه يقتصر على المال فقط مثل ضريبة الاستهلاك حين تفرض على بعض السلع دون مراعاة المركز المالي للمستهلك إضافة إلى الضرائب الجمركية .

يعاب عليها بأنها تأخذ بنظام نسبي واحد فهي قد لا تتحقق ومبدأ العدالة الضريبية إذ أنها غير مرنة .

⁶ - الأستاذ علي يساعد "المالية العمومية" مطبوعة المعهد الوطني للمالية ، القليعة 1992 ، ص 107

⁷ - أمين يعقوب ، مرجع سبق ذكره ، ص 22

أما الضرائب الشخصية فهي تنصب على المال أيضا كوعاء للضريبة لكن مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف الممول الشخصية والاجتماعية والاقتصادية⁸.

وتعد الضرائب الشخصية أكثر مراعاة لقواعد العدالة الضريبية وذلك لأخذها بعين الاعتبار ظروف الممول الشخصية، كما أنها تحد من التفاوت بين الدخول والثروات وتخفف بالتالي من الصراع الطبقي.

المبحث الرابع: التقسيم الاقتصادي للجباية: إن الصعوبة التي لمسناها في التمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب الغير المباشرة، جعلت علماء المال يفضلون التمييز بين الضرائب بالاستناد إلى مطارح الضريبة، هذه المطارح لا تعدوا أن تكون رأس مال، أو دخل أو نفقة.

المطلب الأول: الضرائب على الدخل.

إن مع التطور والتوسع التجاري وانتشار الصناعة ظهرت أنواع جديدة من دخول الثروة المنقولة لم تكن تتناولها الضرائب قديما، وقد رأت بأن من الضروري تحصل هذه الإيرادات الغزيرة للخزينة العامة للدولة كما يعد الدخل أفضل مقياس لقدرة الأفراد على دفع الضرائب.

1. تعريف الدخل:

لقد اختلف علم الاقتصاد وعلم المالية العامة على تعريف الدخل فيعرفه FISHER بأنه عبارة عن تيار من الاشباع يتدفق خلال فترة زمنية معينة كما يعرفه HICKS بأنه "عبارة عن القيمة النقدية للسلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من مصدر معين خلال فترة زمنية معينة"⁹ أما المالية العامة فيرجع تعريفها إلى نظريتين:

نظرية المصدر والتي تعرفه على أنه قوة شرائية نقدية تتدفق بصفة دورية خلال فترة زمنية معينة أما نظرية الإثراء فتعرفه بأنه القيمة النقدية للزيادة الصافية لمقدرة الشخص الاقتصادية بين تاريخين أو خلال مدة زمنية معينة¹⁰ وعلى العموم فيمكن أن نعرف الدخل على أنه تلك الزيادة في ذمة الممول خلال فترة زمنية معينة، هذه الزيادة تقدر بالنقد وعند استهلاكها لا تمس الثروة الأصلية.

2. الضريبة على الدخل:

⁸ - الأستاذ علي بن ساعد: مرجع سبق ذكره، ص 108

⁹ - د. عبد المنعم فوزي "المالية العامة والسياسة المالية" دار النهضة 1972 ص 126

¹⁰ - د. عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

تقدر الضريبة على أساس ما يحققه المكلف منها خلال فترة زمنية معينة سواء كانت جهرا أم سرا، ونستطيع أن نميز من خلال التعريف السابق للدخل نوعين من الضريبة على الدخل: ضرائب نوعية وضرائب عامة. الضريبة النوعية أو الضريبة على فروع الدخل¹¹ وتمس كل نشاط يمارسه المكلف على حدى مثل الضريبة على الأجور والمرتببات ، والضرائب على الأرباح المهن الحرة ، أما الضرائب العامة فتتناول جميع عناصر دخل المكلف على اختلاف أنواعها مثلا الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) .

المطلب الثاني: الضرائب على رأس المال.

نعرف رأس المال بأنه جملة الأموال العقارية أو المنقولة ، والممتلكات من طرف شخص في لحظة معينة مهما كانت ، أي سواء كانت لدخل نقدي أو عيني أم لخدمات أم عاطلة على الإنتاج.

نفس الضريبة على رأس المال التي تمس جميع عناصر الثروة المكونة للذمة المالية للمكلف ونفرق في مجال الضريبة على رأس المال بين نوعين وهما: الضريبة على رأس المال والضريبة على الثروة ونقصد بالضريبة على رأس المال تلك التي تفرض على رأس مال المنتج ، أي المستخدم في العملية الإنتاجية بينما نقصد بالضريبة على الثروة تلك التي تفرض على كل ما يمتلكه الممول من الأموال العقارية أو المنقولة نتطرق في دراستنا هذه إلى أهم الضرائب التي تفرض على رأس المال وهي ثلاثة أنواع:

1- الضريبة على تملك رأس المال:

هي ضريبة استثنائية أي غير دورية ، تفوض في الظروف الاستثنائية ، ومثل ذلك أوقات الحرب وعادة ما تكون هذه الضريبة بسعر مرتفع وبالتالي يؤدي الوفاء بها إلى اقتطاع جزء رأس المال لذلك يؤخذ على هذه الضريبة أنها:

- تؤدي إلى الإنقاص من المقدرة الإنتاجية .
- أنها تضعف من ميل الأفراد للادخار ومن ميلهم للاستثمار ، وهذا لأنها تصيب رأس المال أي تصيب مصدر الادخار .

ففي سبيل تبرير هذه الضريبة الاستثنائية على رأس المال يمكن القول أنه تعتبر لازمة لتصفية بعض الطبقات الاجتماعية أو للحد من التفاوت بين الطبقات .

2- الضريبة على الزيادة في قيمة رأس المال:

¹¹ - رفعت محجوب ، مرجع سبق ذكره ص 207

إذا تحدث في قيمة رأس المال ، سواء كان في شكل أموال عقارية أم في شكل أموال منقولة وإن كانت غالباً ما تفاوض على الزيادة في قيمة العقار ، وشرط فرض هذه الضريبة على الزيادة في قيمة العقار ألا تكون هذه الزيادة راجعة إلى عمل صاحب العقار بل إلى ظروف المجتمع ، ومثلها الأعمال العامة وزيادة السكان والمضاربة على العقارات والحروب والتنمية الاقتصادية .

3-الضريبة على التركات:

يقصد بالضريبة على التركات تلك الضريبة التي تفرض على انتقال رأس المال من المورث إلى الموصى لهم ، وانطلاقاً من هذا المفهوم اعتبرت هذه الضريبة ضريبة مباشرة على ذات الثروة بمناسبة انتقالها بالوفاة . كما يمكن القول بأن الضريبة على التركات ، والتي تكون عادة بسعر مرتفع تضمن الخزينة العمومية حصيلة مالية كبيرة وأن الدولة قد تلجأ إلى فرض الضريبة قبل توزيع التركة ، وأن الوارث يسهل عليه وهو يتلقى التركة دفع الضريبة منها .

المطلب الثالث: الضرائب على الإنفاق.

هذا النوع من الضرائب يمس الفرد لحظة استعمالها للثروة من أجل تلبية حاجياته والحصول على خدمة معينة ويتوقف حجم هذه الضريبة على حجم الاستهلاك فكلما كانت القدرة الشرائية للفرد أكثر كانت المردودية لهذه الضريبة أحسن وأوفر وتسمى الضريبة على الإنفاق أحياناً بالضريبة غير المباشرة كما أن هذا النوع من الضرائب على الإنفاق يشمل عدة أشكال نذكر منها:

1.الضريبة المتدرجة:

تقوم بإخضاع جميع المراحل التي يمر بها الإنتاج دون تمييز وذلك من مرحلة إعداد السلعة للاستهلاك النهائي إلى مرحلة تجارة التجزئة¹² .

2.الضريبة الوحيدة:

وتقوم بإخضاع مرحلة واحدة من مراحل الإنتاج دون غيرها من المراحل كاستعمال الضريبة على الإنتاج أو الضريبة على الاستهلاك.

3.الضريبة على القيمة المضافة:

¹² - الدكتور يونس أحمد البطريق ، مرجع سبق ذكره ص 123 .

وتعد أكثر الضرائب غزارة في التحصيل ويقصد بالضريبة على القيمة المضافة تلك التي لا تفرض على القيمة الكلية لسلعة أو الخدمة بل على الإضافات المتتالية في قيمتها¹³

فهذه الضريبة تسير على شكل الضريبة المتدرجة أي في كل مرحلة من مراحل الإنتاج لفرض ضريبة ، غير أن هذه الضريبة لا تمس إلا القيمة المضافة والتي هي الزيادة في قيمة الإنتاج التي يحصل عليها في كل مرحلة بحيث أن البائع يقوم بحساب الضريبة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج على مجموع سعر بيع إنتاجه ليؤديها طبعاً بعد خصم مبلغ الضريبة التي سبق وأن تم توريدها للخزينة في المراحل السابقة مع تقديم الوثائق التي تثبت ذلك .

المطلب الرابع: الضرائب الجمركية.

يطلق على الضرائب الجمركية تجاوزاً اسم "الرسوم الجمركية" وهي أهم أنواع الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك ، وتفرض على السلع التي تحتاز حدود الدولة بمناسبة استيرادها أو تصديرها وقد تفرض الضرائب الجمركية لغايات مالية ، أي للحصول على إيرادات للخزينة أو تفرض في كثير من الأحيان لغايات اقتصادية بهدف حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية.

حيث تفرض هذه الضريبة إما على قيمة السلعة بنسبة مئوية معينة وتكون عندئذ قيمة، وإما أن تفرض بصورة مبلغ معين على الوحدة من السلعة وتكون عندئذ نوعية .

فلكل من هذين النوعين مزايا وعيوبه فالضريبة القيمة تمتاز بالمرونة أين تزداد حصيلتها بازدياد أسعار السلع المفروضة عليها هذه الضريبة ، ويؤخذ عليها أنها معقدة وقد تحتاج إلى نفقات جبائية مرتفعة لما يمكن أن تتطلبه من خبراء لتقدير قيم السلع المختلفة.

أما الضرائب النوعية، فتمتاز بسهولة جبايتها، ويؤخذ عليها أنها قد تتعرض مع العدالة في الضريبة، لأنها تكون أكثر ارتفاعاً بالنسبة للسلع الرخيصة منها للسلع المرتفعة السعر من النوع نفسه ولذلك تعالج الإدارة هذا الوضع بتقسيم كل سلعة إلى عدة أصناف، يفرض على كل صنف منها ضريبة مختلفة، كأن تقسم المنسوجات الصوفية إلى أصناف على أساس الوزن، المتر مثلاً، إلا أن ذلك يستوجب عندئذ عمليات فنية معقدة تستلزم تكاليف عديدة.

¹³ - الأستاذ علي بساعد ، مرجع سبق ذكره ص 144 .

خلاصة:

تعتبر السياسة الضريبية أحد المكونات الفاعلة للسياسة المالية , كونها تهتم في برامجها باستغلال كل الموارد الضريبية الفعلية و المحتملة و توجيهها على نحو يسمح بتحقيق أهداف اقتصادية ، سياسية و اجتماعية مع تجنب للآثار غير المرغوبة , معتمدة في ذلك على النظام الضريبي الذي هو مجموعة قواعد قانونية و فنية تمكن من

الاقتطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط و التحصيل من خلال الضرائب باعتبارها أدوات العملية نظرا لما تتميز به من خصائص في كونها اقتطاع نقدي , إجباري , نهائي , بلا مقابل خاص تغطي الأعباء العامة , ونظرا أيضا للمبادئ التي من المفروض أنها تتوفر عليها من العدالة , اليقين , الملائمة في الدفع و الاقتصاد في النفقات .

و تعدد أنواع الضرائب استنادا إلى معايير معينة فمن حيث الواقعة المنشئة للضريبة نجد ضريبة على تملك رأس المال ضريبة تحقق الدخل , ضريبة الإنتاج و ضريبة الاستهلاك .

ومن حيث الوعاء نجد ضرائب على الأشخاص و ضرائب على الأموال , ومن حيث المعدل الضريبي هناك الضريبة الثابتة والضريبة التصاعدية , أما من حيث تحمل العبء الضريبي تنقسم الضرائب إلى ضرائب مباشرة تتميز بالصراحة , العدالة و الثبات النسبي في الحصيلة لكن يعاب عليها البعد عن الوفرة , عدم العمومية و الإخلال بمبدأ الاقتصاد في النفقات , وضرائب غير مباشرة ميزتها السهولة في التحصيل , وفرة الحصيلة كما أنها تعتبر إيراد دائم لخزينة الدولة , لكن يعاب عليها تأثيرها بالظروف السياسية و الاقتصادية , بعدها عن العدالة كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار مبدأ الملاءمة في الدفع و تحصيلها يتطلب مراقبة المنتج . و لهذا فإن النظام الضريبي الفعال القادر على تحقيق السياسة الضريبية في مقدمتها التنمية الاقتصادية التي هي مجموعة أساليب علمية وموضوعية تستغل كل الموارد المتاحة لبلوغ التطور الاقتصادي و الرفاهية الاجتماعية , هو ذلك النظام الذي يجيد اختيار الضرائب الأكثر فاعلية كما هو الحال بالنسبة للضريبة التصاعدية بالشرائح مقارنة بالضريبة الثابتة ,

و كذا التوفيق بين الضرائب المتعارضة بما أن ذلك هو الذي يتيح تحقيق الأهداف المرجوة كما هو الحال بالنسبة للضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة حيث بتصحيح محاسن إحداها لعيوب الأخرى يمكن للنظام الضريبي تحقيق العدالة والوفرة .

المطلب الأول : دراسة و تحليل المتغيرات الاقتصادية المستقلة المكونة للضريبة والمتغير التابع مؤشر الاستثمار المحلي

نعبر عن الاستثمار المحلي المتمثل في المتغير التابع او المتغير المفسر اي المتغير الذي يتم تفسيره بواسطة متغيرات اخرى تسمى بالمتغيرات المستقلة او المفسرة اي التي بواسطتها نعمل على ايجاد تفسير للظاهرة المراد دراستها و في حالتنا نحن نسعى لمعرفة مدى تفسير مكونات مداخل الضريبة ، المتمثلة في الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة كمتغير مستقل نرمز له بالرمز X_1 ، و الضرائب الغير المباشرة ونرمز لها بالرمز X_2 والرسم على رقم الأعمال و نرمز له بالرمز X_3 ، هذه المتغيرات تؤثر في الاستثمار المحلي في معدلاته بالزيادة و النقصان ، هذه المتغيرات التي تكون دخل الضريبي المتمثل في الإيرادات الجبائية باستثناء إيرادات الجمارك والجبائية البترولية فالوعاء الضريبي يقصد به في المفهوم الجبائي وسائل تأسيس واعتماد الأسس للضرائب ورسوم في تكوين ميزانية الدولة ، إن دراسة المتغيرات المستقلة المتمثلة في الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة (التي تحتوي بالخصوص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني والرسم العقاري ورسم التطهير والضريبة على الأملاك) والضرائب غير المباشرة والضرائب المختلفة على الأعمال (بما فيه الرسم على رقم الأعمال ، ويشمل أيضا الرسم على القيمة المضافة) و أخيرا مداخل التسجيل والطابع التي هي أيضا تدخل ضمن نطاق مداخل الضريبة ، وبهذا نكون أمام ثلاثة متغيرات مستقلة سوف نرمز لها بالحرف X وهي على التوالي :

X_1 : الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

X_2 : الضرائب الغير مباشرة

X_3 : الرسم على رقم الاعمال بما فيه الرسم على القيمة المضافة

المغزى من هذه الدراسة معرفة مدى تأثير إيرادات الضريبة بمكوناتها الثلاثة أي المتغيرات المستقلة X_i في الضرائب بالاعتماد على (Y_t) كمؤشر للاستثمار المحلي ، وبالتالي كمتغير تابع مفسر من طرف الكثير من المتغيرات الاقتصادية ، نعتمد المتغيرات السالفة الذكر في تحليل تأثير الضرائب على الاستثمار المحلي .

الجدول رقم 01 يبين قيم المتغيرات المستقلة و المتغير التابع (الوحدة بالمليون دينار جزائري)

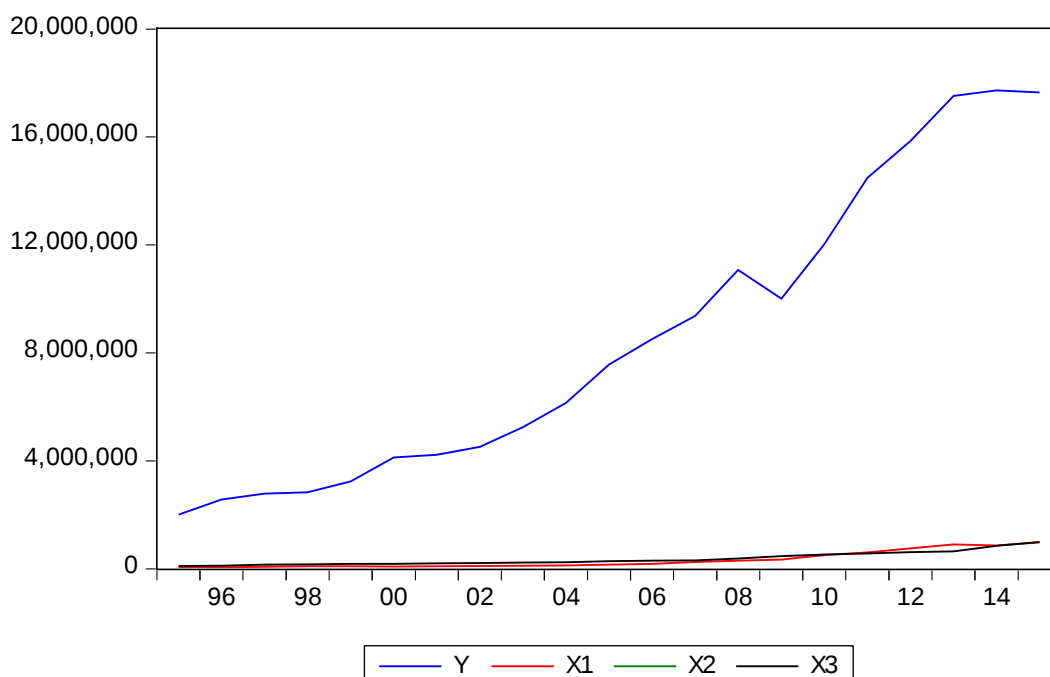
المتغيرات السنة	المتغير التابع Y_t	المتغيرات المستقلة		
		X_1	X_2	X_3
1995	2 004 944	49 500	17 200	98 800
1996	2 570 028	58 200	25 400	110 600
1997	2 780 168	76 800	3 000	150 400
1998	2 830 490	89 000	300	163 900
1999	3 238 197	96 400	500	184 700
2000	4 123 513	88 600	710	185 270
2001	4 227 113	97 360	600	201 410
2002	4 522 773	99 550	550	210 910
2003	5 252 321	110 150	700	227 700
2004	6 149 116	124 280	750	241 960
2005	7 561 984	155 630	800	278 460
2006	8 514 843	182 217	850	305 300
2007	9 366 565	253 081	900	307 177
2008	11 077 139	296 200	1 000	380 200
2009	10 006 839	336 900	1 000	466 600
2010	12 034 399	508 600	1 500	526 300
2011	14 481 007	608 300	1 500	570 800
2012	15 843 058	757 850	2 000	615 540
2013	17 521 568	903 000	1 500	649 200
2014	17 731 588	866 120	3 000	853 330
2015	17 652 532	980 740	4 000	989 080

المصدر : من إعداد الطالب ، من قانون المالية للسنوات المعنية

تطور مداخليل الضريبة خلال الفترة الممتدة من: 1995-2015

إن زيادة مداخليل الضريبة تؤدي إلى زيادة مداخليل الدولة وبالتالي ارتفاع المستوى المالي لميزان المقبوضات و منه ارتفاع إيرادات ميزانية الدولة و العكس كلما قلت مداخليل الضرائب جاءت إيرادات ناقصة ولكل حالة تأثير فهناك علاقة طردية بين مداخليل الدولة و مداخليل الضريبة وبالتالي كلما ارتفعت مداخليل الدولة زاد الإنفاق الحكومي على الاستثمار المحلي و منه دفع عجلة التنمية الاقتصادية وهذا يثبت النظرية التي جاءت بان كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك أو الإنفاق ويكون مباشر أو غير مباشر بإضفاء الاستثمار بنوعيه المحلي و الاجنبي ، العام او الخاص المؤدي لدخل مريح كالدخل المحلي الخام المعد مؤشر اساسي لقياس الاستثمار المحلي و بالتالي معرفة معدلات الاستثمار ولهذا نسعى للبحث عن وجود علاقة بين الاستثمار المحلي و الضرائب بصفة مباشرة وغير مباشرة وذلك من خلال اجراء اختبارات و قياسات و تحليلات احصائية واقتصادية .

الشكل رقم 04 يبين تطور مداخليل و إيرادات الضرائب و الرسوم وحقوق التسجيل ، خلال الفترة المراد دراستها



المصدر :من اعداد الطالب من الجدول رقم 01 باستعمال برنامج Eviews 8

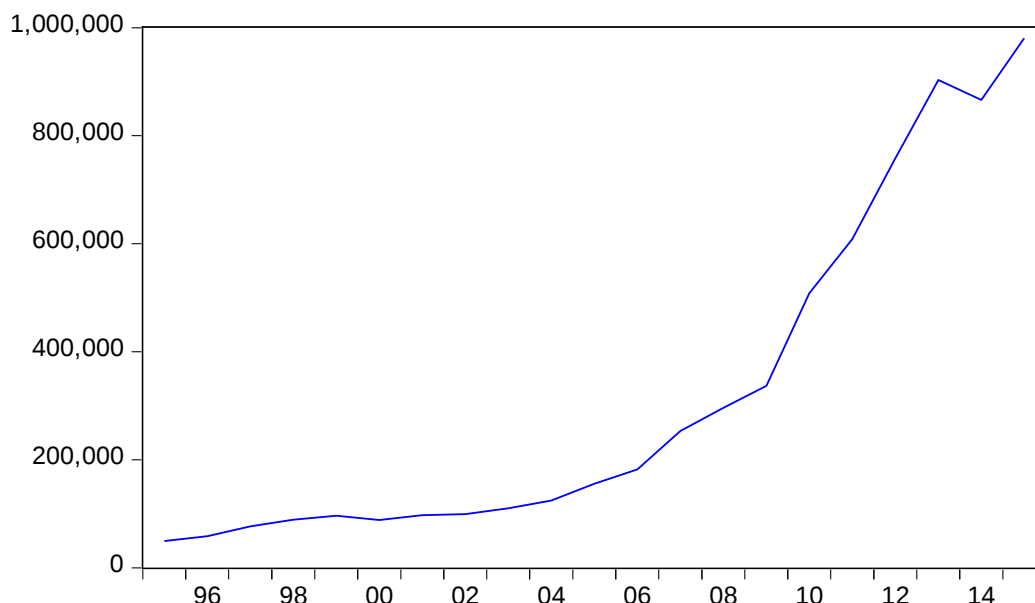
من خلال المنحنى البياني المستخلص من الجدول رقم 01 يتضح أن المداخل من أنواع الضرائب تزداد سنة بعد سنة وهذا ما يفسر زيادة المداخل العامة للدولة من جهة و ثمة الإصلاح الضريبي الذي بدأ مع بداية عشرية التسعينات و خاصة منذ سنة 1995 من جهة أخرى ، فكما نلاحظ وحسب الألوان المعطاة للمداخل فـالمداخل الرسم على رقم الأعمال الذي يأخذ اللون البني تزايد بصفة تصاعدية باتجاه عام 2002 طردي موجب ، و كذلك يمكن وصف حالة مداخل الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة التي تأخذ اللون الأحمر و تساير مداخل الرسم على رقم الأعمال ، أيضا نلاحظ زيادة مداخل التسجيل والطابع ولونها في المنحنى اخضر فاتح ، رغم قلتها و هذا راجع لكونها ترتبط بتأسيس ذو طابع اجتماعي كما أنها عبارة عن مقدرات ذات مبالغ رمزية مقارنة بما تقدمه من خدمات ، و نسب تأسيسها قليلة وان اغلب وعائها يصب في العقار محدود الدخل و اجتماعي المقاربة بمعنى اجتماعي التأسيس ، فلا تعد مداخل التسجيل و الطابع هدف بقدر ما تعد وسيلة تنظيمية يسعى من خلالها تغطية نفقات الخدمات المقدمة لا أكثر ، اما الضرائب الغير مباشرة فلا تقدم مداخل ضخمة و لكن تؤخذ بعين الاعتبار .

أن تحسن المداخل بصفة عامة نلاحظها في السنوات التالية : 2002،2003،2004،2005 وهذه الزيادة المعتبرة مقارنة بالسنوات السابقة تبرر زيادة معدلات الاستثمار المحلي (4,7% ، 6,9% ، 5,1% ، 5,1% على التوالي).

الاستثمار المحلي بلونه الأزرق يظهر في تزايد مضطرد و معتبر هذا ما يبين تحسن الاستثمار في البلاد وزيادة في الاستثمار المحلي و منه ارتفاع معدلات الاستثمار، وهو ما نلاحظه في سنة 2002 حيث بلغ أكثر ناتج حتى وافي سنة 2002 فارتفع سنة 1990 حيث وصل الناتج المحلي الخام 61,84 مليار دولار و تراجع خلال سنوات 1991 حتى سنة 2003 اين بلغ 67,86ملياردولار ، وهنا و في هذه السنة بلغ معدل النمو الاقتصادي أكبر مقام حيث ناز 6,9 % ، و وصل الناتج اندك مبلغ 67,86 مليار دولار .(من سنة 1990 حتى 2002 تراوح الناتج ما بين 42 مليار دولار الى 57 مليار دولار).وبعدها بدا في التزايد حتى سنة 2015 اين تراجع قليلا بسبب انخفاض سعر البترول ، غير ان إيرادات الضريبة غطت إلى حد ما العجز المالي وعوضت نسبة كبيرة من الإيرادات الاجمالية للدولة ، اذ بلغت نسبة مشاركة الضريبة في تأسيس إيرادات ميزانية الدولة 2% ، حت انها فاقت إيرادات الحماية البترولية التي وصلت الى حد 35 % من المجموع العام لموارد الدولة .

الشكل رقم: 05 يبين المنحنى البياني لتطور مداخيل الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة خلال الفترة المعتمدة

X1



المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الجدول رقم 01 اعتماد برنامج Eviews 8

من خلال المنحنى البياني هذا يتضح ان إيرادات الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة تزايدت مبالغها بصفة منتظمة ابتداء من سنة 1995 اذ قفزت بنسبة 28 % سنة 1999 سنة تعديل أمور الاستثمار و ثمرات الإصلاح الجبائي (من 49 500 مليون دج إلى 96 400 مليون دج) ، وتقريبا بوتيرة متزايدة و بنسب متقاربة و مرتفعة أحيانا (سنة 1996 ، المبلغ وصل 58 200 مليون دج وفي سنة 1995 كان 49 500 مليون دج أي بزيادة تعادل 17,60 %) ، أما سنة 1997 فكانت الزيادة بنسبة 31 %

سنة 2000 نقصت مداخيل الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة بنسبة 8,8 % و هذا ما يفسر رجوع معدل الاستثمار في تلك الفترة من 3,2 % سنة 1999 إلى 2,2 % سنة 2000 ، بعدها تزايد مداخيل الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة بنسب متقاربة حتى سنة 2011 أين نلاحظ ارتفاع لافت للانتباه بمبلغ 608 300 مليون دج مقابل 508 600 مليون دج سنة 2010 أدى إلى ارتفاع في معدل الاستثمار من 3,3 % إلى 4,3 % .

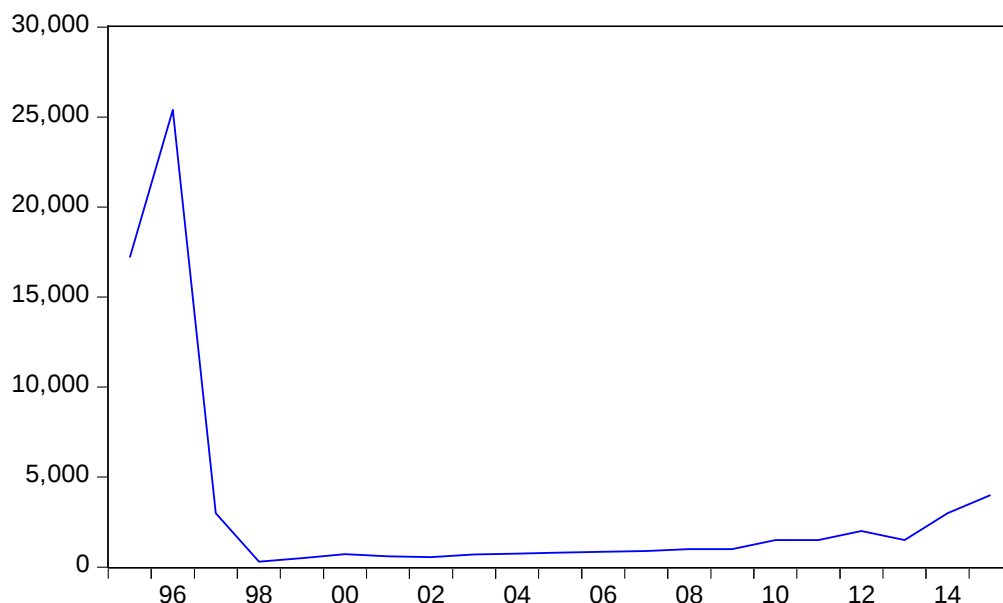
سنوات 2012، 2013، 2014 و 2015 شهدت زيادات بمبالغ مرتفعة جدا و بتساير متعادل مما يعكس نفس السبق النسبي في معدلات النمو الاقتصادي ، فالزيادات وان اخذ بعين الاعتبار التضخم

و حساب القيمة الحالية الصافية الخاصة بكل سنة نجدها معتبرة وذات فارق ايجابي مؤثر في النمو الاقتصادي بالزيادة .

من خلال هذا التحليل يتضح أثر هذه الضرائب في النمو الاقتصادي ، فزيادتها تضيف زيادة في النمو .

الشكل رقم 03 يبين تطور الضرائب الغير مباشرة خلال الفترة ما بين 1995 و 2015.

X2



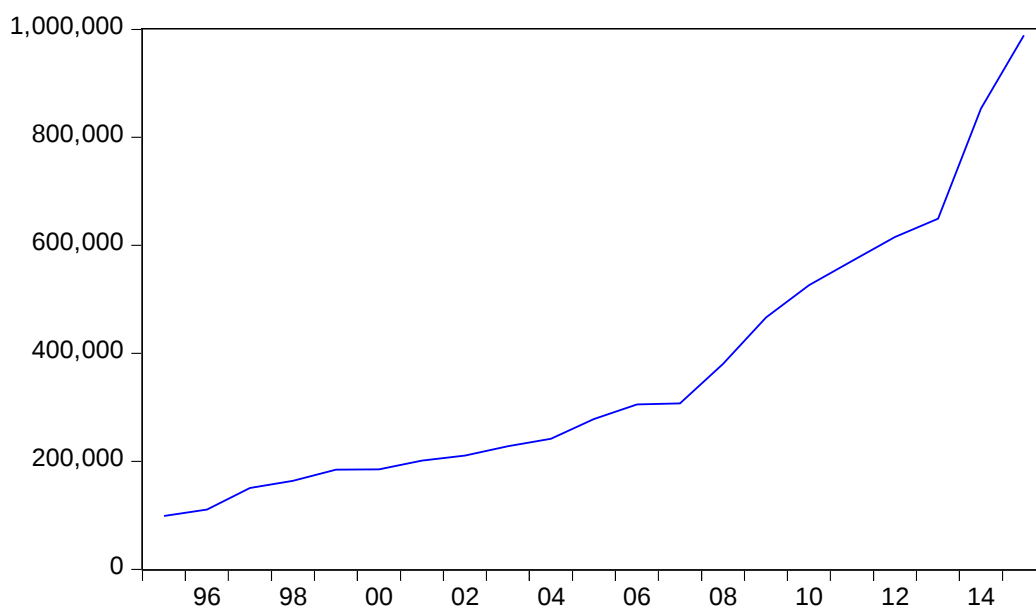
المصدر : من اعداد الطالب من الجدول رقم 01 باستعمال برنامج Eviews 8.

من خلال الشكل البياني و معطيات الجدول رقم 19 في خانته الخاصة بالضرائب الغير مباشرة نلاحظ مداخل ذات قيم ضعيفة مقارنة بمداخل الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة و الرسوم على رقم الاعمال ، حيث سنة 1990 شهدت مداخل معتبرة قدرت ب 13 000 مليون دج ن و مع بداية العشرية السوداء وحتى سنة 1995 تغيرت امور الدخل لهذا النوع من الضرائب اذ يرتبط النشاط الخاضع للضرائب الغير مباشرة بعدة معطيات و ظروف يتقدمها الوضع الامني و على اعتبار ان اساس معظم هذه الضرائب يعود للمشروبات الكحولية و التدخين فالعزوف الذي شهدته هذه الانشطة خلال الفترة الممتدة من 1991 الى 1995 اثر وبصورة مباشرة على ايرادات الضرائب الغير مباشرة مما اوضح قلتها ، وكما يبين المنحنى البياني تصاعد هذه المداخل و لكن بنسب جد محتشمة ، خلال سنة 1995 دعم الاستثمار في هذا المجال اي فما يخص النشاطات ذات الصلة بالوعاء الضريبي الخاص بالضرائب الغير مباشرة ، فارتفع المدخول الى 25 400 مليون دج و كان هذا اكبر مبلغ تحصله الدولة في هذا النوع من الضرائب و خلال

كل الفترة المدروسة ن ثم كما يوضح المنحنى هبطت المداخل بصورة كبيرة بين سنتي 1998 و 2003 وقد تؤل الامور السلبية في الدخل الى نفس ما ذكر سابقا ، من سنة 2004 الى 2009 سارت الإيرادات باتجاه تصاعدي ضئيل ماليا و معتدل نسبيا و بوتيرة متساوية على العموم ، حتى 2010 اين ارتفع بنسبة 50 % (من 1 000 مليون دج الى 1 500 مليون دج) ن وبقي في ارتفاع بنفس النسبة تقريبا الى ان بلغ 4 000 مليون دج سنة 2015 لكن بزيادة قدرت ب 25 % مقارنة بسنة 2014 .

الشكل رقم 04 يبين تطور مداخل الرسم على رقم الاعمال خلال الفترة ما بين 1995 و 2015.

X3



من إعداد الطالب من الجدول رقم باستعمال برنامج Eviews 8.

من خلال المنحنى البياني يتضح ان مداخل الرسم على رقم الاعمال ارتفعت تصاعديا منذ بداية اقرارها خاصة سنة 1992 اين ادمج الرسم على القيمة المضافة و الذي بفضل هذا الرسم ارتفع الايراد من ستة 1991 الى 1992 ب حوالي 10 الاف مليون دج ، و استمرت الزيادة في هذا المدخول و بنسب متفاوتة تتراوح بين 10 % و 15 %، الا ان سنة 1995 اعطت حوالي ضعف ما حصل عليه سنة 1994 ، حيث دخل الاستثمار في منح غلته و ذلك بعد ارساء قوانين و مراسيم تنظم و تشجع الاستثمار من خلال منح الامتيازات الجبائية . سنة 2008 شهدت ارتفاع في إيرادات الرسم على الأعمال بما فيه الرسم على القيمة المضافة لافت للانتباه حيث زاد المدخول بما يقارب 80 الف و 200 مليون دج، اي بنسبة زيادة عن السنة التي سبقتها ب 25 % . و بعدها و خلال سنوات 2009 حتى 2014 اين

وصل مبلغ هذه المداخل 853 330 مليون دج مرتفعاً بذلك عن ما سبقته ب حوالي 200 الف مليون دج و هو مبلغ مرتفع جداً ، دون اغفال ما قدم من هذت الرسم كمبلغ سنة 2015 و الذي وصل 989 080 مليون دج و نسبة ارتفاعه عن السنة الماضية تعدت 16 %.

هذه المعطيات و هذا الارتفاع التصاعدي الذي ابرزه المنحنى البياني من خلال الشكل رقم 05 بين قيمة مداخل الوعاء الضريبي ومكانتها ضمن سيرورة ميزانية الدولة مما يستوجب الاعتراف بما كمبالغ فاضلة نفسها في الاقتصاد الوطني ، تستغل في التنمية الاقتصادية و بالتالي مؤثرة بصورة ايجابية في النمو الاقتصادي .

المطلب الثالث : صياغة وتقدير النموذج

بعد تحديد المتغيرات المفسرة او المستقلة التي تؤثر على الاستثمار المحلي من خلال دراستنا للنظرية الاقتصادية و ذلك باستعمال تقنية الانحدار الخطي المتعدد معتمدين في ذلك على برنامج Eviews بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية MCO باعتبار انها تقدم مقدرات غير متحيزة و سنتطرق في هذا المطلب الى صياغة النموذج القياسي للاستثمار المحلي ، وبعد ذلك تقدير النموذج ثم التطرق لدراسة معنويات معالم هذا النموذج ، بدراسة معنويات النموذج كل معلمة على حدى و دراسة المعنوية الكلية للنموذج .

اولا :صياغة النموذج

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وقبل التعرف على الشكل الرياضي للدالة المراد دراستها ، نتطرق الى تفسير مختصرات الرموز المستعملة كمتغير تابع و المتغيرات المستقلة المستعملة في النموذج.

1)تفسير المتغيرات

المتغير التابع : يتمثل في الاستثمار المحلي I، نرمز له بالرمز (Yt).

المتغيرات المستقلة :

1. الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة و تختصر IMD ، نرمز لها بالرمز (X₁).

2. الضرائب الغير مباشرة ، و تختصر IND، نرمز لها بالرمز (X₂).

3. الرسم على رقم الأعمال ، ويختصر TCA، نرمز له بالرمز (X₃).

(ب) الشكل الرياضي للنموذج : يتمثل الشكل الرياضي في الدالة التالي :

$$I = f (IMD ,IND,TCA$$

من اجل دراسة هذه الدالة و تغيراتها نقوم باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد الذي يساعدنا في تقدير النموذج القياسي الخاص بمعدل الاستثمار و مدى تأثير كل نوع من أنواع الضرائب على الاستثمار المحلي .

(ت) الصيغة الرياضية للنموذج المراد دراسته:

$$I = \beta_0 + \beta_1 IMD + \beta_2 IND + \beta_3 TCA + ut$$

حيث : I : تمثل الاستثمار المحلي .

t : تمثل الزمن اي قيمة المتغير في السنة

IMD : الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

IND : الضرائب غير المباشرة

TCA : الرسم على رقم الاعمال

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3$: تمثل معلمات النموذج.

ut : تمثل المتغير العشوائي او حد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن ان تؤثر على معدلات الاستثمار المحلي و التي لم ندرجها في النموذج لانفراد تأثيرها (الجباية البترولية مثلا).

ثانيا : تقدير النموذج : نستخدم في هذه الحالة طريقة المربعات الصغرى MCO لتقدير هذا النموذج

على أساس انها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة و بالتالي نستطيع التقرب بقدر الامكان الى معرفة المعايير للحكم على جودة هذه المقدرات عموما وجودة مقدرات الضريبة وبالتالي تعتبر طريقة المربعات الصغرى من احسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لان لها جودة في التقدير نماذج الانحدار الخطي المتعدد .

(ا) خصائص طريقة المربعات الصغرى العادية :¹

¹ مصطفى حيمور، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر، جامعة مستغانم، مذكرة ماستر، 2015، ص 82

1-خاصية عدم التحيز : التحيز هو الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها ، فاذا اختلف هذا الفرق عن

الصفر نقول ان المقدر متحيز ، ام بالنسبة لمقدرات طريقة المربعات الصغرى فهي تحقق ما يلي :

$$E(\hat{\beta}_i) = \beta_i$$

و بالتالي $\hat{\beta}$ هي مقدر غير متحيز لـ β_i

2-خاصية الاتساق : تكون المعلومات متسقة اذا تحقق ما يلي :

- كلما كبر حجم العينة اقتربت قيم المعالم القدرة من قيم المعالم الحقيقية .
- قيمتي التحيز و التباين تقتربان من الصفر او تساويانه كلما سار واقترب حجم العينة من ما لا

$$\lim_{n \rightarrow \infty} E(\hat{\beta}) = \beta \quad \lim_{n \rightarrow \infty} \hat{\beta} = \beta :$$

$$\lim_{n \rightarrow \infty} var(\hat{\beta}) = 0 \quad \lim_{n \rightarrow \infty} var(\hat{\beta}) = 0$$

- و إذا تحقق هذين الشرطين نقول أن $\hat{\beta}$ هو مقدر متسق لـ β .

3-خاصية اصغر تباين : عندما يكون تباين $\hat{\beta}_i$ اقل من تباين اي قيمة مقدرة اخرى نكون امام اقل تباين

يمكن للمقدرا ، بمعنى $\hat{\beta}_i$ أقل من تباين أي قيمة مقدرة أخرى أي :

$$var(\hat{\beta}_i) < var$$

حيث : β_i هي القيمة المقدرة الأخرى لـ $\bar{\beta}_i$

(ب) فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد :

ان نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يعتمد في تقديره على طريقة المربعات الصغرى يستدعي وجود توفر

الفرضيات يرمز لها اثناء القياس بـ H وتتمثل فيما يلي :

الفرضية الاولى : المتغير التابع يكون دالة خطية في المتغيرات المستقلة بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل

من قيم المتغير المستقل مختلفة عن بقية القيم.

الفرضية الثانية : القيمة المتوقعة أو متوسط القيمة للمتغير العشوائي تساوي الصفر ، أي :

$$E(U_i) = 0, \forall i$$

الفرضية الثالثة : تجانس تباين الأخطاء أو تباين المتغير العشوائي يكون ثابت أي :

$$var(U_i) = E(U_i^2) - E(U_i)^2$$

الفرضية الرابعة : عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء أي :

$$cov(U_i U_j) = 0 \text{ for } i \neq j$$

الفرضية الخامسة: استقلال المتغير العشوائي عن المتغيرات المستقلة أي :

$$cov(U_i X_i) = 0$$

الفرضية السادسة : المتغير العشوائي موزع توزيع طبيعي : $U_i \sim N(0, \sigma^2)$

بعد إدخال بيانات المتغير التابع الممثل الاستثمار المحلي و المتغيرات المفسرة ذات العلاقة و التي لها دور في تطوير الاستثمار المحلي باستعمال برنامج Eviews تحصلنا على نتائج التقدير للنموذج و ذلك بالاعتماد على الجدول رقم 01 الذي تم فيه إدراج كل من بيانات الاستثمار المحلي باستعمال الرمز Y_t و بيانات الضريبة المتمثلة في الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة X_1 ، الضرائب غير المباشرة X_2 ، والرسم على القيمة المضافة X_3 .

الجدول رقم 02 النتائج المتحصل عليها كتقدير للنموذج الخطي المتعدد ، بعد ادخال المتغير التابع والمتغيرات المستقلة السالفة الذكر .

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/21/17 Time: 20:06
Sample: 1995 2015
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	12.38792	4.243442	2.919310	0.0096
X2	-88.56906	54.21691	-1.633606	0.1207
X3	5.374409	5.433507	0.989123	0.3365
C	2882768.	882399.5	3.266965	0.0045
R-squared	0.942453	Mean dependent var		8547152.
Adjusted R-squared	0.932297	S.D. dependent var		5487538.
S.E. of regression	1427844.	Akaike info criterion		31.35087
Sum squared resid	3.47E+13	Schwarz criterion		31.54983
Log likelihood	-325.1842	Hannan-Quinn criter.		31.39405
F-statistic	92.80302	Durbin-Watson stat		0.582761
Prob(F-statistic)	0.000000			

من الجدول نستخلص الصيغة النهائية للنموذج و نكون كما يلي :

الصيغة النهائية للنموذج :

$$\begin{aligned} \hat{Y} &= 2882768 + 12,387X1 - 88,569X2 + 5,374X3 \\ t_c: & (3,266) \quad (2,919) \quad (-1,633) \quad (0,989) \\ \delta_{\hat{\beta}_i}: & (882399,5) \quad (4,243) \quad (54,216) \quad (5,433) \\ \sum \varepsilon_i^2: & 3.47 \quad R^2 = 0.942 \quad F_c = 92.803 \quad DW = 0.582 \quad n = 21 \end{aligned}$$

المصدر من اعداد الطالب من الجدول رقم 02

حيث :

$\hat{Y}_t$: المتغير التابع و المتمثل في الاستثمار المحلي

t_c : هي قيم إحصاءة ستودنت المحسوبة للمعالم المقدرة ، و تحسب وفق العلاقة التالية :

$$t_{c_{\hat{\beta}_i}} = \frac{|\hat{\beta}_i - \beta_i|}{\delta_{\hat{\beta}_i}}, \quad i = 0, 1, 2, \dots$$

$\delta_{\hat{\beta}_i}$: الإنحرافات المعيارية للمعالم المقدرة .

$\sum \varepsilon_i^2$: مجموع مربعات الأخطاء .

R^2 : تمثل معامل التحديد .

$\overline{R^2}$: يمثل معامل التحديد المصحح

DW : تمثل إحصائية ديرين واتسون تستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء .

F_c : تمثل إحصائية فيشر المحسوبة و تحسب وفق العلاقة التالية :

$$F_c = \frac{R^2}{1 - R^2} * \frac{n - m - 1}{m}$$

حيث :

m : عدد المتغيرات المستقلة .

n : عدد المشاهدات .

المبحث الثاني :

الدراسة التحليلية للنموذج المقدر :

إن الدراسة التحليلية لهذا النموذج المقدر تتمثل في التحليل الإحصائي و التحليل الاقتصادي له وحتى نصل إلى معرفة صلاحية النموذج سوف نقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات وذلك لمعرفة معنوية النموذج و مدى صلاحيته من منظور منطق النظرية الاقتصادية و مدى صلاحيته من الناحية الإحصائية واختباره قياسيا .

المطلب الأول : الدراسة الإحصائية و الاقتصادية للنموذج :

أ- التفسير الإحصائي :

1. اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة :

نعتمد في هذا الاختبار على إحصائية ستودنت و ذلك لتقييم معنوية معالم النموذج و نصل الى تقييم اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع و نرى مدى ودرجة تأثير أي نوع من هذه الضرائب على الاستثمار المحلي

الجدول رقم 03 يوضح معنوية كل معلمة على حدى .

المقدرات	المعاملات	قيم المعاملات	Prob
الثابت C	β_0		0.0045
IMD	β_1		0.0096
IND	β_2	- 88, 569	0.1207
TCA	β_3		0.3365

المصدر : من اعداد الطالب من الجدول 02 بالاعتماد على مستخرج Eviews وجدول ستودنت.

وكما سلف الذكر أثناء اجراء الاختبارات لمعنويات المعالم المقدرة نعتد على احصائية ستودنت المحسوبة مع الجدولة عند مستوى معنوية 5%، وذلك باسناد الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

حيث :

H_0 : تمثل فرضية العدم و تعني المعلمة ليس لها معنوية إحصائية .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تعني المعلمة لها معنوية إحصائية

✓ . إختبار معنوية β_1 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

- من خلال الجدول رقم 3 نلاحظ أن : $0.05 > Prob\beta_1$

و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_1 لها معنوية إحصائية .

✓ . إختبار معنوية β_2 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_2 = 0 \\ H_1 : \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

- من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن : $0.05 < Prob\beta_2$

و بالتالي نقبل H_0 و نرفض H_1 ، و منه β_2 ليس لها معنوية إحصائية .

✓ . إختبار معنوية β_3 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_3 = 0 \\ H_1 : \beta_3 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن : $0.05 < Prob\beta_3$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ،

و منه β_3 ليس لها معنوية إحصائية .

2. اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج :

لإختبار المعنوية الإجمالية للنموذج يستخدم إختبار Fisher ، وفقا للفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 \\ H_1 : \exists \beta_i / \beta_i \neq 0 \text{ } i=0,1,2,3 \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم و تعني إنعدام العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تعني يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع .

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة من خلال الجدول رقم 2 $92.803 = F_{cal}$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5 % هي كمايلي :

$$F_{(3,17)}^{0,05} = 3,20 = F_{tab}$$

بما أن: $F_{cal} > F_{tab}$ فإننا نرفض H_0 و نقبل H_1 و بالتالي النموذج له معنوية كلية .

ب. التفسير الإقتصادي :

معامل التحديد R^2 يساوي 0.942 تدل قيمة معامل التحديد المتعدد على أن نموذج الإنحدار المتعدد المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا ، حيث أن 94,2 % من التغيرات التي تحدث في الاستثمار المحلي هي ناتجة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة، أما 5,8 % تبقى لعوامل غير مشخصة يمثلها المتغير العشوائي .

إشارة معلمة الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة X_1 موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية

بين الضرائب المباشرة والاستثمار المحلي ، و هذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة و منطق النظرية

الإقتصادية

إشارة معلمة الضرائب الغير مباشرة سالبة و هذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الضرائب الغير

مباشرة و الاستثمار المحلي وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات السابقة .

إشارة موجبة لمعلمة الرسم على رقم الاعمال X_3 و كما يسمى الرسم على مختلف الأعمال بما فيه

الرسم على القيمة المضافة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين الرسم على رقم الاعمال والاستثمار

المحلي .

من خلال الدراسة الإحصائية و الاقتصادية للنموذج الخطي المقدّر وجدنا أن المتغيرات الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، الرسم على رقم الأعمال لهم معنويات إحصائية ، غير ان إشارة المتغير وهو الضرائب الغير مباشرة سالبة ، و β_2 ليس لها معنوية وكذا β_3 ليس لها معنوية و بالتالي فإن المتغير الضرائب المباشرة و المتغير الرسم على رقم الأعمال يفسرون و يقيسان التغيرات التي تحدث في الاستثمار المحلي من خلال الدراسة الإحصائية نلاحظ أن إشارة المتغيرة X_2 و X_3 معلمتها ليس لها معنوية إحصائية سوف نحذفها من النموذج .

حذف المتغير المستقل X_2 المتمثل في الضرائب الغير مباشرة من النموذج و ذلك للأسباب التالية :

(1) ليس لها معنوية إحصائية .

(2) اشارتها سالبة نتيجة انها تنخفض في حين ان مداخليل الناتج المحلي ترتفع و العكس ترتفع في حين ان مداخليل الناتج تنخفض، و بما اننا لا نعتمد عليها في محاولة ابراز الاثر الايجابي لمداخليل الوعاء الضريبي على النمو الاقتصادي من خلال مؤشره و هو الناتج المحلي الخام ، لذا سوف نحذفها .

(3) باعتماد برنامج SPSS و بإصدار العلاقة و الارتباط بين المتغيرات المستقلة كل واحدة مع المتغير التابع، نلاحظ عدم ارتباط الضرائب الغير مباشرة الجيد و المقبول مع المتغير التابع و المتمثل في الناتج المحلي الخام ،عكس علاقة المتغيرات المستقلة الاخرى الباقية ، و التي حسب الجدول التالي تظهر علاقتها قوية مع المتغير التابع .

➤ تقدير النموذج بعد حذف المتغيرة X_2 :

بعد إزالة المتغيرة التي ليس لها معنوية إحصائية و المتمثلة في الضرائب الغير مباشرة نقوم بتقدير النموذج من جديد باستعمال برنامج Eviews كمايلي :

الجدول رقم 23 النتائج المتحصل عليها كتقدير للنموذج الخطي المتعدد الجديد بعد ازالة المتغير المستقل المتمثل في الضرائب الغير مباشرة.

Dependent Variable: Y_t				
Method: Least Squares				
Date: 04/18/16 Time: 22:33				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1419255.	490770.7	2.891891	0.0085

X ₁	7.074236	3.254889	2.173418	0.0408
X ₃	28.55566	6.971375	4.096130	0.0005
X ₄	-205.5177	80.84956	-2.541977	0.0186
R-squared	0.955625	Meandependent var	7102253.	
Adjusted R-squared	0.949573	S.D. dependent var	5764488.	
S.E. of regression	1294466.	Akaike info criterion	31.12573	
Sumsquaredresid	3.69E+13	Schwarz criterion	31.31929	
Log likelihood	400.6345	Hannan-Quinn criter.	31.18147	
F-statistic	157.9233	Durbin-Watson stat	0.851248	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر من اعداد الطالب من الجدول رقم 19 باستعمال برنامج Eviews

تكتب الصيغة النهائية للنموذج كمايلي :

$$\hat{Y}_t = 1419255 + 7,074236X_1 + 28,55566X_3 - 205.5177X_4 + t_c : \delta_{\beta_i} (2,891891) (2,173418) (4,096130) (-2,541977) (490770,7) (3,254889) (6,971375)$$

$$3,690000 \quad R^2 = 0,955625 \quad \overline{R^2} = 0,949573 \quad Dw = 0,851248 \quad F_c = 157,9233 \quad n = 26$$

المصدر من اعداد الطالب من الجدول رقم 23

الدراسة الإحصائية و الاقتصادية للنموذج المقدر :

بعد معالجة مشكلة التعدد الخطي و تقدير النموذج الجديد سوف نحري إختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية و الاقتصادية ثم إختباره من الناحية القياسية لاستخدامه في عملية التنبؤ .
أ. التفسير الإحصائي :

1. إختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة : لإجراء هذا الإختبار تستخدم إحصائية ستودنت وذلك لتقييم معنوية معالم النموذج ، و من ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، و الجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج :

الجدول رقم 24: جدول يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

المقدرات	المعاملات	T_{cal}	T_{tab}	$prob$
الثابت	β_0	2.891891	2.0739	0.0085
X_1	β_1	2.173418	2.0739	0.0408
X_3	β_3	4.096130	2.0739	0.0005
X_4	β_4	-2.541977	2.0739	0.0186

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 23.

وكما سلف الذكر أثناء اجراء الاختبارات لمعنويات المعالم المقدرة نعتمد على احصائية ستودنت المحسوبة مع الجدولة عند مستوى معنوية 5%، وذلك باسناد الفرضية التالية :

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \beta_i = 0 \end{array} \right.$$

حيث :

H_0 : تمثل فرضية العدم و تعني المعلمة ليس لها معنوية إحصائية .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تعني المعلمة لها معنوية إحصائية

. إختبار معنوية β_1 :

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \beta_1 = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 \end{array} \right.$$

من خلال الجدول رقم 24 نلاحظ أن : $|t_{cal}| < t_{tab}$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و

منه β_1 لها معنوية إحصائية أي الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لها اثر على النمو الاقتصادي حيث

تؤثر في الناتج المحلي الخام بالزيادة .

. إختبار معنوية β_3 :

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \beta_3 = 0 \end{array} \right.$$

$$H_1 : \beta_3 \neq 0$$

من خلال الجدول رقم 24 نلاحظ أن : $|t_{cal}| < |t_{tab}|$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_3 لها معنوية إحصائية و بالتالي الرسم على رقم الاعمال يشرح النمو الاقتصادي عن طريق مؤشره الناتج المحلي الخام .

. إختبار معنوية β_4 :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_4 = 0 \\ H_1 : \beta_4 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 24 نلاحظ أن : $|t_{cal}| < |t_{tab}|$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_4 لها معنوية إحصائية و بالتالي التسجيل و الطابع له معنوية احصائية .

2. إختبار المعنوية الإجمالية للنموذج :

لإختبار المعنوية الإجمالية للنموذج يستخدم إختبار Fisher ، وفقا للفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 \\ H_1 : \exists \beta_i / \beta_i \neq 0 \text{ } i=0,1,2 \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم و تعني إنعدام العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تعني يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع .

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة من خلال الجدول رقم 23 $F_{cal} = 57,9233$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5 % هي كمايلي :

$$F_{(3,22)}^{0,05} = 3,050 = F_{tab}$$

بما أن : $F_{cal} < F_{tab}$ فإننا نرفض H_0 و نقبل H_1 و بالتالي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع و منه النموذج له معنوية إجمالية .

3. الانحرافات المعيارية لمعلمة الحد الثابت و معلمة حجم السكان النشطين و الناتج المحلي الإجمالي هي أصغر من نصف قيمة المعالم المقدرة حسب النتائج التالية :

$$\delta_{\hat{\beta}_1} = 3,255 < \frac{\hat{\beta}_1}{2} = 3,537$$

$$\delta_{\hat{\beta}_3} = 6,971 < \frac{\hat{\beta}_3}{2} = 14,278$$

$$\delta_{\hat{\beta}_4} = 80,8 < \frac{\hat{\beta}_4}{2} = |-102,7|$$

ومنه نستنتج أن معالم النموذج هي مقبولة إحصائياً .

ب. التفسير الإقتصادي :

$R^2 = 0,956$: تدل قيمة معامل التحديد المتعدد على أن نموذج الانحدار المتعدد المقترح يمثل العلاقة

محل الدراسة تمثيلاً جيداً ، حيث أن 95,60% من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي الممثل

بالناتج المحلي الخام هي مشروحة من طرف الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة وكذا الرسم على رقم

الاعمال وايرادات التسجيل و الطابع ، أما ما تبقى ويعادل 4,40% تبقى لعوامل غير مشخصة .

■ إشارة معلمة الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة (x_1) موجبة و هذا يدل على وجود علاقة

طردية بين النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الخام وايرادات الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ،

و هذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة و منطق النظرية الإقتصادية ، حيث أنه إذا تغير ايراد الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بوحدة واحدة اي بمليون دج فإن الناتج المحلي الخام يتغير ب: 7,074 وحدة.

■ إشارة موجبة لمعلمة الرسم على رقم الاعمال او كما يسمى الرسم على الاعمال بما فيه الرسم على القيمة المضافة و الذي يكسب الوعاء الضريبي مبالغ ضخمة جراء هذا الرسم الذي احدث مع بداية سنة 1992 و الذي حل محل الرسم الوحيد بنوعيه TUGP وTUGPS ، النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة و منطق النظرية الإقتصادية ، حيث إذا تغيرت ايرادات الرسم على رقم الاعمال بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الخام يتغير ب : 28,555 وحدة .

■ إشارة معلمة مداخل و ايرادات التسجيل و الطابع موجبة و هذا يدل على وجود علاقة بين النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الخام و الموارد الخاصة بالتسجيل و الطابع ، و هذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة ، حيث إذا تغير ايراد التسجيل و الطابع بوحدة واحدة فإن الناتج يتغير ب: 205,5 وحدة، وهو مرتبط باشارتهلموازنة التنبؤ بشكل عام .

من خلال الدراسة الإحصائية و الإقتصادية للنموذج الخطي المقدّر وجدنا أن المتغيرات الاقتصادية الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، الرسم على رقم الاعمال و التسجيل و الطابع لهم معنويات احصائية، غير ان اشارة المتغير التسجيل و الطابع سلبية ، و بالتالي فان المتغير الضرائب المباشرة و المتغير الرسم على رقم الاعمال هما فقط من يفسران بصفة كبيرة و يقيسان التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي عن طريق الناتج المحلي الخام في الفترة المدروسة ، وكما سلف الذكر فان اشارة التسجيل و الطابع منطقية و ذلك لبرمجة النموذج ليقدم مبالغ و قيم منها بما للسنوات القادمة بكل دقة و مقارنة ، كما اننا نجد النموذج ككل له معنوية اجمالية .

بما ان النموذج يصلح من الناحية الاحصائية و الاقتصادية ، فسوف نقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه و تطابقه مع الفرضيات الخاصة به .

1. إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء : للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء نستخدم إختبارديرين واتسون DW حيث تسمح هذه الإحصائية باختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \quad (\rho < 0 \text{ ou } \rho > 0) \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم و تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تنص على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء .

و يفترض في هذا الإختبار أن الارتباط الذاتي لقيم u يتخذ نمط الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى :

$$u_t = \rho u_{t-1} + \varepsilon_t$$

و بالتالي تحسب قيمة DW بموجب الصيغة التالية :

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (\varepsilon_t - \varepsilon_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2}$$

الشكل رقم 07 : تحديد مناطق القبول و الرفض لإحصائية DW :

ارتباط ذاتي سالب		ارتباط ذاتي للأخطاء		عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء		ارتباط ذاتي موجب	
قرار غير محسوم				$\rho = 0$		قرار غير محسوم	
				DW=0,85			
4		4-dl=3,17		2		du=1,96	
		4-du=2,04				dl=0,83	

المصدر: من اعداد الطالب ، شكل DW

بما ان و حسب النتائج المتحصل عليها و باعتماد مخطط و نموذج DW ، القيمة الاحصائية تقع في المنطقة الغير حاسمة فهذا يعني ان قرار وجود ارتباط من الدرجة الاولى غير محسوم مما يفسر امكانية وجود ارتباط اكثر من الدرجة الاولى لهذا لا نستطيع قبول أو رفض الفرضية الصفرية ، و بالتالي نستخدم إختبار Breusch-Pagan-Godfrey .

إختبار Breusch-Pagan-Godfrey :

يصلح هذا الإختبار عندما يكون الارتباط من الدرجة الثانية فأكثر و عندما يكون المتغير التابع المبطل ضمن المتغيرات المستقلة ، و يكتب النموذج العام الذي يحتوي الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة ρ كمايلي :

$$u_t = \rho_1 u_{t-1} + \rho_2 u_{t-2} + \dots + \rho_\rho u_{t-\rho}$$

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2$$

و تلخص فكرة هذا الإختبار على وجود علاقة معنوية بين الأخطاء ، و إختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0: \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_\rho = 0 \\ H_1: \exists \rho_i / \rho_i \neq 0 \text{ } i= 1,2 \dots \rho \end{cases}$$

H_0 : تمثل الفرضية الصفرية و تنص على عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تنص على وجود إرتباط ذاتي للأخطاء .

الجدول رقم 25 : نتائج التقدير لأختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.926158	Prob. F(3,22)	0.4446
Obs*R-squared	2.915446	Prob. Chi-Square(3)	0.4048
Scaled explained SS	1.760275	Prob. Chi-Square(3)	0.6236

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 04/25/16 Time: 10:41

Sample: 1990 2015

Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.94E+11	7.15E+11	0.691158	0.4967
X1	-4088342.	4742738.	-0.862022	0.3980
X3	8215775.	10158074	0.808793	0.4273
X4	-20698622	1.18E+08	-0.175700	0.8621
R-squared	0.112133	Meandependent var	1.42E+12	
Adjusted R-squared	-0.008940	S.D. dependent var	1.88E+12	
S.E. of regression	1.89E+12	Akaike info criterion	59.50967	
Sumsquaredresid	7.83E+25	Schwarz criterion	59.70322	
Log likelihood	-769.6257	Hannan-Quinn criter.	59.56540	
F-statistic	0.926158	Durbin-Watson stat	1.244889	
Prob(F-statistic)	0.444613			

المصدر : من اعداد الطالب ، من الجدول 19 باستعمال برنامج Eviews

إعتمدنا في الإختبار على أن الأخطاء من الدرجة الثانية و بالتالي نختبر الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0: \rho_1 = \rho_2 = 0 \\ H_1 : \exists \rho_i / \rho_i \neq 0 \text{ } i= 1,2 \end{cases}$$

تُحسب إحصاءة LM وفق العلاقة التالية :

$$LM = n \cdot R^2 =$$

نقارنها مع إحصائية χ^2_p الجدولية التالية :

$$\chi^2_{(0,05; 3)} = 7,8$$

نلاحظ أن : $LM > \chi^2_{(0,05; 3)}$ و منه نقبل H_0 و نرفض H_1 و بالتالي لا يوجد مشكل

الإرتباط الذاتي للأخطاء (الإستقلالية ما بين البواقي) .

2. إختبار تجانس تباین الأخطاء : سيتم إعتماإختبار وايت white للكشف إذا كان هناك تجانس أو

عدم تجانس الأخطاء،و الذي يعتمد على وجود علاقة بين مربع البواقي u_t^2 و المتغيرات المستقلة و يكون

التقدير وفق الصيغة التالية:

$$u_t^2 = \beta_0 + \alpha_1 lmd_t +$$

ونقوم بإختبار الفرضية التالية :

$$H_0 : \beta_0 = \alpha_1 =$$

H_0 : تمثل فرضية العدم و تنص على تجانس تباين الأخطاء.

الجدول رقم 26 نتائج التقدير لاختبار وايت:

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.588504	Prob. F(9,16)	0.2009
Obs*R-squared	12.26906	Prob. Chi-Square(9)	0.1986
Scaled explained SS	7.407759	Prob. Chi-Square(9)	0.5947

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 04/25/16 Time: 11:18

Sample: 1990 2015

Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.76E+11	1.69E+12	-0.281889	0.7816
X1^2	-93.59812	95.24626	-0.982696	0.3404
X1*X3	-273.1199	179.4084	-1.522336	0.1474
X1*X4	6140.198	3975.336	1.544573	0.1420
X1	-8028219.	32018810	-0.250734	0.8052
X3^2	-718.0222	317.0509	-2.264690	0.0378
X3*X4	23117.44	9004.176	2.567413	0.0207
X3	-62468363	35716354	-1.749013	0.0994
X4^2	-195978.8	62945.37	-3.113475	0.0067
X4	1.06E+09	4.71E+08	2.248260	0.0390
R-squared	0.471887	Meandependent var	1.42E+12	
Adjusted R-squared	0.174823	S.D. dependent var	1.88E+12	
S.E. of regression	1.71E+12	Akaike info criterion	59.45169	
Sumsquaredresid	4.66E+25	Schwarz criterion	59.93558	
Log likelihood	-762.8720	Hannan-Quinn criter.	59.59103	
F-statistic	1.588504	Durbin-Watson stat	1.486246	
Prob(F-statistic)	0.200899			

من خلال الجدول تكتب الصيغة الرياضية للنموذج كمايلي :

$$\hat{u}_t^2 = -4,76 - 8028212x_1 - 93,60x_1^2 - 62468364x_3 - 718,02x_3^2 + 1,06x_4 - 195978x_4^2$$

$$R^2 = 0,47 \quad \bar{R}^2 = 0,17 \quad n = 26$$

$$F_c = 1,5885 \quad n \cdot R^2 = 12,2690$$

للكشف عن ثبات التباين سوف نستخدم اختبار فيشر

اختبار ثبات التباين باستخدام إحصائية فيشر :

الفرضية التالية المعتمدة لحساب اختبار التباين حسب فيشر $H_0 : \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2$

لدينا :

$$F_c = 1,5885$$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5 % هي كمايلي :

$$F_{(3,22)}^{0,05} = 3,050$$

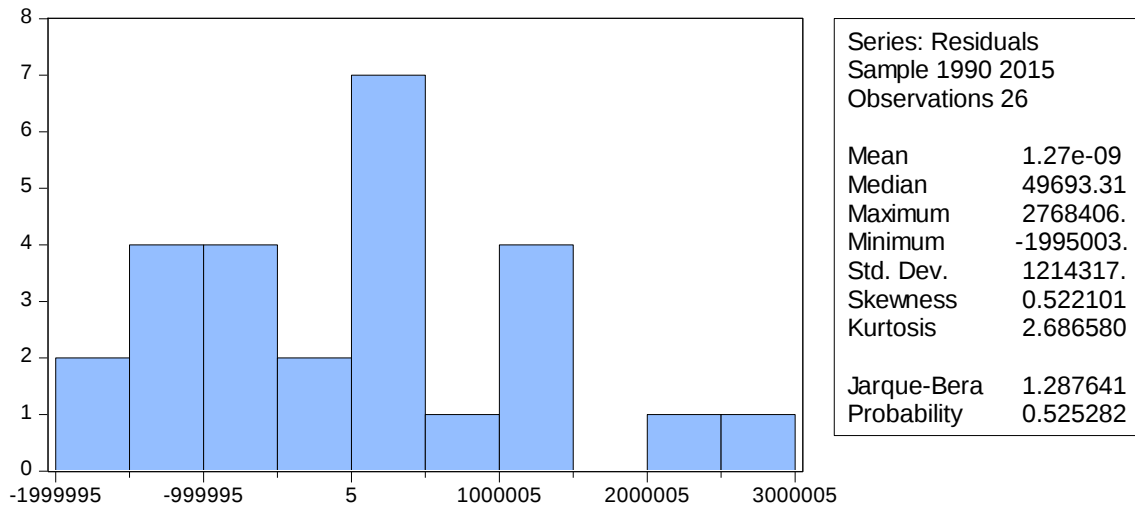
نلاحظ أن : $F_{cal} > F_{tab}$ و منه نقبل فرضية العدم H_0 و بالتالي تتحقق الفرضية التي تنص على تجانس تباين الأخطاء .

3. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء : سنستخدم على اختبار jarque-bera الذي يسمح باختبار الفرضية التالية :

H_0 : الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي

H_1 : الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي .

الشكل رقم 08. : اختبار جاك بيرة jarquebera لتوزيع الأخطاء العشوائية



المصدر : من إعداد الطالب من الجدول رقم 18 باستعمال برنامج Eviews

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن إحصائية جارك بيرا المحسوبة : $JB = 1.287$ ، والإحتمال المرافق لها 0.525

بما أن الإحتمال المرافق لإحصائية جارك بيرا أكبر من 0.05 نقبل H_0 ونرفض H_1 بالتالي الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي .

واذ نقارن قيمة جارك بيرا مع إحصائية $\chi^2_{(0,05; 3)}$ الجدولية التالية :

$$\chi^2_{(0,05; 3)} = 7,815$$

نلاحظ أن : $JB > \chi^2_{(0,05; 2)}$ ($7,815 > 1,287$) و منه نقبل H_0 و نرفض H_1

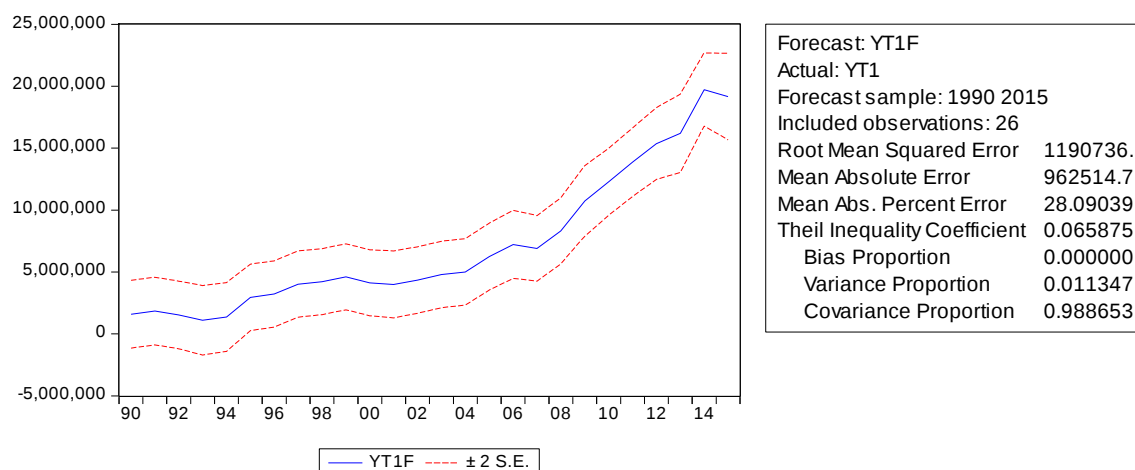
و بالتالي الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي .

المطلب الثاني : التنبؤ بالنتائج المحلي الخام باستخدام النموذج المقدر

لقد إستطعنا من خلال النموذج المتحصل عليه من معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة و بعد القيام باختبار النموذج المقدر من الناحية الإحصائية و الاقتصادية ثم إختبار مدى تحقق الفرضيات الخاصة بالنموذج سيتم إستخدام هذا النموذج القياسي في التنبؤ بمدخيل الناتج المحلي الخام .

1. إختبار مقدرة النموذج على التنبؤ : يمكن إختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ باستخدام معيار معامل عدم التساوي لثايل Theil كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل 09: توضيح إختبار معامل ثايل



المصدر : من إعداد الطالب من الجدول رقم 18 بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال الشكل نلاحظ أن النموذج المقدر له مقدرة تنبؤية مقبولة و هذا من خلال معامل ثايل حيث أنه يقترب من الصفر $U_t = 0,065875$ ، ما يفسر على أن النموذج له مقدرة تنبؤية بمدخيا الناتج المحلي الاجمالي تكون مقبولة .

2. التنبؤ بالنتج المحلي الخام للسنوات 2025 ، 2028 ، 2030 ، :

بعد دراسة صلاحية النموذج المقدر تبين لنا أن له مقدرة تنبؤية بالنتائج المحلي الخام تكون مقبولة و من أجل الحصول على القيم المقدرة للنتائج المحلي الخام في الفترة 1990 _ 2015 م ، نقوم بتعويض قيم المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم 27: القيم المقدرة لمؤشر النمو الاقتصادي "النتاج المحلي الخام"

خلال الفترة 1990-----2015

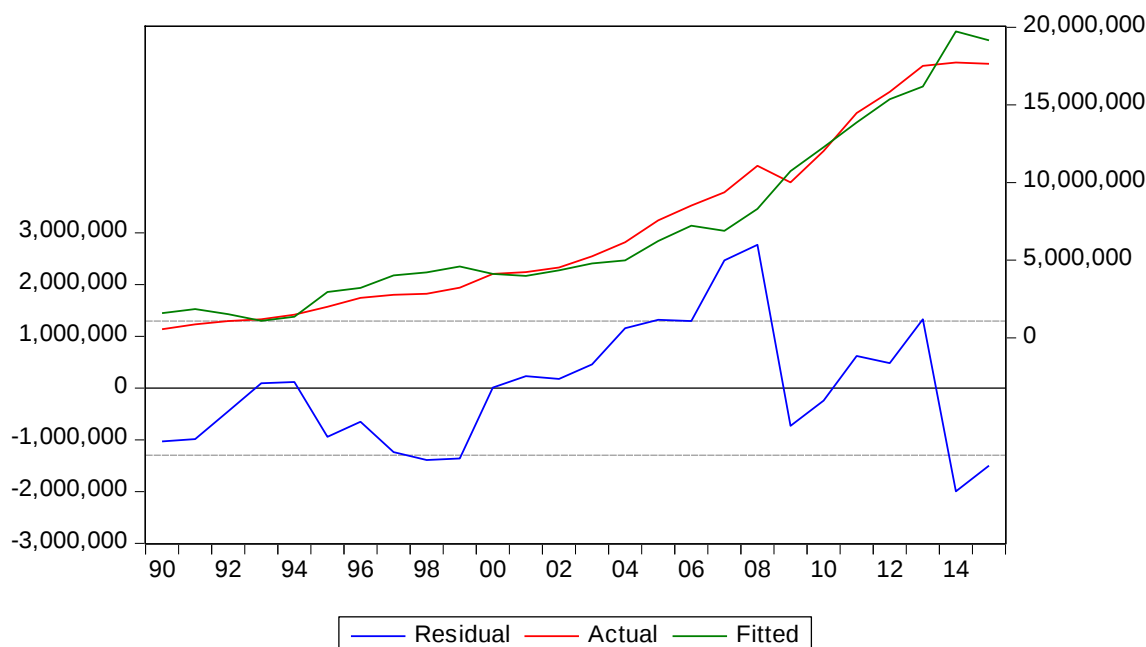
obs	Actual	Fitted	Residual	Residual Plot
1990	554388.	1584210	-1029822	.
1991	862132.	1846814	-984682.	.
1992	1074695	1522065	-447370.	.
1993	1189724	1097773	91950.6	.
1994	1487403	1368060	119343.	.
1995	2004994	2946587	-941593.	.
1996	2570028	3221779	-651751.	.
1997	2780168	4017185	-1237017	.
1998	2830490	4221819	-1391329	.
1999	3238197	4600953	-1362756	.
2000	4123513	4116077	7435.97	.
2001	4227113	3995665	231448.	.
2002	4522773	4344092	178681.	.
2003	5252321	4795769	456552.	.
2004	6149116	4994655	1154461	.
2005	7561984	6242273	1319711	.
2006	8514843	7222685	1292158	.
2007	9366565	6901470	2465095	.
2008	1.1E+07	8308733	2768406	.
2009	1.0E+07	1.1E+07	-728196.	.
2010	1.2E+07	1.2E+07	-243086.	.
2011	1.4E+07	1.4E+07	617977.	.
2012	1.6E+07	1.5E+07	480953.	.
2013	1.8E+07	1.6E+07	1328520	.
2014	1.8E+07	2.0E+07	-1995003	.
2015	1.8E+07	1.9E+07	-1500086	.

المصدر : من إعداد الطالب من الجدول رقم 19 بالاعتماد على برنامج Eviews

يمكن مقارنة القيم الفعلية للناتج المحلي الخام مع القيم المقدرة له بواسطة النموذج من خلال

المنحنى التالي :

الشكل رقم 10: مقارنة منحنى القيم الفعلية و القيم المقدرة لمداخل الناتج المحلي الخام



المصدر : من اعداد الطالب من الجدول رقم 19 باستعمال برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الجدول و المنحنى أن القيم المقدرة باستعمال النموذج المتحصل عليه هي تقارب

القيم الفعلية و هذا ما يؤكد أن النموذج المقدر يمثل الظاهرة محل الدراسة تمثيلا جيدا .

حتى نتمكن من التنبؤ بقيم الناتج المحلي الخام للسنوات 2018، 2020، 2021، 2023، 2025،

علينا أولا التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة حيث سنفترض أن قيم كل من المتغيرات المستقلة ستواصل تطورها

على نفس النمط وبالتالي نستخدم معادلة الاتجاه العام أي تطور قيم المتغيرات المستقلة بدلالة الزمن و

إنطلاقا من الجدول رقم 19 باستعمال برنامج SPSS تحصلنا على معادلة الاتجاه العام لكل من :

الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .

الرسم على رقم الاعمال .

حقوق التسجيل و الطابع .

الجدول رقم 28 : تقدير معادلة الاتجاه العام للضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة : Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	-68405774	822,62		-8.316	0,000
T	34293	0,419	0,862	8,348	0,000

a. Variable dépendante : impôts directs

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 19 باستعمال برنامج SPSS

من الجدول تكتب المعادلة كمايلي : $Imd = -68405774 + 34293 T$

الجدول رقم 29 : تقدير معادلة الاتجاه العام للرسم على رقم الاعمال : Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	-62498776	517,2500		-12,083	0,000
T	31363	0,258	0,927	12,142	0,000

a. Variable dépendante :Taxe sur chiffre d'affaire

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 19 باستعمال برنامج SPSS

من الجدول تكتب المعادلة كمايلي : $Tca = -62498776 + 31363 T$

الجدول رقم 30 : تقدير معادلة الاتجاه العام لحقوق التسجيل و الطابع : Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	-4459244	465,520		-9,579	0,000
T	2239	0,232	0,891	9,630	0,000

a. Variable dépendante : enregistrement et timbre

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 19 باستعمال برنامج SPSS

من الجدول تكتب المعادلة كما يلي : $Ent = -4459244 + 2239 T$

بعد تعويض السنوات في معادلات الاتجاه العام سنحصل على قيم المتغيرات المستقلة المتنبئ بها كما يلي :
T: تمثل السنة المعنية .

القيم تعادل : الوحدة بالمليون دج .

حساب التنبؤ بمداخليل الضرائب و الرسوم المماثلة لسنة 2025

$$Imd_{(2025)} = -68\,405\,774 + 34\,293(2025) = 1\,037\,551$$

حساب التنبؤ بمداخليل الرسم على رقم الاعمال لسنة 2025

$$Tca_{(2025)} = -62\,498\,776 + 31\,363(2025) = 1\,011\,299$$

حساب التنبؤ بمداخليل لمداخليل التسجيل و الطابع لسنة 2025

$$Ent_{(2025)} = -4\,459\,244 + 2\,239(2025) = 74\,731$$

حساب التنبؤ بمداخليل الناتج المحلي الخام لسنة 2025

$$1\,419\,255 + 7,$$

$$1\,419\,255 + 7,074236(1\,037\,551) + 28,55566(1\,011\,299) - 205,5177(74\,731) =$$

$$1\,419\,255 + 7\,339\,881 + 28\,878\,310 - 15\,358\,543 = \mathbf{22\,278\,903}$$

حساب التنبؤ بمداخليل الضرائب و الرسوم المماثلة لسنة 2028

$$Imd_{(2028)} = -68\,405\,774 + 34\,293(2028) = 1\,140\,430$$

حساب التنبؤ بمداخليل الرسم على رقم الاعمال لسنة 2028

$$Tca_{(2028)} = -62\,498\,776 + 31\,363(2028) = 1\,105\,388$$

حساب التنبؤ بمداخليل لمداخليل التسجيل و الطابع لسنة 2028

$$Ent_{(2028)} = -4\,459\,244 + 2\,239(2028) = 81\,448$$

حساب التنبؤ بمداخليل الناتج المحلي الخام لسنة 2028

$$1\,419\,255 + 7,$$

$$1\,419\,255 + 7,074236(1140430) + 28,55566(1\,105\,388) + 205,5177(81\,448) = 24\,313\,004$$

حساب التنبؤ بمدخلات الضرائب و الرسوم المماثلة لسنة 2030

$$Imd_{(2030)} = -68\,405\,774 + 34\,293(2030) = 1\,209\,016$$

حساب التنبؤ بمدخلات الرسم على رقم الاعمال لسنة 2028

$$Tca_{(2030)} = -62\,498\,776 + 31\,363(2030) = 1\,168\,114$$

حساب التنبؤ بمدخلات لمداخلات التسجيل و الطابع لسنة 2028

$$Ent_{(2030)} = -4\,459\,244 + 2\,239(2030) = 85\,926$$

حساب التنبؤ بمدخلات الناتج المحلي الخام لسنة 2030

$$1\,419\,255 + 7,$$

$$1\,419\,255 + 7,074236(1\,209\,016) + 28,55566(1\,168\,114) + 205,5177(85\,926) = 25\,669\,072$$

الجدول رقم 31: نتائج التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة

القيمة بالمليون دج

2030	2028	2025	المتغيرات السنوية
1 209 016	1 140 430	1 037 551	<i>Imd</i>
1 168 114	1 105 388	1 011 299	<i>Tca</i>

المصدر : من إعداد الطالب

بعد القيام بالتنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة ، وبعملية التعويض سنقوم بحساب التنبؤ للناتج المحلي الخام للسنوات المقترحة و الاتية مستقبلا، هي ، 2025 , 2028 , 2030. حيث تظهر النتائج كما هو مبين في الجدول التالي :

الخاتمة

تعرضنا من خلال هذا الموضوع إلى تأثير الضريبة على الاستثمار والعلاقة التي تربطهما وهذا باستخدام الطرق والأساليب الكمية ومناهج الاقتصاد القياسي بهدف التوصل إلى أهم المتغيرات المالية التي تؤثر على معدلات الاستثمار المحلي في الجزائر خلال فترة مابين 1995-2015 باستخدام دراسة قياسية ، حيث تطرقنا إلى الاستثمار و السياسات التي تبناها الجزائر من اجل تطويره وتحقيق تنمية إقتصادية ، وكذا دراسة تحليلية للضرائب ثم تطرقنا على دراسة قياسية لبعض المتغيرات المالية التي تؤثر على الاستثمار المحلي ، حيث تم سردنا لبعض التحفيز التي يستفيد منها المستثمر على المستوى المحلي أو على المستوى الأجنبي ، لغرض جلب الاستثمارات وبالتالي العمل على زيادة المر دودية الاقتصادية العامة .

ومن خلال هذا الموضوع نجد أن الدولة تسعى جاهدة إلى مد يد العون إلى المستثمرين عن طريق التشريعات الضريبية المتاحة لهم .

كما أن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كان من بين أهم مظاهر سعي الدولة لجلب الاستثمارات إضافة إلى القوانين المتتالية ، وهو الأمر لا بديل منه لبناء قاعدة إقتصادية متينة تسير بالجزائر إلى التحرر من الاقتصاد الذي يحقق انتقالا نوعيا لاقتصاد السوق خاصة في هذه المرحلة الحساسة التي تمر بها الجزائر والتي تسعى من خلالها بكل جدية للوصول إلى تنمية إقتصادية شاملة .

لكن الإصلاحات المتتالية لنظام الجبائي الجزائري تبرر عدم استقراره وعجزه في الوصول إلى الأهداف العامة للدولة على جميع الأصعدة .ومن أهم النتائج المستخلصة من هذا الموضوع :

التسهيلات الضريبة الممنوحة من طرف المشرع الجبائي وإن كانت تخدم الاستثمار كمرحلة أولية لدخول السوق العالمية ، إلا أنها لا تزال بعيدة في حالة مقارنتها مع معظم الدول المتطورة .

بالرغم من كل الجهود التي بذلتها الدولة في سياساتها الاستثمارية المتعاقبة إلا أنها ما تزال بعيدة كل البعد عن تطلعاتها وتحقيق التنمية المستدامة وهذا حسب البرنامج المسطر للحكومة تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة .

مراجع باللغة العربية

- اسماعيل العربي : التنمية الاقتصادية في الدول العربية (في المغرب)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر، 1980،
- عبد اللطيف بن أشنهو : التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، 1982،.
- محمد بلقاسم حسن بهلول: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية.
- شريف اسماعيل : استقلالية المؤسسات وجدواها في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر، 1995/1996.
- عماري عمار : الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة سطيف - الجزائر، العدد 01-2002.
- ضياء مجيد الموسوي: الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- آدم مهدي أحمد: الخصخصة في الدول النامية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة - مصر، 2001،
- مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الكويت،.
- محمد محروس اسماعيل: اقتصاديات البترول والطاقة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية - مصر 1998،
- م علاء محمد علي الحاج أحمد : دور الاستثمارات الأجنبية في صناعة البترول وجدوى الاتفاقيات البترولية، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة عين شمس، مصر، 1999،.
- ضياء مجيد الموسوي : الأزمة الاقتصادية العالمية (1986-1989) دار الهدى، الجزائر، 1990، ص: 11-45.
- بلعيد عبد السلام: الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، ترجمة محمد هناد مصطفى الماضي، دار النشر بوثان - الجزائر، 1990،
- يسري محمد أبو العلا : مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية - القاهرة، مصر، 1996.
- محمد بلقاسم حسن بهلول: الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية ...، مرجع سابق، ص: 33.
- أحمد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1993، ص: 69
- يونس أحمد البطريق ، سعيد عبد العزيز عثمان . النظم الضريبية . مدخل تحليلي، الدار الجامعية . طبعة 2000

- عبد المنعم فوزي . المالية العامة و السياسة المالية . دار النهضة العربية.
- حسن عواضة ، عبد الرؤوف قطيش . المالية العامة الوازنة ، الضرائب و الرسوم ، دراسة مقارنة . دار الخلود الطبعة الأولى . 1995 .
- بن جوزي محمد ، مقدمة لطلبة محاسبة وضرائب ، محاضرات غير منشورة ، كلية علوم إقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر سنة 2003_2004 ،
- حسين الصغير ،دروس في المالية والمحاسبة العمومية ،دار الحمديّة العامة ، الجزائر ، سنة 1999،
- بن صافي نورالدين، بصغير منصورية ، مذكرة تخرج ، دور الضرائب في التنمية المحلية ، جامعة عبد الحميد بن باديس ،سنة 2013_2014
- بن صافي نورالدين، بصغير منصورية ، مذكرة تخرج ، دور الضرائب في التنمية المحلية ، جامعة عبد الحميد بن باديس ،سنة 2013_2014
- الأستاذ علي بساعد "المالية العمومية" مطبوعة المعهد الوطني للمالية ، القليعة 1992
- د.عبد المنعم فوزي "المالية العامة والسياسة المالية" دار النهضة 1972
- الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار- الجزائر، طبعة 1987
- مجلة أحداث اقتصادية، عدد 37، الجزائر 1989.
- جريدة الخبر: العدد 2751- الاثنين 3 جانفي 2000.
- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)- أفريل 1998، الجزائر.
- مجلة: البنك والمستثمر، العدد 14- فبراير/ شباط 2000، بنك لبنان، ص: 29.

المراجع باللغة الفرنسية

- DENIS CLERC: économie de l'Algérie, l'imprimerie centrale de Annaba- Alger, 1975, P:126.
- ABDELHAMID BRAHIMI : l'économie Algérienne, opu, Alger, 1991, P : 387
- ECONOMIA : Publication du Groupe Jeune Afrique Paris, N=° 2-3 Decembre 2000/ Janvier 2001, P : 117.
- INVESTIRE MAGAZIN ; N=° 5, Dec/Janvier 2002/2003 Blanky Industrie Trading Company, Alger, P: 09.